الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

تطور أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة
دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2016)

من إعداد الطالبتين:

زنداري ميمونة

نبهي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

مغنيـــة هـواري

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بن سكران جيلالي رئيسا

الأستاذة ملال ربيعة ممتحن أول

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه حمدا متواصلا بجليل نعمه و موفور خيراته و مننه، و صل اللهم و بارك على عبده ورسوله محمد وعلى أزواجه وذريته وصحابته ومتبعيه إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا؛ أما بعد:

نود افتتاح هذه المذكرة بالشكر إلى كل من أمدنا بعونه ومساعدته أولهم المشرف الأستاذ الفاضل "هواري مغنية" على تفضله بقبول الإشراف عليها أولا، وعلى ما نفعنا به من علم وتوجيه لإتمام هذه المذكرة، كامل التقدير والاحترام له، جعل الله ذلك في ميزان حسناته إلى يوم الدين ووفقه الله في حياته.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا العمل وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه وتقويمه وتثمينه.

ونتوجه أيضا بالشكر والاحترام لجميع الأساتذة الأفاضل ونخص بالذكر كل أساتذة ماستر مالية وتجارة دولية، كما لا ننسى زملاءنا طلبة ماستر مالية وتجارة دولية دفعة 2017 – 2018 لجامعة الدكتور مولاي طاهر بسعيدة.

وأخيرا نسأل الله العلي القدير أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم و أن يتقبله منا ويجعله في ميزان حسناتنا.

نبهي فاطمة الزهراء

زنداري ميمونة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

كل أفراد أسرتي ...

كل الأصدقاء ...

كل من لم يذخر جهدا في مساعدتي ...

من قاسمتني عناء هذا البحث زنداري ميمونة

و كل من ساهم في تلقيني و لو بحرف في حياتي الدراسية ...

نبهي فاطمة الزهراء

إلى من خالطت محبتهما شغاف الحنان

إلى من أقام في النفس الأود، إلى أولى الناس بصحبتي

إلى أمي وأبي أدام الله في عمرهما ومن عليهما بشفائه وبرحمته والعمر المديد.

إلى أختي زواوية وقاسم فتيحة اللتان كان لهما الفضل في إتمام مذكرتي.

إلى إبنة أخي العزيزة شهيناز تسنيم

و إلى من يحمل لقبي كبيرا وصغيرا.

إلى جميع الأصدقاء وخاصة طلبة ماستر مالية وتجارة دولية.

إلى من تحملت معي عناء هذه المذكرة نبهي فاطمة الزهراء

زنداري ميمونة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الموازنة العامة للدولة، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد الجزء الأكبر من مداخيله على صادرات النفط.

كما أن تمويل الموازنة العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار النفط ستؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية.

إن انخفاض أسعار النفط يمثل تحدي للاستقرار الاقتصادي في الجزائر، إذ أن تفاقم العجز الموازني وتآكل موارد صندوق ضبط الموارد و استمرار انخفاض الأسعار جراء الأزمة البترولية خاصة الأخيرة سنة 2014 يشكل تحديا آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة، و إلى اتخاد تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الموازنة العامة للدولة أساسا.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، الجباية البترولية.

Summary of the study:

This study aims to search the relationship between oil price fluctuations and the tools of Algerian fiscal policy, where the Algerian economy considered as a rental economy.

The financing of state's general budget depends heavily on oil taxes, which is directly linked to oil prices. And as it is well known that the changes of oil prices inevitably affect to the outcome of the petroleum revenue.

Therefore the decline in oil prices represents a challenge to the stability of economic in Algeria, as the increase of the budget deficit and fall of contribution of the revenue regulation fund as well as the continuation of drop in the prices thus the petroleum shock will be another challenge for the continuity of government spending as usual, Which makes it imperative for the government to reconsider its expansionist policy, and make various measures to diversify income sources and confront the negative repercussions, mainly on the general budget.

Keywords: The oil prices, General budget, the petroleum revenue.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكـــر	
الإهداء الأول	
الإهداء الثاني	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	VII –V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمــة	أ – ط
الفصل الأول: عموميات حول أسعار النفط و الموازنة العامة	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط	03
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وتطوره التاريخي	03
أولا: تعريف سعر النفط	03
ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط	03
المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط	07
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط	11
أولا: الطلب على النفط	11
ثانيا: العرض النفطي	15
المبحث الثاني: السوق النفطية	19
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية والتطور التاريخي لها	19
أولا: تعريف السوق النفطية	19
ثانيا: التطور التاريخي للسوق النفط العالمية	19
المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية العالمية والأطراف المؤثرة على سلوكها	21
أولا: أنواع الأسواق النفطية العالمية	21
ثانيا: الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية	22
المطلب الثالث: الصدمات النفطية للفترة 1973–2014	26
المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة	33

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة	34
أولا: تعريف الموازنة العامة	34
ثانيا: خصائص الموازنة العامة	35
ثالثا: طبيعة الموازنة العامة	36
رابعا: أهمية الموازنة العامة	37
خامسا: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية	38
المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة (مبادئها)	40
المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة	44
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	
تمهيد	51
المبحث الأول: النفط في الجزائر	52
المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر	52
المطلب الثاني: واقع النفط في الجزائر	56
أولا: أسعار النفط	56
ثانيا: احتياطيات الجزائر من النفط	59
ثالثا: الطاقة الإنتاجية للجزائر	60
رابعا: استهلاك الجزائر من النفط	62
خامسا: صادرات النفط الخام الجزائري	64
سادسا: واردات النفط الخام و مشتقاته	66
المطلب الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري	67
أولا: تداعيات الصدمة النفطية 2004 على الاقتصاد الجزائري	67
ثانيا: تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري	69
المطلب الرابع: المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاد الجزائري	71
المبحث الثاني: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	72
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري	72
أولا: تعريف الموازنة العامة حسب قانون 17/84	72
ثانيا: إعداد الموازنة العامة بالرجوع الى السعر المرجعي	73
ثالثا: قانون المالية في الجزائر	75

المطلب الثاني: تبويب إيرادات و نفقات الموازنة العامة في الجزائر	76
أولا: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر	76
ثانيا: تبويب النفقات العامة في الجزائر	79
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) و علاقتها بصندوق ضبط الموارد	85
أولا: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	85
ثانيا: علاقة صندوق ضبط الموارد بالموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016)	90
المبحث الثالث: تطور أسعار النفط واثرها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	100
المطلب الأول: تطور أسعار النفط و أثرها على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).	100
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط و أثرها على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	103
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط وأثرها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	105
المطلب الرابع: استجابة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط و السياسات اللازمة للتكيف مع ذلك	107
خلاصة الفصل	113
خاتمة	115
قائمة المراجع	120
الملاحق	130

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور استهلاك النفط العالمي للفترة (2000- 2016)	13
(2-1)	تطور احتياط و إنتاج النفط العالمي للفترة (2000- 2016)	15
(3-1)	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972- 1975)	27
(1-2)	متوسط أسعار النفط الجزائري خلال الفترة من (2000-2011)	56
(2-2)	تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة (2012- 2016)	57
(3-2)	تطور احتياط النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	59
(4-2)	تطور انتاج النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	60
(5-2)	تطور استهلاك النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	62
(6-2)	تطور صادرات النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	64
(7-2)	تطور واردات النفط الخام و مشتقاته للفترة (2012- 2016)	66
(8-2)	جدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2016	78
(9-2)	الجدول "ب" توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية	81
(10-2)	الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016حسب القطاعات	82
(11-2)	تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	85
(12-2)	يمثل تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)	87
(13-2)	توزيع الجباية البترولية في الجزائر (2000-2016)	93
(14-2)	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)	95
(15-2)	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2000- 2005)	97
(16-2)	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2006- 2016)	98
(17-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	100
(18-2)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	103
(19-2)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	106
(20-2)	واقع السياحة في الجزائر (2010 – 2013)	111
(21-2)	أهم مشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر	112

قائمة الأشـكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تطور استهلاك النفط العالمي للفترة (2000 - 2016)	14
(2-1)	تطور احتياط النفط العالمي للفترة (2000- 2016)	16
(3-1)	تطور انتاج النفط العالمي للفترة (2000- 2016)	16
(4-1)	انحدار مفاجئ في أسعار النفط مع نهاية 2014	31
(1-2)	اكتشافات المحروقات لشركة سوناطراك لسنة 2014	55
(2-2)	الآبار المنتهية الإنجاز والممثلة في التنقيب الاستكشافية والتنقيب التطوير	55
(3-2)	متوسط أسعار النفط الجزائري خلال الفترة من (2000-2011)	56
(4-2)	تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة (2012-2016)	58
(5-2)	تطور احتياط النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	59
(6-2)	تطور انتاج النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	61
(7-2)	الانتاج النفطي لدول الأوبك سنة 2015	62
(8-2)	استهلاك النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)	63
(9-2)	تطور صادرات النفط الجزائري مقارنة بإجمالي الصادرات للفترة (2000-2016)	65
(10-2)	واردات النفط الخام و مشتقاته للفترة (2012- 2016)	67
(11-2)	ملخص حول كيفية إعداد قانون المالية	75
(12-2)	تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)	88
(13-2)	تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	92
(14-2)	عمليات صندوق ضبط الموارد	93
(15-2)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2016)	101
(16-2)	تطور مداخيل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2016).	104
(17-2)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	106

المقدمة

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود معبرا عنه السياسي الفرنسي Georges Clemenceau قائلا : "قطرة بترول تعادل قطرة دم"، لما له من مكانة هامة في نسيج الحياة، إذ له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتباره عامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي و حيوي أساسي في كل المجالات، لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية وتترجم حقيقة ذلك في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، فهو مكمن لأكثر من إحدى عشر(11) ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، و بفضل مرونته و تعدد استخداماته تحول إلى اقوى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده و الذي يخط معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل، و عرفت أسعار النفط تطورات حادة يعود سببها إلى مجموعة الأزمات عرفتها السوق النفطية، كانت أولها أزمة 1973 (حرب العرب) وفيها فرضت دول الأوبك سيطرتها على السوق النفطية من خلال وقف إمداد أمريكا بالبترول العربي، ثم توالت الأزمات و لكن أبرزها 1986 حيث عرفت انهيارا مريعا في أسعار النفط كان سببها زيادة المعروض النفطي عن الطلب، فانعكس بالسلب على المداخيل و الحصص السوقية لدول الأوبك الأمر الذي حفز دول المنظمة للتعاون فيما بينها فانتعشت الأسعار وبقيت في مستوى متذبذب إلى غاية 1988، مرورا بالأزمة النفطية 2008 و التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية و انهيار الأسعار مرة أخرى بسبب انخفاض الطلب على النفط في دول شرق آسيا الناشئة ولكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى وتضاعفت بمعدلات مختلفة، أين انهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة لعدة أسباب وبمعدلات مرتفعة مند منتصف العام 2014.

ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية أساس وارداتها المالية، مما تؤثر إيجابا فيها و في إعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزداد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط لجميع الدول ذات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بالأساس على مداخيل النفط بشكل كبير منها الجزائر التي يعتمد اقتصادها و تمويل موازنتها العامة بشكل أساسي على انتاج و تصدير النفط الخام، و بالتالي فهي شديدة الحساسية لهذه السلعة (النفط) حيث تكون تحت رحمة تقلبات أسعاره وبالتالي يترتب على هذا العديد من المخاطر عند إعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط.

يؤدي التذبذب و عدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية و بالتالي على الموازنة العامة، بالتأثير على الإيرادات العامة للدولة من جهة، و تمويل النفقات العامة للدولة من جهة أخرى. حيث أن الموازنة العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة و للحياة الاجتماعية والاقتصادية في

مجتمعاتنا، فهي من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها و برامجها الاقتصادية، تتشكل من مجموعة جداول و أرقام حسابية تتعلق بالاعتمادات المخصصة و الإيرادات المتوقع الحصول عليها، فهي تؤثر في كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى النمو و النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه و قطاعاته، كما قد تتأثر وتستجيب لأي تغير في أسعار النفط.

غالبا ما يتطلب تعزيز الموازنة العامة للدولة بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها، و التي قد تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة استراتيجية و كذا اتخاذ سياسات متعددة لضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر التقلبات على الموازنة العامة، و ذلك من خلال تبني أسعار منخفضة للنفط في تقديرات إيرادات الموازنة العامة للدولة و إنشاء صناديق خاصة بغية استغلال الفوائض المالية المسجلة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط عن طريق إدخارها و استثمارها أو استخدامها في تمويل مختلف سياستها و برامجها التنموية و تسديد ديونها، و هو ما يعرف في الجزائر بصندوق ضبط الموارد.

هذه التطورات التي تجسدت و انعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة، و بالتالي على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات و الإيرادات العامة و بالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة للدولة.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين تطورات أسعار النفط و الموازنة العامة للدولة، تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف التفاعلات و تأثيرات هذه العلاقة، ذلك بإلقاء الضوء على أسعار النفط و انعكاساتها على نفقات و إيرادات الموازنة العامة و بالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة في الجزائر، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

- **ماهي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016) ؟**

و لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع، و التي هي كالآتي:

- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط و إيرادات الموازنة العامة؟

- ماهي علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة في الجزائر؟
- كيف استجابت السلطات الجزائرية للتخفيف من أثر صدمة انهيار أسعار النفط خاصة صدمة 2014 على الموازنة العامة ؟ وهل يمكن اعتبار الصدمة النفطية فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيتها للمحروقات؟

2. فرضيات الدراسة:

إن معالجة البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات و التي هي:

- أبرز محددات أسعار النفط هما العرض و الطلب العالميين على النفط ما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.
- إن أي تغير في أسعار النفط سواءا بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الموازنة العامة.
- إن علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة للجزائر علاقة طردية.
- استجابت السلطات الجزائرية للتخفيف من أثر صدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 بجملة من الاجراءات يمكن لها أن تخفف من حدة عجز الموازنة العامة للدولة على المدى القصير لكن يبقى الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى إجراءات هيكلية أوسع تمس بنية الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لكل من أسعار النفط و الموازنة العامة للدولة باعتبارهما من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة، بصفة أن قطاع النفط يكتسي أهمية كبيرة في معظم دول العالم حيث أن النفط لم يعد مصدر للطاقة فقط و إنما أصبح كذلك مصدر لتمويل الموازنة العامة للدول.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها اعتبارا من حالة عدم الاستقرار و اللايقين اللذان تعرفهما السوق النفطية، و التي تجلت في الهزات المتتالية التي تعرضت إليها، مما انعكس على أسعار النفط بالتقلب صعودا و نزولا، وهو ما ولد في نهاية المطاف حالة من عدم الاستقرار واللايقين أيضا فيما يتعلق بوضع الموازنة العامة للدولة، كون أن الإيرادات النفطية تعتبر الممول الأساسي للنفقات العامة.

و أخيرا تزداد أهمية الدراسة خصوصا بعدما عرفه العالم في هذه الفترة من تضارب وتخوف لما أحدثه الانخفاض الغير مسبوق لأسعار النفط في أواخر 2014، هذا الشبح الذي طارد صفو الدول المنتجة للنفط، و المتوقع أن تصل غمامته السوداء إلى الدول الصناعية الكبرى المتخوفة من احتمالية انخفاض الطلب العالمي

وبالتالي عرقلة نموها، الأمر الذي سيحتم على الدولة اتخاد جملة من التدابير و الإجراءات بغية الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- تحديد الأطراف المؤثرة في سلوك الأسواق النفطية.
- كيفية تبويب نفقات و إيرادات الموازنة العامة في الجزائر.
- تحليل تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016).
- علاقة أسعار النفط بعناصر الموازنة العامة.
- تقييم الإجراءات و التدابير التي قامت بها الحكومة لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

5. أسباب اختيار الموضوع:

لقد ارتأينا أن نختار هذا الموضوع و ذلك لعدة أسباب، أبرزها:

- لعلاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا باعتبار أن الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط، و أغلب عوائده المالية متأتية من إيرادات الجباية البترولية.
- لاعتبار أن الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات التي تستخدمها في تنفيذ سياستها الاقتصادية، فمداخيلها لها علاقة كبيرة بأسعار النفط.
- للأهمية التي يحظى بها كل من النفط والموازنة العامة للدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني.
- إثراء البحوث و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

6. منهجية الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة و إشكالية كل دراسة، و فيما يتعلق بدراستنا هذه و المرتبطة بتطور أسعار النفط و آثارها على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016) سنستخدم المنهج الوصفي و التاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط، نفقات و إيرادات الموازنة العامة، كما سنستخدم المنهج التحليلي الذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل الزمني بهدف تحليل و تفسير

الجداول مع الأشكال البيانية و العوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط، النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر.

7. صعوبات الدراسة:

نظرا لتوسع مجال دراستنا هذه واجهتنا صعوبات لإعداد هذه الدراسة، نذكر منها:

- موضوع يتطلب التتبع الدائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.
- تباين و اختلاف المعلومات في المراجع المتعلقة بالموضوع.
- عدم وجود نظام معلومات اقتصادي و اجتماعي موحد للإحصائيات في الجزائر، فمنتجوا الإحصائيات لا يستعملون نفس المناهج لتقييم المعلومات مما يؤدي إلى تناقضها وتعددها.

8. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في تطورات أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة.
- **الحدود الزمانية:** نظرا للتغيرات المستمرة في أسعار النفط اخترنا الفترة (2000-2016).
- **الحدود المكانية:** اخترنا أن تكون دراستنا لهذا الموضوع عن الجزائر.

9. هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة و إعطاء صورة واضحة ومركزة حول الموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين وكان مضمون كل فصل كما يلي:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه عموميات حول أسعار النفط و الموازنة العامة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لسعر النفط، أنواعه، محدداته والمتكونة أساسا من الطلب والعرض ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى السوق النفطية، تطورها التاريخي، أنواعها والأطراف المؤثرة على سلوكها بالإضافة إلى أهم الصدمات النفطية للفترة 1973-2014، وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث إلى ماهية الموازنة العامة ، أهم مبادئها و المراحل التي تمر بها.
- **الفصل الثاني:** كان مجال دراستنا حيث تطرقنا فيه لسعر النفط و تأثيره على الموازنة العامة للجزائر للفترة بين (2000-2016) حيث تعرض المبحث الأول إلى تاريخ و واقع النفط في

الجزائر، أما المبحث الثاني خصصناه لمفاهيم عامة حول الموازنة العامة في التشريع الجزائري، كيفية تبويب إيراداتها ونفقاتها العامة، تطورها و علاقتها بصندوق ضبط الموارد، المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى حالة الموازنة العامة في الجزائر الإيرادات والنفقات (رصيد الموازنة)، وقمنا بتحليل تطور أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 و أخيرا ذكرنا إجراءات الحكومة لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

10. الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تعرضت لأسعار النفط و الموازنة العامة نذكر من بينها:

1. إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة: 2014- 2015، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط و محدداتها، وأهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال استقراء للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية خلال فترة (2000 – 2009)، وذلك من خلال دراسة تطور أسعار النفط بتقسيمها إلى فترتين، حسب فترة الارتفاع و الانخفاض.

- ✓ الفترة الأولى من سنة (2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2008) حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا قياسيا لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى 130 دولار، وذلك بسبب ارتفاع معدل الطلب على النفط، وكذلك تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما انعكس ذلك إيجابا على إيرادات الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية، حيث ارتفعت حجم الإيرادات، كذلك بالنسبة للنفقات العامة شهدت ارتفاعا خلال نفس الفترة؛
- ✓ الفترة الثانية من النصف الثاني لسنة (2008 إلى غاية 2009) شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة تذبذبات كبيرة نتيجة للأزمة المالية التي مست معظم دول العالم، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض

معدلات النمو الاقتصادي للدول الكبرى، مما أدى إلى انخفاض معدلات الطلب على النفط، و بالتالي انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حيث وصل سعر البرميل الواحد 61 دولار للبرميل. الأزمة التي مست أسعار النفط، كان لها أثر سلبي على الموازنة العامة للدول العربية، حيث انخفضت الإيرادات، أما النفقات العامة فاستمرت بالارتفاع نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول العربية.

ونتيجة لهذه التطورات الحاصلة في الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترتين، توصل الباحث إلى أن مشكلة تقلبات أسعار النفط تطرح ضرورة العمل على عدم الاعتماد على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال وضع سياسة اقتصادية بعيدة المدى تسعى من خلالها الدول العربية على العمل في تنويع مصادر التنمية الاقتصادية.

2. بيطام ريمة، "أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة: 2014- 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة للدولة، و ذلك بإلقاء الضوء على أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات و إيرادات الميزانية و بالتالي على الوضع الكلي للميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، معتمدة في دراستها على المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات و إيرادات الميزانية العامة، و المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط ،النفقات و الإيرادات في الجزائر.

خلصت هذه الدراسة إلى أنه:

- ✓ منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية و الإقليمية، كما أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة و المنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها في كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسة والاقتصادية؛
- ✓ عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة. حيث تعتبر الميزانية العامة للجزائر من أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة، وهي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن

هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للميزانية العامة سواء كان هذا الانعكاس إيجابي أم سلبي.

3. داوود سعد لله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)"، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، السنة: 2011- 2012.

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، فضلا عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط. كما استخدمت المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2010، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر، و المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن تشهدها خلال القرن الواحد والعشرون و قياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على السياسة المالية الوطنية.

و خلصت الدراسة إلى أنه:

- ✓ على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلى نحو 70 دولار للبرميل سنة 2007، فإن معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المدى المتوسط و الطويل. حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول أسعار النفط إلى مستوى 100 دولار للبرميل حتى سنة 2015 ومستوى 122 دولار بحلول سنة 2030. أما توقعات أوبك فكانت نوعا ما أكثر اعتدالا وذلك ببلوغها مستوى 90 دولار للفترة القادمة حتى سنة 2030؛
- ✓ من الممكن الاتفاق جدلا بآليات الاقتصاد الجزئي في تحليل تأثير أسعار النفط على الطلب الكلي من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط. لكن ربما لا تصلح في إعطاء أدلة قيمة عند شرح التأثير الكبير لأسعار النفط على الاقتصاد الكلي خلال فترة 1970 و 1980، عكس السياسة النقدية كانت قد أعطت نتائج واضحة.

4. ضالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)"، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، السنة:2008- 2009

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لهذه من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، معتمدة

على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2007).

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها:

- ✓ وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى رغم الاصلاحات الاقتصادية، وحتى بعد انشاء صندوق ضبط الموارد والذي لم يقم بدوره الأساسي و المتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها؛
- ✓ التوازنات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2000 ناتجة أساسا من ارتفاع أسعار البترول موفرة إيرادات كبيرة انعكست ايجابا على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ اتضح أن التبعية الاقتصادية للجزائر إلى السوق البترولية يمثل عائقا أمام استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول
عموميات حول أسعار النفط و الموازنة العامة

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة حيوية في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات. حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية التي أنشئت ليتم تبادله فيها بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة له أيضا، بحيث تشهد هذه السوق تنافسا شديدا بين أطرافها نتيجة لتصادم المصالح الاقتصادية بينها ما جعلها تتميز بعدم الاستقرار والثبات.

و يلعب النفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول المصدرة له، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل موازناتها، حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار المصدرة له.

و وفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة سعر النفط، أهم العوامل المحددة، التطورات و الأزمات التي مست الأسعار و كذا السوق النفطية، كما سنتطرق أيضا لعموميات حول الموازنة، و ذلك كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط ؛

المبحث الثاني: السوق النفطية ؛

المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة .

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط

شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة.

و سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى سعر النفط، التطور التاريخي الذي مر به و كذا أنواعه و أهم محدداته.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط و تطوره التاريخي

قبل الخوض في أسعار النفط لابد من التطرق إلى شرح مفهوم "النفط"، الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية "Petroleum" التي تنقسم إلى قسمين "Petr" و تعني الصخر، و "oleum" التي تعني زيت أي معناه العام "زيت الصخر".[1]

و علميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.[2]

1. تعريف سعر النفط

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، سياسية و مناخية... الخ، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل هذه العوامل سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا.[3]

و منه نستنتج أن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

2. التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط و هذا في ظل احتكار القلة الذي ساد السوق البترولية ليتجدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار

---

[1] – محمد فوزي ابو السعود و آخرون، "**الموارد و اقتصاديتها**"، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص 141.

[2]–Alomar Ibrahim ،"**World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980 – 2005**", MPRA ،Germany, 2009 ،P2.

[3] – محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي– الجزائر**–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194– 195.

الشركات للسوق البترولية، هذه الأخيرة التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض و هذا بدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.[1]

و لقد مرت أسعار النفط الخام بتطوارت عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي، إما متأثرة بظروف السوق أو الاستهلاك العالمي للطاقة.

2.1. تطور أسعار النفط بين (1861- 1883):

تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، حيث ارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه و بهذا ارتفع سعره ليصل سنة 1864 إلى حدود 8.06 دولار، و هو ما يعادل حسب أرقام 2014 أكثر من 120 دولار، و هذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة ، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلة المعروض منها هو ما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل.[2]

2.2. تطور أسعار النفط بين (1883- 1972):

شهدت هذه المرحلة استقرارا نسبيا في أسعار النفط حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0.55 و 2 دولار، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت و أهمها الحربين العالميتين الأولى (1914- 1918) و الثانية (1939- 1945) و كذا أزمة الكساد الكبير 1929 والتي سجل فيها انخفاض بسيط في الأسعار[3]، و لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق و تحديد الأسعار التي كانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

2.3. تطور أسعار النفط بين (1973- 1985):

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 و 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية و حتى أوائل التسعينات، الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10

---

[1]- جاب الله مصطفى، " **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد 09، 2016، ص 3.

[2]- فوقة فاطمة، و مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 03 ، 2016، ص 22.

[3]- نفس المرجع و الصفحة سابقا.

*__الكارتل النفطي__: يقصد به مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر و تحتكر صناعة النفط و تحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

دولار للبرميل عام 1974، وتراوحت ما بين 11 و 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980 و هو ماساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك و انخفاض الطلب العالمي على النفط.[1]

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة، حيث أنه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلاءم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[2]

و في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل و عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985، و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[3]

2.4. تطور أسعار النفط بين (1986 – 2000) :

شهد متوسط أسعار النفط في هذه المرحلة انخفاضا خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك و تستقر بين 1986– 1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب و الزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة.[4]

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول

---

[1]– قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**" ، منشوارت الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2010، ص 136.

[2]– صديق محمد عفيفي، "**تسويق البترول**" ، مكتبة عين شمس، مصر، 2003 ، ص 275.

[3]– Maurice Durousset, "**le marché du pétrole**", Ellipses Marketing, paris, France, 1999, P54.

[4]– قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

الأوبك من 25 مليون برميل يوميا إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، و قد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998. و ببداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولارا للبرميل.[1]

2.5. تطور أسعار النفط (2001 – 2010):

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001 ، و شهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 ، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[2]

و في سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و 80 دولار بداية سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل، و لكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي، و الذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل و هو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010.[3]

2.6. تطور أسعار النفط (2011– 2015):

شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية

---

[1]– تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28 ، 2001، ص 10.

[2]– تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29 ، 2002، ص 13.

[3]– زغبي نبيل، "**أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**" ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2011 – 2012، ص 23 – 24.

2013، أما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

- ✓ ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا ؛
- ✓ انخفاض الطلب العالمي على الطاقة ؛
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية ؛
- ✓ سياسات الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لامتصاص الفائض المقدر بـ 2 مليون برميل، و ذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا و إيران.[1]

المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط

الحديث عن أسعار النفط يقودنا إلى تتبع وتبيان أنواع الأسعار النفطية، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، وفي النقاط التالية يمكن توضيح أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما:

1. الأسعار المعلنة :

يقصد به سعر البترول المعلن رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية. ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة Standard oïl، حيث كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه في السوق الأمريكية، وفي سنة 1911 أصبحت هذه الأخيرة يتنافس فيها عدد قليل من المشترين، ومع تزايد استغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في موانئ التصدير للبترول، ثم أصبحت الدول المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة وطبقت مبدأ المناصفة بين الشركات البترولية والدول المنتجة. وحتى أواخر الخمسينات كانت الأسعار المعلنة تعبر فعليا عن قيمة البترول، والأطراف المعلنة عن هذه الأسعار هي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى، وفي بداية الستينات ومع دخول الشركات المستقلة في سوق البترول والتي أصبحت تبيع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن

[1]– حمزة بن الزين و وليد قرونقة، "**أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000 – 2015**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2016، ص 6 – 7.

القيمة الفعلية لسعر البترول، إلا أنها كانت الأساس لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية الأجنبية والدول البترولية حتى فترة الستينات، وفي سنة 1973 أصبحت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية و المستقلة.[1]

2. الأسعار المتحققة:

هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات، و قد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، و يعرف السعر المتحقق على أنه : السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.[2]

3. سعر الإشارة أو السعر المعمول عليه:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ و اعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة و الشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، احتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن و السعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان النفطية مثلما تم بين الجزائر و فرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أوت 1965 و كذلك فنزويلا و الشركات النفطية الأجنبية في عام 1962.[3]

4. سعر التكلفة الضريبية :

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدها مع حكومة

[1]– محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 197,

[2]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3]– جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الأقطار المنتجة للنفط المعنية ، و في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال

- سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة؛
- حيث أن عائد الحكومة= الربع + الضريبة.[1]

5. السعر الفوري أو السعر الآني :

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، و هذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة فورية.

و ظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض و طلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة، حيث أن مقدار و مستوى هذا السعر ليس ثابتا و مستقرا بسبب ارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن بين ما يعرض و يطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض و الطلب قليلا أو محدودا، و يرتفع هذا السعر في مقداره بصورة أكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال و عدم توازن بين العرض و الطلب النفطي بصورة كبيرة.[2]

حيث أنه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض و الطلب، و إنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد أزمة 1973 و ما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، و شجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير و فتح المجال أمام قوى السوق و ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار النفط.[3]

6. سعر السوق:

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية. و من المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل

---

[1]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[2]– محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 199– 200.

[3]– حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986– 2008**"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008– 2009 ، ص 57.

عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، و نظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.[1]

7. السعر الاقتصادي:

قد يشترك أكثر من عامل واحد في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، و يعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل(القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، و تكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات و تحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديره عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاظا علي قيمته الحقيقية.[2]

8. السعر المستقبلي:

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[3]

<u>المطلب الثالث: محددات أسعار النفط</u>

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب بين قوى عرض و طلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة و هذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن، بالإضافة إلى ذلك تتأثر السلعة النفطية بعوامل منها ما هي طبيعية، منها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية، لذلك سنقوم في مطلبنا هذا بإبراز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط حتى و إن تعددت فإننا سنقتصر على أهمها المتمثلة في عوامل السوق أي العرض و الطلب.

---

[1]– محمد أزهر السماك و عبد الحميد باشا، "**اقتصاديات النفط و السياسة النفطية**"، المكتبة الوطنية، العراق، الطبعة 01، 1979، ص 225.

[2]– عماد الدين محمد المزيني، "**العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000–2010)**"، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص 331.

[3]– نواف الرومي، "**منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام**"، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، الطبعة 01، 2000، ص 24 .

1. الطلب على النفط:

1.1. مفهوم الطلب النفطي: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة. و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.[1]

و يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع و تلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية للسيارات أو للإنارة والتدفئة...الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البيتروكيمياوية.[2]

1.2. محددات الطلب النفطي في السوق النفطية: يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدّة عوامل منها:[3]

1.2.1. النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام 2000 ليرتفع إلى 5.9 % عام 2004. و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، حيث شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يوميا، أما سنة 2004 مبلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يوميا، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب النفطي.

1.2.2. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالإضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، حيث شهدت أسعار النفط تذبذبا و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الإضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا و غيرها ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط و ما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في

[1] – هاشم علوان حسين و عبد الله محمد جاسم، "**اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، العراق، 1992، ص 320.

[2]– محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3]– صباح نعوش، "**إلى أين أسعار النفط**" ، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 3.

السوق النفطية للحصول على الأرباح، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا و في مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة.[1]

1.2.3. المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى إستهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، و في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الإستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى إستهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع إستهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

فالأزمة النفطية سنة 1986 كان من بين أهم أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لما توقع في تلك الفترة ، فالدول المنتجة كانت تتوقع أن يكون شتاء تلك السنة جد قارس مما أدى إلى زيادة إمداداتها النفطية، غير أن ما حدث في الواقع كان العكس مما أدى إلى انخفاض نسبة الطلب وبالتالي أصبح المعروض يفوق ما هو مطلوب، مما سبب حدوث صدمة سلبية في السوق النفطي. كما أن الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد النفطي سنة 2004 كان أحد مسبباتها العوامل المناخية إذ عرفت تلك السنة شتاءا قارسا خصوصا الدول المستهلكة الرئيسية، بالإضافة إلى إعصار ايفان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية.[2]

1.2.4. النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا أو متزايدا فإن ذلك يؤدي إل توسع و نمو الطلب، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة تم إستهلاك 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 2000 بلغ عدد سكان العالم حوالي أكثر من 6 مليار نسمة تم إستهلاك 77 مليار برميل نفط يوميا، و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط. و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا أو متكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل

[1]– ضياء مجبد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 29.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 3.

سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من نفط العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72 % فأنهم يستهلكون 30 % فقط من نفط العالم[1]، و نسبة كبيرة من الاستهلاك العالمي للنفط يوجه نحو الصناعة وهو يتزايد بصورة مستمرة وهستيرية تؤكد مدى تبعيتنا المستمر لهذه المادة النادرة. فمن مجموع المنسوجات حوالي 40 % منها تحتوي على النفط، بالإضافة إلى منتجات أخرى لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها في حياته اليومية النابالم، ال تي ان تي، النايلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، صناعة المركبات.... إلخ، كما أنه أساس للصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.[2] والجدول التالي يبين استهلاك النفط عالميا خلال الفترة من 2000 إلى 2016 :

الجدول رقم (1-1): يوضح تطور استهلاك النفط العالمي للفترة (2000- 2016)

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
استهلاك النفط العالمي	76946	77864	78777	80549	83350	84678	85777	87161	86578

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
85691	88722	89729	90675	92114	93025	95003	96558

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2017 / www.bp.com

الشكل رقم (1-1): يوضح تطور استهلاك النفط العالمي للفترة (2000- 2016)

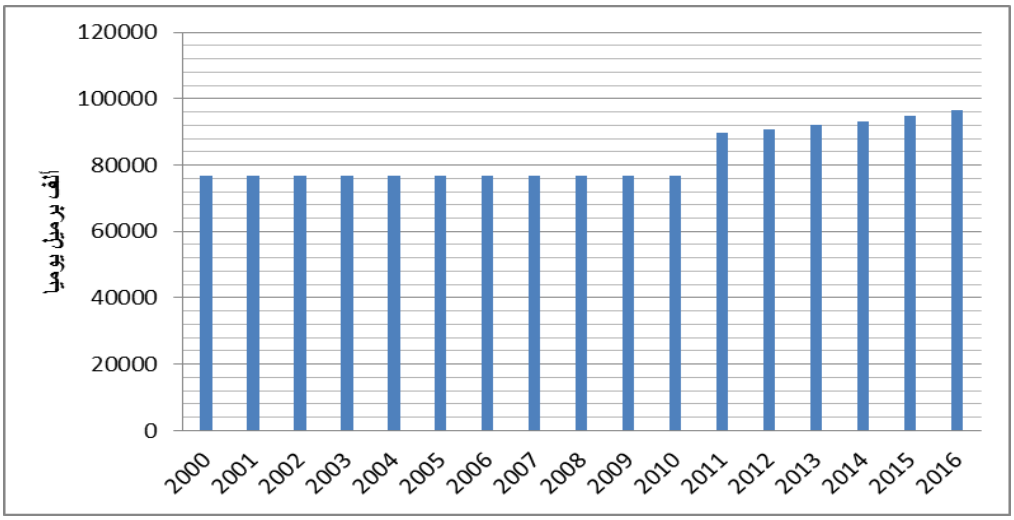

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات شركة BP.

[1]- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] -World Energy Outlook 2014, International, http://www.iea.org (IEA) .

يشهد استهلاك العالم من النفط ارتفاعا مستمرا، و كان هذا التزايد الكبير نتيجة التطور التكنولوجي الذي عرفته الدول المتقدمة، وكذا الطلب المتزايد على استخدام النفط لدى بعض الدول في العالم، حيث وصل معدل استهلاك العالم خلال سنة 2016 نحو 96 مليون برميل يوميا ، وتشير التوقعات إلى أن الصين و الولايات المتحدة وروسيا ودول الشرق الأوسط تقود نمو استهلاك الطاقة في العالم. و تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع استهلاك العالم من النفط إلى 117 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030.[1]

1.2.5. أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية و أساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.

2. العرض النفطي:

2.1. مفهوم العرض النفطي: يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة. و العرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق حيث أن الكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعاره، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.[2]

[1]–John Roberts, **"COVERING OIL A Reporter's Guide to Energy and Development/Revenue Watch"**, Open Society Institute, CEU Press, New York, USA, 2005, P40.

[2]– هاشم علوان حسين و عبد الله محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 311.

2.2. محددات العرض النفطي في السوق النفطية: توجد العديد من العوامل و الأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و أهم هذه العوامل نجد:[1]

2.2.1. الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملين هامين في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

و الجدول التالي يبين احتياط و إنتاج النفط عالميا خلال الفترة (2000 – 2016)

الجدول رقم (1-2): يوضح تطور احتياط و إنتاج النفط العالمي للفترة (2000 - 2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياط النفط العالمي (ألف مليون برميل)	1300,9	1305,4	1354,9	1362,1	1366,2	1374,4	1388,3	1424,2	1495,5
إنتاج النفط العالمي (ألف برميل يوميا)	74934	75174	74962	77676	81012	81908	82519	82334	82894

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1535	1642,4	1681,3	1694,6	1701,8	1706,5	1691,5	1706,7
81222	83251	84026	86183	86606	88826	91704	92150

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2017 / www.bp.com.

الشكل رقم (1-2): يوضح تطور احتياط النفط العالمي للفترة (2000- 2016)

[1]- حسين عبد الله،" **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 247.

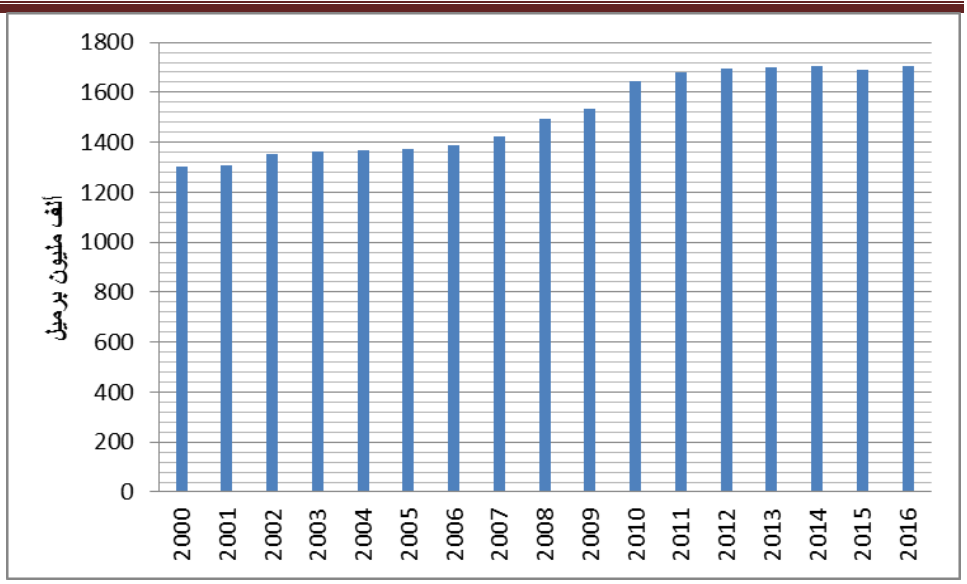

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات شركة BP.

الشكل (1-3): تطور إنتاج النفط العالمي للفترة (2000- 2016)

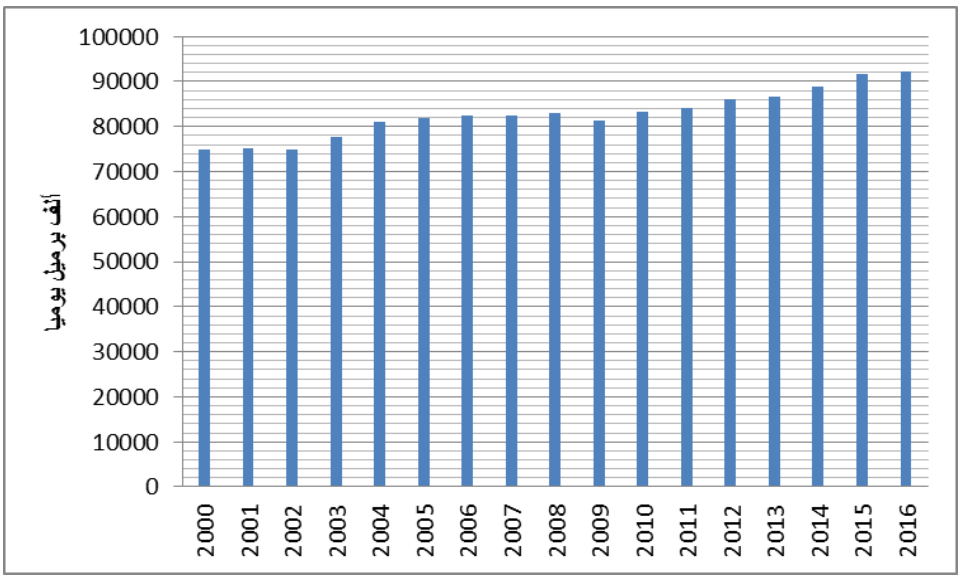

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات شركة BP.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) و الشكلين رقم (1-2) و(1-3) أن:

- الاحتياطي العالمي للنفط متزايد وقد بلغ 1700 ألف مليون برميل لسنة 2016، و توزع هذا الاحتياطي على مناطق متفرقة من العالم، إذ بلغت حصة مجموعة الشرق الأوسط 813,5 ألف مليون برميل لسنة 2016 ، محتلة بذلك المركز الأول عالميا، تأتي بعدها دول أمريكا اللاتينية التي بلغ احتياطاتها 327,9 ألف مليون برميل ثم إفريقيا ثالثا باحتياطي مقداره 128 ألف مليون برميل.[1]

[1]-http: //www.bp.com : BP Statistical Review of World Energy June 2017.

- بلغ الإنتاج العالمي سنة 2016 أعلى مستوياته بحوالي 92 مليون برميل يوميا، و تركز في المناطق التي تملك أكبر احتياطي و الدول الصناعية، بحيث في سنة 2016 احتلت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى عالميا بمعدل إنتاج قدره 31789 ألف برميل يوميا، تليها أمريكا الشمالية بإنتاج يقدر بـ 19270 ألف برميل يوميا.[1]

2.2.2. السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية.

2.2.3. المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

2.2.4. المصادر البديلة للنفط و أسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

2.2.5. الحروب و الأحداث السياسية: كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980 ، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان و ملف إيران النووي و غيرها من القضايا.[2]

2.2.6. السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي: [3]

أ. **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض؛

[1]-Idem

[2]- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 247..

[3]-عبد المالك مباني، "**الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 - 2008، ص61.

ب. **سياسة تغليب السوق (1986- 1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه، و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات؛

ت. **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من عام 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / اليوم.

كما أن هنالك عوامل أخرى نذكر منها:

3. **انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي:** من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي خاصة على مدى السنوات الخمس الماضية، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط و الدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان ، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس، فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه.[1]

4. **نوعية الخام:** يوجد نوعين رئيسيين من زيت النفط يعرفان تجاريا بالزيت الخفيف "light oil" و الزيت الثقيل "heavy oil" ، و يعتمد هذا التصنيف على كثافة النفط، ترجع خاصية كثافة النفط إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط، و في الحقيقة أن النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق و أعلى سعرا و ذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية و بالذات السولار و البنزين و هما المشتقان البتروليان الأكثر طلبا في العالم، و يوجد تصنيف آخر للنفط يعتمد على نسبة الكبريت فإذا كانت النسبة منخفضة يعرف باسم النفط الحلو "sweet oil" أما إذا زادت نسبة الكبريت فيصنف النفط على أنه حامض "sour oil" و بالطبع فإن الأول هو الأكثر طلبا في السوق.[2]

المبحث الثاني: السوق النفطية

[1]- جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]- جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد، و ذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط، أنواعها والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق و أهم الصدمات النفطية التي عرفتها.

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية و التطور التاريخي لها

1. **تعريف السوق النفطية:** هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية.[1]

فالسوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة أو متطابقة، كما يميز أو يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار Price Maker.[2]

2. **التطور التاريخي لسوق النفط العالمية:** تعتبر السوق النفطية المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة، و منذ اكتشاف النفط مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كالآتي:[3]

2.1. **خلال الفترة (1857- 1870):** كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما نتج عنه اندماج بعضها و زوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة و قوية.

2.2. **خلال الفترة (1870- 1960):** أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج و النقل و التوزيع و التسعير، وعرفت في عام 1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي أصبحت تعرف بالشقيقات السبع، التي تنص على

[1]- علي دبية، " **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001 – 2011**"، ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 – 2013، ص 15.

[2]–N Gregory Mankiw, Mark P Taylor, "**Economics**", Thomson Learning, UK, 2006, P 320.

[3]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

تقسيم السوق النفطية العالمية و منابع النفط في العالم بينها، و لهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

2.3. خلال الفترة (1960- 1973): مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع و تحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، و بوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها و الحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف الإمدادات النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

2.4. خلال الفترة (1973- 1980): في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط و تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط زاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك، و هنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

2.5. خلال الفترة (1980- 2015): في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوقا تنافسية، و لكن بعد اختلال العرض و الطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين و الآخر، حيث كان الانخفاض في الأسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و 2007 و 2010 و قلة الطلب على النفط في سنة 2015 جراء الأحداث الليبية و تغطيته من طرف السعودية أكبر الدول المنتجة للنفط.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية العالمية و الأطراف المؤثرة على سلوكها

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، و كذا تطور طرق تسويق النفط الخام، أنتج ذلك أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية متمثلة في الآتي:

1. أنواع الأسواق النفطية العالمية: تتمثل الأسواق النفطية كالآتي:[1]

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

1.1. الأسواق الفورية للنفط الخام: ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري و إنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عمليا، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا.

1.2. الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

1.3. الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن، وسوق سنغافورة النقدي العالم. ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية، كما هو الحال في البورصة العادية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت.

2. الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية: و تتمثل في:

2.1. منظمة الأوبك: هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناءا على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في

بغداد بين 10- 14 سبتمبر 1960[1] ، وهي تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (الممثل في الشركات العالمية النفطية المسماة الشقيقات السبع)، تأسست لغرض تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، و من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط، إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة، عائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في هذه الصناعة. حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي تضم 14 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائري، نفط البصرة الخفيف العراقي، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الخام الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجري و غيراسول الانغولي، أورينت الاكوادوري، الخام الجابوني، زافيرو غينيا الاستوائية .[2]

وعلى هذا الأساس فقد انخفضت حصة الشركات النفطية العالمية من الاحتياطات النفطية بشكل خيالي منتقلة من 98 % في 1950 إلى أقل من 5% سنة 1990 . و أصبح قطاع الصناعة النفطية يسير بشكل يوصف بالكلي للشركات الوطنية للدول المنتجة للنفط.[3]

2.2. الشركات النفطية العالمية الكبرى: لطالما كان من يحكم السوق النفطية أو يحمل مفاتيحها، بمثابة غاية سعت لها و تنافست عليها الشركات النفطية العالمية، منذ أول ظهور للنفط كقوة اقتصادية سنة 1859. إذ ظهر ما يطلق عليه صناعة النفط العالمية و عالميته، هنا لا تعني أن هذه الصناعة مملوكة ومسيطرة عليها من شعوب وحكومات العالم المنتجة أو المستهلكة في الدول الصناعية النامية أو غيرها، إنما تعني ببساطة أنه لدينا صناعة تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية السياسية التي تغلغلت في معظم أقطار العالم، كذلك فإن صناعة النفط العالمية بهذا المفهوم تعني في الوقت نفسه سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع أو كما عرفت أيضا بشركات النفط الكبرى "BIG OIL" ، هي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا، خمسة شركات أمريكية وهي شركات: "إكسون"، "غولف"، " تكساكو"، "موبيل أويل" و " تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين "شل الهولندية" و "بريتيش بيتروليوم البريطانية".

---

[1]- محمد أزهر السماك، "**اقتصاديات النفط**" ، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الطبعة 01، 1981 ، ص 146.

[2]- نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، العدد السنوي 44، يناير 2018، ص 52.

[3]- عبد الفتاح دندي، "**تقلبات أسعار صرف الدولار و إنعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**"، مجلة النفط والتعاون العربي للأوابك ، الكويت، المجلد 34، العدد 125، 2008، ص 28.

و رغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعات النفطية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، و قد كانت إلى وقت متأخر تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي، خارج الولايات المتحدة ، كما أن هذه الشركات تملك أكثر من 70 % من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة في هذه الصناعة و كذلك تملك أكثر من 50 % من ناقلات النفط في العالم.[1]

واجهت هذه الشركات ولا تزال تحدي كارتل الأوبك، و تنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة، التي أصبحت بدورها كارتل وطني تحكمه مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تحت مسمى الشقيقات السبع الجديدة، و تختلف في تكوينها عن سابقاتها بأن من يملكها هم الدول المنتجة نفسها، كما تعرف أيضا باسم الشركات النفط الحكومي و التي تلقب بـ "BIGEST OIL "، و هي تتمثل أساسا في شركة آرامكو السعودية (Aramco) ، شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، شركة بيتروليوس البرازيلية (Petrobas)، شركة بترو الصينية (Petrochina)، شركة (Petronas) الماليزية، شركة (Gazprom) الروسية و أخيرا شركة (Pdvsa) الفينزويلية.[2]

2.3. الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك: نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة. وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج ...، و بعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا و الهند...إلخ.

و لقد ظهرت الأهمية الكبرى لهذه الدول كطرف فاعل في السوق النفطية العالمية من جراء تأسيس منظمة الأوبك، وسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد في السوق العالمية للنفط سنة 1960، وكذا الأزمة النفطية سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج النفط خارج دول الأوبك من طرف الدول الصناعية و الشركات النفطية الكبرى. وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب

[1]– محمد الرميحي، "**النفط والعلاقات الدولية**"، المجلس الوطني الثقافي والفنون و الأدب، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 15– 16.

[2]–Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, "**Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**", Initiative for Policy Dialogue, Open Society Institute, New York, USA, 2005, P54.

الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك[1]، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار والتحري عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة.[2]

و تمثل هذه الدول ما نسبته 65 % من الإنتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20 % من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة لدول الأوبك.

2.4. وكالة الطاقة الدولية: هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)*، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من "هينري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، الذي اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك.[3]

و تأسست أيضا كاستجابة للأزمة النفطية لسنة 1973- 1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق، و قد تطورت وكالة الطاقة الدولية وتوسع نطاقها بتوفير الإحصاءات والتحليلات الموثوقة، و كانت الأهداف الرئيسية لتأسيسها تتمثل في[4]:

- ✓ صيانة وتحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية؛
- ✓ تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء و المنظمات الدولية؛
- ✓ تشغيل نظام معلومات دائم في سوق النفط الدولية؛

---

[1]- أمينة مخلفي، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 174.

[2]- فاضل الجلبي وآخرون، **'واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)'**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 01، 1997، ص176.

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

[3]- أحمد زكي يماني وآخرون، "**المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 01، 2000، ص 196.

[4]- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history ، تاريخ الزيارة، 2018/04/14.

- ✓ تحسين إمدادات الطاقة في العالم وهيكل الطلب من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة؛
- ✓ تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية و الطاقة.

2.5. شركات التكرير النفطي: إن الطلب على النفط الخام موجه بنسبة كبيرة إلى الشركات النفطية العالمية للتكرير، والتي تقوم بالطلب على النفط الخام لتقوم بتكريره و إعادة بيعه على شكل سلع نفطية مختلفة، فقد شهدت صناعة التكرير في العالم تطورا ملحوظا من حيث التكنولوجيا المستخدمة. كما يشهد تاريخ صناعة التكرير النفطي على هيمنة مطلقة للشركات البترولية العالمية خلال عقود من الزمن، مما جعل الجغرافية الاقتصادية لصناعة التكرير تأخذ توجهاتها المصلحية نحو الاقتصاديات الصناعية الكبرى. وفي زمن العولمة، ألحت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي على الدول المنتجة ضرورة الانفتاح والقبول بعقود الشراكة في مجالات استكشاف و إنتاج البترول كما في مجالات صناعة التكرير والصناعة البيتروكيماوية، مما أتاح الفرصة للشركات البترولية العالمية لاستعادة مكانتها ضمن مختلف إستراتيجيات تطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير، معتمدة في ذلك على الخبرة في هذا الشأن، وبعد عقود من البحث و التطوير أنتجت تكنولوجيا أكثر تقدما وحداثة تستهوي عقول صناع القرار خاصة في الأقطار العربية. وفي العالم اليوم، قائمة المناقصات الدولية حول مختلف المشاريع المرتبطة بصناعة البترول و تكريره والصناعات البتروكيماوية لا تكاد تخلو من الشركات البترولية العالمية، كما لا يمكن للشركات البترولية الوطنية والمحلية في الدول العربية بناء أية إستراتيجية إنشائية أو تطويرية بعيدا عن إشراك هذه الشركات. وتعتبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" الشركة العربية الوحيدة القادرة على منافسة الشركات البترولية العالمية في هذا المجال.[1]

المطلب الثالث: الصدمات النفطية للفترة 1973- 2014

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط آخرها أزمة 2014 ، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة النفط خلال تلك الفترة.

[1]- بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010 ، ص 206-207.

و الصدمة النفطية هي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب، كما يمكن أن يكون مردها عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية و التي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض. و تعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي.[1]

1. **الصدمة النفطية الأولى سنة 1973:** نتيجة لحرب أكتوبر 1973 بين العرب و إسرائيل، أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها و تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، حيث اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70 %، و تم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:[2]

- ✓ حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار؛
- ✓ إعطاء قيمة فعلية للبترول؛
- ✓ ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة؛
- ✓ ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية؛
- ✓ تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتوجات.

و تضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل: الولايات المتحدة وهولندا، بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيضه شهريا بنسبة 5 % ابتداءا من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2,9 إلى 11,6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85 % و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[3]

---

[1]– قطوش رزق، و بن لوكيل رمضان، " **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 178.

[2]– محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[3]– Maurice Durousset, Op. Ct, P47.

و لقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، و تمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية، و الجدول يوضح الزيادة في المداخيل لدول الأوبك.

الجدول رقم (1-3): يوضح العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972- 1975)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1972	1973	1974	1975
الجزائر	700	300	3700	3375
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
العراق	575	1843	5700	7500
ليبيا	159	230	600	510
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed, « **L'OPEP Passé présent et perspectives** », OPU, Algérie, 1980, P139.

2. الصدمة النفطية سنة 1986: تدهورت أسعار النفط إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد، والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارًا من مارس1983 ، وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق النفطية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينيات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية و الآجلة (البورصات النفطية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية، هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986 متمثلة في الآتي:[1]

- ✓ انخفاض الطلب على النفط سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية بـ 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980؛

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008- 2009، ص 95- 96.

- ✓ دخول منتجين جدد للنفط مثل المكسيك، بريطانيا، النرويج و كندا التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض نفطي في السوق النفطية؛
- ✓ إعلان بعض الدول كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 تخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار؛
- ✓ تطور إنتاج بدائل النفط من الفحم و الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق النفطية في السبعينيات؛
- ✓ رفع حصص الإنتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال؛
- ✓ المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85 % من الإنتاج العالمي انخفضت إلى 60%؛
- ✓ توسع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70% من التعاملات النفطية وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض و الطلب.

لقد نتجت عن الصدمة النفطية سنة 1986 نتائج كانت ايجابية بالنسبة للدول المستوردة و جد قاسية على الدول المنتجة للنفط، تتمثل هذه النتائج في النقاط الآتية:[1]

- ✓ تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية سنة 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل سعر برنت ؛
- ✓ ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987، وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989؛

[1]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

- ✓ تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر إلى 600 بئر سنة 1986- 1989 تواليا؛
- ✓ انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية؛
- ✓ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، ففي الفترة 1982- 1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للنفط 5 مرات مقارنة بفترة السبعينيات 1.1 % مقابل 5.9%؛
- ✓ تفاقم المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط؛
- ✓ انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت وفرات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

3. الصدمة النفطية 2004: منذ مطلع سنة 2000 توالت الأحداث السياسية و الاقتصادية التي أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط، حيث بلغت ابتداءا من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل أعطت للدول المنتجة للنفط وفرة مالية خلال السنوات اللاحقة لم تحقق مثيلاً لها من قبل.[1]

و شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، و واصلت أسعار النفط صعودها التدريجي في أسواق النفط العالمية، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى 42.82 دولاراً للبرميل الواحد وهو أعلى معدل وصله النفط منذ قبل 13 عام عندما أقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990، كما ارتفع سعر النفط إلى رقم قياسي جديد فسجل لسعر البرميل الواحد من النفط 42.66 دولار في بورصة لندن، و بلغ 43 دولار للبرميل الواحد في بورصة نيويورك وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاما، وفي 2004/08/19 ارتفع سعر البرميل من النفط إلى 47.52 دولار ثم قفز سعر البرميل في معاملات نيويورك للمرة الأولى إلى 49 دولار.

و يرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر لأسعار النفط لعدة أحداث شهدتها سنة 2004 أهمها:[2]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- طارق بن قسمي و الزهرة فرحاني، "**تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990- 2013**"، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015 ، ص 3.

- ✓ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية Youkous بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3% للبرميل؛
- ✓ اضطرار العراق إلى خفض صادراته بسبب الاضطرابات و عدم الإستقرار والهجمات المتكررة على منشآته النفطية و أنابيب النفط؛
- ✓ القلق على إمدادات النفط النيجيرية بسبب الإعلان عن إضرابات من قبل عمال النفط؛
- ✓ التخوف من انقطاع إمدادات النفط القادم من خليج المكسيك بسبب موسم الأعاصير؛
- ✓ الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين ودول جنوب شرق آسيا؛
- ✓ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط في أسواق النفط العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات النفطية لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

وتتمثل نتائج هذه الصدمة النفطية في النقاط الآتية:[1]

- ✓ عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى4.3% لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9 % لنفس السنة؛
- ✓ زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو؛
- ✓ توقع اقتصاديون أمريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد الأمريكي و ارتفاع معدلات التضخم؛
- ✓ عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثيل في إيطاليا إذ وصل سعر اللتر من البنزين إلى 1.71 يورو؛
- ✓ بدأت و للمرة الأولى منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني من آثار الارتفاعات لأسعار النفط و لجأت بعض الخطوط الجوية إلى رفع الرسوم على تذاكر السفر؛
- ✓ تحقيق العالم العربي نمواً بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة؛

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 81– 89.

- ✓ الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير نفطية مثل مصر، لبنان، تونس و المغرب؛
- ✓ اعتبر ارتفاع أسعار النفط فرصة للدول العربية المنتجة للنفط لتنويع اقتصادياتها و الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية المرتفعة.

4. الصدمة النفطية 2014: على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارا في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولاراً في بداية عام 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية ما أوقع الدول المنتجة للنفط و خاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.

الشكل (1-4): انحدار مفاجئ في أسعار النفط مع نهاية 2014

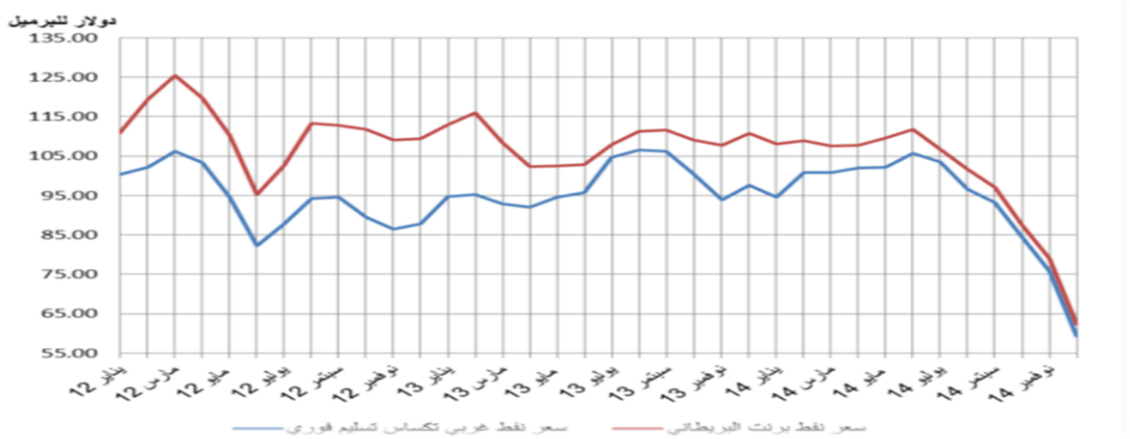

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات منظمة أوابك.

ولقد تضافرت عدّة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبعوامل توقعات مستقبلية، نفسية وجيوسياسية أيضا أهمها:[1]

- ✓ وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة ؛

[1]- خالد بن راشد الخاطر، مقال بعنوان " **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 3 - 10.

- ✓ ارتفاع أسعار النفط خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، أي تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية و النفط الرملي في كندا؛
- ✓ بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين و آسيا؛
- ✓ التحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الإنتاج و الإمدادات من طرف كل من العراق و ليبيا؛
- ✓ زيادة المعروض من النفط العالمي من قبل الأوبك في الأسواق النفطية بسقف إنتاج عند 30 مليون برميل يوميا؛
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوروبا و الصين.

أرجع بعض المحللين الاقتصاديين و الخبراء الانهيار في هذه الفترة في أسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب **توماس فريدمان** بعنوان "حرب المضخات"[1]، و بنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا و إيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض. ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار. أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران و روسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.[2]

و على كل فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع أن لا تعود إلى تجاوز سقف 100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري. لهذا يجب

[1] –Thomas L Friedman, article: "**a Pump War?**" ,The New York Times, USA, October 2014, Date of visit; 17/03/2018.

[2] – محمد الرميحي، مقال بعنوان "**أوهام أسباب انخفاض أسعار النفط**"، متوفر على الموقع http://www.alarabiya.net/ar/politicsl، تاريخ الاطلاع: 03/01/ 2018.

على الدول المصدرة للنفط و التي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار، لتفادي الأزمات الداخلية.

و تكونت مجموعة من التأثيرات على اقتصاديات الدول جراء هذه الصدمة النفطية متمثلة في:

- ✓ التأثير كان إيجابيا في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو، ذلك من خلال ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود و المواصلات، و انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها مثل البتروكيماويات، الألومنيوم والورق.
- ✓ أما من ناحية التأثير السلبي عموما ما يكون على الدول المصدرة لأنها الأكثر اعتمادا على النفط والأكثر تأثرا به، فانخفضت مداخيل هذه الدول وأصبحت ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات، وكذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل روسيا، فنزويلا، نيجيريا وحتى السعودية، لأنها تساهم مساهمة كبيرة من إنتاجها في الأسواق النفطية العالمية.

المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة

تناولت معظم الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة وكافة جوانبها، تعبير الموازنة العامة بدلا من التسمية الشائعة "الميزانية العامة"، و لعل الهدف من وراء هذا التعديل هو التفريق بين الموازنة العامة والميزانية المعروفة في المشاريع التجارية، لذلك سنتناول لفظ "الموازنة العامة" بدلا من "الميزانية العامة" خلال هذه الدراسة.

لقد احتلت دراسة الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر لنا ذلك في الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجم الموازنات العامة وزاد تأثيرها على التوازن الاقتصادي، وسوف نتناول في هذا المبحث كل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة ابتداءا من الخصائص التي جعلتها تكتسي أهمية كبيرة، طبيعتها، القواعد و المراحل التي تعد عملية الرقابة على تنفيذها من أبرزها.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف للموازنة العامة ثم خصائصها و كذا التفرقة بينها وبين الموازنات الأخرى.

1. تعريف الموازنة العامة:

هناك العديد من التعاريف للموازنة العامة، وعلى الرغم من اختلاف هذه التعاريف في صياغتها إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، وسوف نورد بعض التعاريف أهمها أن الموازنة العامة:

- هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية.[1]
- هي عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، مبين فيه تقدير للإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه.[2]
- هي تلك الجداول المتوازنة بين الجانبين والتي تتضمن كل الإيرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة ما تكون السنة.[3]
- هي عبارة عن توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة هي عبارة عن أرقام تقديرية لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة، فهي أداة بيد الحكومة تستعملها من أجل بلوغ أهدافها التنموية، وهذه الوسيلة تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة و المنتهجة وتبين الأولويات المقررة من خلال الإعتمادات المالية المرصودة، وتعكس لنا أيضا هذه الأداة المجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام وتنفيذ سياستها الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها المرجوة.

2. خصائص الموازنة العامة:

من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقا يمكن التوصل إلى أهم خصائص الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في:[5]

---

[1]– البطريق يونس، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1994، ص 128.

[2]– إبراهيم علي عبد الله و أنور العجارمة، "**المالية العامة** "، دار صفاء للطباعة و النشر، الأردن، 1998، ص 29.

[3]– BIGAUT Christian, **"Finances publiques, Droit budgétaire, Le budget de l'Etat",** Ed. Ellipses, France, 1995, P 08.

[4]– محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص17.

[5]– عادل أحمد حشيش، "**أصول الفن المالي للاقتصاد العام – مدخل لدراسة السياسات المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص 235.

2.1. الصفة التقديرية للموازنة (نظرة توقعية مستقبلية): تعد الموازنة سجلا لما تتوقع الحكومة أن تنفقه وما سوف تتحصل عليه من إيرادات خلال مدة زمنية مقبلة (السنة)، فلا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستتحصل عليها الدولة بالضبط إلا بعد انقضاء هذه المدة الزمنية، ولكن يمكن تحديد جزء من النفقات بشكل تقريبي مثل نفقات السلطة العامة و رواتب الموظفين الدائمين و أقساط الدين العام، ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها بدقة مسبقا، لأنها تقوم على افتراضات متشعبة يصعب وضع تقديرات دقيقة لها عند تحضير مشروع الموازنة العامة، نفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة فهناك بعض الإيرادات مثل بعض أنواع الضرائب يمكن تقدير حصيلتها، أما الإيرادات الأخرى فيصعب تقديرها نظرا لتباين الظروف وصعوبة الإحاطة بكل المؤشرات الاقتصادية.

2.2. الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية: لا يمكن لها أن تصبح وثيقة رسمية جاهزة التنفيذ إلا بعد جوازها من قبل السلطة، حيث تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة العامة، فهي التي تعطي الضوء الأخضر لهذه الوثيقة، فتوافق على تقديرات وتوقعات الحكومة للنفقات والإيرادات للسنة المقبلة، فالحكومة ليس لها الحق بمباشرة تنفيذ الموازنة العامة إلا بموافقة السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص للموازنة العامة والتي تميزها من الموازنات الخاصة، فهي تبين لنا مدى تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية).

2.3. سنوية الموازنة العامة: تحضر الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم، فيكون التقدير لسنة، حيث يعطى الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة واحدة، و لقد تم ترسيم سنوية الموازنة بسبب أن تحضيرها و دراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا لا يمكن أن يتم إذا ما كانت المدة أقل، و لا يمكن وضع موازنة عامة للدولة لفترة زمنية غير محدودة.

2.4. الموازنة العامة هي عبارة عن خطة مالية: يمكن للدولة من خلالها تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر لنا ذلك من خلال إنفاقها مختلف المشاريع والبرامج من أجل الوصول لهذه الأهداف.

3. طبيعة الموازنة العامة:

من خلال ما تم التعرض إليه سابقا، وعلى ضوء ما ورد من تعاريف مختلفة يمكن أن نستنتج أن هذه الأخيرة يمكن أن تأخذ أكثر من صفة أو طبيعة، تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين لمفهوم الموازنة العامة، من طبيعة مالية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها:[1]

3.1. المفهوم المحاسبي للموازنة: وهي عبارة عن أرقام حسابية تشمل الإعتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة، ولذا تتعامل المحاسبة مع هذا المفهوم بالتسجيل و إظهار النتائج، وفق ما تتطلبه التقسيمات الواردة في الموازنة العامة، وبالتالي فهي ذات طبيعة محاسبية.

3.2. المفهوم المالي: هي التعبير المالي عن أهداف الحكومة المراد تحقيقها، والظاهرة ببنود الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.

3.3. المفهوم الرقابي للموازنة: تعتبر الموازنة الأداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال الالتزام بالاعتمادات المخصصة لصرفها للأنواع المحددة وضمن الفترة المخصصة لها للتحقق بأن الوحدات قامت بتحقيق الأهداف المطلوبة.

3.4. المفهوم السياسي للموازنة: تعكس فلسفة سياسة البرلمان (السلطة التشريعية) في إدارة دقة الحكم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافه من خلال الموازنة العامة، إذ تعد الأرقام من خلال الوحدات وتناقش مع السلطة المركزية وفق الضوابط والتعليمات المعدة سلفا، والموجهة لإعداد مشروع الموازنة في ضوء السياسة العامة التي يرغب بها الحزب الحاكم.

3.5. المفهوم القانوني للموازنة: يعتبر فقهاء القانون بأن الموازنة العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الإجراءات التي يمر بها تشريع أي قانون، وشمولها على أحكام قانونية تنظم مالية الدولة، كما أن معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد إعداد الموازنة العامة للدولة من حيث الإعداد إلى التشريع وتصدر أرقامها بموجب قانون الموازنة السنوي.

3.6. المفهوم التخطيطي للموازنة: إن التغيير الحاصل في مفاهيم الدولة وتغيرها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنظمة، و ممارستها لمختلف الأنشطة الاقتصادية و رغبة الحكومات في

[1]– كردودي صابرينة، "**ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013– 2014، ص 112–111.

إيجاد توازن حقيقي للاقتصاد القومي، أثر على مفهوم الموازنة التقليدي وأصبح ينظر إليها على كونها أداة أساسية للتخطيط، وأصبح هناك ربط بين التقديرات وبين تحقيق الأهداف وأصبحت المهمة الجديدة هو التحليل للأرقام بضوء السياسات العامة.

3.7. المفهوم الاقتصادي للموازنة: يعد التحول المشار إليه في المفهوم التخطيطي لتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي برفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فأصبحت الموازنة الأداة التي بواسطتها يكبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي.

4. أهمية الموازنة العامة: للموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة، ويظهر لنا ذلك من خلال بنودها، التي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، فهي تعتبر كواجهة تعكس النشاط الذي تمارسه الدولة فيمكن إظهار هذه الأهمية من حيث:[1]

4.1. الأهمية الاقتصادية: تظهر لنا الأهمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه الحكومة في التأثير على الحياة الاقتصادية، ففي الدول المتقدمة أصبحت الموازنة العامة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، تفعيل القوى الاقتصادية العاطلة و المساهمة في زيادة الدخل الوطني و رفع مستويات المعيشة، لذا أصبح من أهم الأهداف الرئيسية للموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو استلزم الأمر الخروج على مبدأ التوازن، ففي حالات الرواج وعندما تتزايد قوى التضخم تستخدم الموازنة في سحب جزء من القوة الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبالتالي يمكن الحد من موجات التضخم في فترات الكساد، يستخدم التمويل بالعجز من أجل رفع النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية.

4.2. الأهمية السياسية: للموازنة العامة أهمية سياسية كبيرة ويظهر لنا ذلك من خلال ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، فالموازنة العامة للدولة يتم اعتمادها من قبل البرلمان، وبالتالي مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، فهي تحتوي على مؤشرات إنفاقية و موارد مالية تبين لنا السياسة العامة للحكومة تجاه الأفراد.

[1] – عادل أحمد حشيش، " **اقتصاديات المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1983، ص 316.

4.3. الأهمية الاجتماعية: تبين لنا مدى الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال تخصيص مشاريع التنمية الخاصة بالمناطق الفقيرة من أجل خلق فرص النمو المتوازن بين مختلف المناطق، وأساسها يرتكز على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق بين الطبقات المجتمع، حيث تقوم الحكومة بوضع اعتمادات مالية في الموازنة العامة من أجل دعم الرفاهية الاجتماعية و رفع الخدمات التعليمية و الخدمات الصحية و غيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

إضافة إلى ذلك فالموازنة العامة تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة زيادة النفقات الاجتماعية والصحية والترفيهية والموجهة لأصحاب الدخل المحدود، أو عن طريق السياسة الضريبية، والتي من خلالها تقوم الدولة بتطبيق الضرائب التصاعدية من أجل تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.

5. التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية: ثمة اختلاف نشأ حول كل من مصطلحي الميزانية أو الموازنة، و في تقديرنا أنه ليس من حيثيات علمية تجعلنا نتبنى أيا من المصطلحين، فكلاهما مرادف للآخر، وربما كان المبرر الوحيد لاستخدام مصطلح الموازنة هو التمييز عن مصطلح الميزانية الذي يطلق على القائمة التي توضح المركز المالي للمشروع في لحظة معينة بينما الموازنة فإنها لا تكشف عن المركز المالي ولا يشترط توافر التوازن بين جانبيها (النفقات والإيرادات) ولا تمثل أصولا أو خصوما، إنما تمثل تقديرات لمبالغ يحتمل إنفاقها و إيرادات يتوقع تحصيلها في سنة قادمة.[1]

تختلف الموازنة العامة من غيرها من الوثائق المالية، والتي قد تختلط بها، لذلك لا بد من إعطاء توضيح لكل مفهوم من أجل توضيح الصورة أكثر، وسوف نتطرق إلى أهم الوثائق المالية التي يمكن أن يختلط مفهومها بمفهوم الموازنة العامة فيما يلي: [2]

5.1. الموازنة العامة والحساب الختامي: الموازنة العامة كما أشرنا إليها سابقا تتعلق بمدة مقبلة ومستقبلية تعتمد على تقديرات يمكن تحقيقها من عدمه، بينما الحساب الختامي فهو بيان لنفقات و إيرادات الدولة الفعلية، و التي أنفقت خلال فترة زمنية سابقة، ومنه نلاحظ أن الموازنة العامة توضع لسنة مالية بينما يوضع الحساب الختامي لسنة مالية منتهية.

[1]– الخطيب أحمد شحادة و أحمد زهير الشامية، "**أسس المالية العامة** "، دار وائل للنشر، الأردن ، الطبعة 02، 2005، ص85.

[2]– عاطف وسيم اندراوس، "الاقتصاد المالي العام "، دار الفكر الجامعي، مصر،2010، ص527.

5.2. الموازنة العامة و الموازنة النقدية: تبين الموازنة النقدية ذلك البيان الذي يتضمن تقديرات للموارد من النقد الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومجالاته وأوجه استعمالات هذه الموارد خلال فترة زمنية مقبلة وعادة ما تكون سنة، وعندما نقوم بالمقارنة بين الموازنة العامة والموازنة النقدية نجد أن أرقام الموازنة العامة وحساباتها تكون بالعملة المحلية، بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية، ومن جانب آخر نجد أن الموازنة العامة تتعلق بالنشاط الحكومي، أما الموازنة النقدية فهي تتعلق بالقطاع الحكومي والخاص وجميع قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة، و من جهة أخرى نلاحظ أن وزارة المالية هي التي تقوم بوضع مشروع الموازنة، أما الموازنة النقدية فهي من اختصاص البنك المركزي.

5.3. الموازنة العامة والحسابات الوطنية وموازنة الاقتصاد الوطني: الموازنة الوطنية يقصد بها التقديرات الكمية المتوقعة للنشاط الاقتصادي الكلي للبلد بجميع قطاعاته في علاقاته الداخلية والخارجية خلال فترة مقبلة هي سنة، وتختلف عن الموازنة العامة باعتبارها أكثر شمولا من حيث ما تتضمنه من أرقام وبيانات من تلك الموجودة في الموازنة العامة، فالموازنة الوطنية لا تحتاج إلى إجازة السلطة التشريعية على عكس الموازنة العامة.[1]

أما فيما يتعلق بالحسابات الوطنية فهي عبارة عن مجموعة من الحسابات التي تحتوي على تسجيلات لمختلف أوجه نشاط الاقتصاد الوطني وهذا من خلال حسابات الدخل الوطني ومكوناته وتوزيعه فهذه الحسابات هي حسابات فعلية، أما حسابات الموازنة العامة فهي تقديرية، ومن جانب آخر، فالحسابات الوطنية تكون أكثر شمولا من بيانات الموازنة العامة، تفيد كثيرا في رسم السياسة الميزانية والتي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة.

5.4. الموازنات العامة والموازنات التقديرية للمشروعات العامة : موازنات المشروعات العامة هي عبارة عن تقدير لأهداف هذه المشروعات وكيفية بلوغها، فهي وإن كانت تحتوي على تصور دقيق للإنفاق الضروري لتحقيق هذه الأهداف والإيرادات اللازمة لتمويلها، إلا أنها تفتقر إلى عنصر الإلزام الذي تتميز به الموازنة العامة عند اعتمادها، فتخصص هذه الموازنات للمشروعات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، وتعد هذه الموازنات

[1]– محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص25.

بشكل مستقل عن موازنة الدولة، فتنفيذها لا يحتاج لموافقة السلطة التشريعية وتسمى بالموازنات المستقلة.[1]

5.5. الموازنات الملحقة و الحسابات الخاصة على الخزانة: توضع الموازنات الملحقة خصيصا لبعض المرافق العامة التابعة للدولة، والتي لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، فهي تقوم ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي تتعلق برفاهية الأفراد، أما فيما يخص الحسابات الخاصة على الخزينة العمومية، فهي تلك الحسابات التي تخصص من أجل إيرادات و نفقات لا تعتبر بطبيعتها نفقات وإيرادات عامة لأنها تبقى في هذه الحسابات مدة زمنية ثم يتم إرجاعها لأصحابها، مثل مبالغ التأمينات للمقاولين .... الخ، حيث تتعهد الدولة بردها عند غنجاز ما تم التعهد به فعلا.[2]

المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة (مبادئها)

من أجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وأن تكون مبنية على قواعد وإجراءات و أسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، لذلك من أجل إرساء مبدأ الشفافية قام فقهاء المالية العامة بوضع مبادئ تحكم الموازنة العامة للدولة وأهم هذه المبادئ ما يلي:

1. مبدأ سنوية الموازنة العامة :

مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في مدة اثني عشر (12) شهرا المقبلة، على أن تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على هذا المشروع، وهذا يدل على إلغاء كل الاعتمادات غير المستعملة و التوقف عن جباية الضرائب والرسوم في نهاية السنة التي تم أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها، ومنه يتضح لنا أنه من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة، فيتم إعدادها وتنفيذها خلال فترة زمنية وهي السنة، ومن مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة هي:[3]

- الاعتبارات السياسية، فالسلطة التشريعية الممثلة للشعب تسهل لها هذه الفترة عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة قبل تنفيذها، يستلزم هذا عرض مشروع الموازنة العامة سنويا على

[1]– عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 583.

[2]– حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1999، ص86.

[3]– عاطف وسيم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص533.

السلطة التشريعية من أجل المصادقة عليها، وذلك ما يكفل تحقيق رقابة فاعلة من ممثلي الشعب على الخطة التي ستنفذها الحكومة، فنلاحظ أنه كلما زادت المدة عن السنة كلما صعبت عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يصعب تحقيق مختلف الأهداف؛

- في حال زادت المدة عن السنة يصعب وضع تقديرات دقيقة للنفقات العامة والإيرادات العامة؛
- تحضير الموازنة العامة والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا وفترة كافية لا تقل عن السنة، ومن جانب آخر فالتقدير لفترة تتجاوز السنة ينقص و يضعف من عملية الوقوف على التذبذبات التي تطرأ خلال فترة تنفيذ الموازنة و مراقبتها؛
- تمكن هذه الفترة من إجراء مقارنة بين الإيرادات والنفقات العامة بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها ومدلولاتها، ذلك ما يساعد على وضع ورسم سياسات الدولة المتبعة.

2. مبدأ شمول الموازنة:

استنادا لهذا المبدأ لابد أن تكون الموازنة العامة شاملة لكل النفقات العامة و إيراداتها، فلابد أن تدرج فيها جميع الموارد قبل أن توجه لمختلف مجالات الإنفاق العام، ومبدأ الشمول يعتمد أساسا على أن تشمل الموازنة على النفقات والإيرادات بطرفيها بشكل كامل وليس بشكل ناقص بين أجزاء من النفقات والإيرادات، أو بمعنى آخر تكون النفقات العامة مفصولة عن الإيرادات، ولابد أن تظهر بكل مبالغها دون استثناء، أي دون اقتطاع أو انقاص، فهذا المبدأ يركز على المضمون، ولقد جاء هذا المبدأ من أجل التخلص من أثار النظام المالي القديم الذي كان يعتمد على اقتطاع بعض التكاليف من الإيرادات، وبالتالي لا بد للحكومة عند إعدادها عدم قيامها بالمقارنة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لأي دائرة وزارية خلال السنة المالية، ولكن يتعين عليها إظهار وتبيان كل الإيرادات العامة والنفقات العامة، فانتهاج هذا المبدأ يؤدي إلى فاعلية أكبر للرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، وذلك لوضوح و وجود كل النفقات العامة بشكل مفصل ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، فهذا المبدأ يتيح للبرلمان أن يكون على وضوح عند التصويت عليها ، فهو يخضعها لتحليل معمق، لذا هناك الكثير من مفكري العلوم المالية الدين يعتبرون مبدأ شمول الموازنة العامة هو شرط من الشروط الأساسية لتسهيل عملية الرقابة من قبل السلطة التشريعية.[1]

3. مبدأ وحدة الموازنة:

[1]– لعمارة جمال، "**أساسيات الموازنة العامة للدولة** "، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2004، ص83.

وفقا لهذا المبدأ يكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة النفقات في جانب وكل الإيرادات في جانب آخر، فلا بد للحكومة عند إعدادها للموازنة العامة أن تقوم بوضع و إظهار كل من النفقات العامة في وثيقة واحدة و تعرض على السلطة التشريعية من أجل إقرارها، و ذلك مهما تعددت مصادر الإيرادات ومهما تنوعت أوجه الإنفاق العام بتنوع وتعدد المؤسسات والهيئات العامة التي تنفق عليها الدولة، فذكر كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في جدول واحد يبسط ويسهل على السلطة التشريعية عملية الرقابة من جهة ويسهل على السلطة التنفيذية عملية التقدير من جهة أخرى، و التعرف على رصيد الموازنة العامة للدولة و بالتالي التعرف على المركز المالي للدولة، أما من الناحية الاقتصادية فقاعدة وحدة الموازنة تمكن من سهولة إجراء الدراسات التحليلية لجميع بنود الموازنة مثل التعرف على نسب الإيرادات العامة والإنفاق العام بالنسبة إلى الدخل الوطني ، أما الميزة الأخرى فهي من الجانب السياسي حيث تمكن هذه القاعدة البرلمان من ممارسة عمله الرقابي على الموازنة العامة بشكل سهل ومبسط.[1]

4. مبدأ توازن الموازنة:

تعتمد قاعدة التوازن على ضرورة تساوي كل الإيرادات العامة العادية مع كل النفقات العامة العادية للدولة، ولا بد أن لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها، فالإيرادات العامة لا تشمل الأموال التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض أو تلك التي تحصل عليها عن طريق خلق وسائل دفع جديدة، ولقد شهدت هذه القاعدة تطورا في الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلقد كانت النظرية التقليدية السائدة في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين تقدس توازن الموازنة العامة أي تؤمن بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، هذه النظرية كانت تتماشى مع الظروف السائدة في تلك الفترة، فكان دور الدولة يقتصر على إدارة المرافق العامة وكانت فكرة النظرية الحيادية الاقتصادية راسخة في تلك الفترة، فالموازنة العامة في ظل الفكر الكلاسيكي هي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الإنفاقية و وسائل تدبير الأموال الضرورية لهذا الإنفاق خلال مدة زمنية (السنة). وذلك دون النظر لأي من المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد، و لكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر الغير اعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة، لأنه في المالية العامة الحديثة زاد نطاق تدخل الدولة في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا ظهرت المالية الوظيفية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها

[1]– قطب إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الدولة للوصول إلى أهداف مختلفة، بحيث يمكن لها زيادة نفقاتها أو خفضها أو تأثير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تبعا للأحوال الاقتصادية التي تسود الدولة، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة توازن الموازنة العامة صفتها وأصبحت الموازنة العامة للدولة يمكن ان يكون رصيدها موجبا أو سالبا وفي بعض الأحيان يكون متوازنا، وذلك وفقا لما يتماشى مع الأحوال الاقتصادية للدولة.[1]

5. مبدأ عدم تخصيص:

أساس هذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين من أجل تغطية نفقة معينة، لكن تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة وفي الجانب الأخر قائمة النفقات العامة، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فلا يجوز تخصيص إيراد معين من أجل تمويل إنفاق معين، فتخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها، زيادة إلى ذلك فقد يؤدي إلى الإسراف إذا كان حجم الإيراد المخصص للإنفاق العام كبيرا أو قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة، فأساس هذه القاعدة يبين لنا كيفية توزيع الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ولكن تستوجب تجميع الإيرادات العامة ثم توزيعها على جميع أوجه الإنفاق و ذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه القاعدة تساعد في تحقيق المساواة بين جميع النفقات دون الميل لنفقة على حساب نفقة أخرى، حيث ترمي لتوجيه إجمالي الإيرادات العامة من أجل تمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة ودون تخصيص.[2]

المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة

تشمل دورة الموازنة العامة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، والتي تجسد مدى المسؤولية المشتركة للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فدورة الموازنة ما هي إلا عمليات متتالية تتوالى زمنيا وتتكرر كل سنة، ولكل مرحلة متطلباتها وخصائصها، وأهم علماء ومفكري المالية العامة اعتمدوا في دراستهم على أربعة مراحل تمر بها الموازنة العامة وهي:

1. مرحلة إعداد الموازنة العامة:

[1]– محمد إبراهيم الشافعي، "**مبادئ المالية العامة** "، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 45-46.

[2]– فوزي فرحات، "**المالية العامة**"، منشورات الحلبي، لبنان، 2001، ص69.

يعتبر إعداد الموازنة العامة من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على ضوئها، فجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها.

فتقوم وزارة المالية بإرسال تعميم لكل الوزارات والهيئات العامة من أجل وضع تقديرات للاعتمادات المالية التي تحتاجها، فتقوم هذه الوزارات بنفس الخطوة مع كل الإدارات التابعة لها، فمرحلة إعداد الموازنة العامة للدولة يبدأ عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها وتقوم كل وزارة بدراسة هذه التقديرات وبعد الدراسة تقوم بوضع التقديرات النهائية وتقوم بإرسالها لوزارة المالية، من هنا يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتتماشى مع سياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والانمائية للدولة من أهم الركائز الأساسية في إعداد الموازنة العامة للدولة، من جانب آخر فوزير المالية يتولى مسؤولية وضع المشروع النهائي للموازنة العامة.[1]

2. مرحلة اعتماد الموازنة:

يعتبر اعتماد الموازنة العامة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الموازنة العامة، فتنفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرط ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه، وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ يركز عليه علماء السياسة الميزانية وهو مبدأ أسبقية الاعتماد على التنفيذ، فعرض الموازنة العامة أمام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها أمام ممثلي الشعب، فالحكومة لا يمكن لها أن تقوم بأي عمل ذو طابع مالي دون إجازة يقوم بإصدارها البرلمان، فعندما يستلم البرلمان لمشروع الموازنة تقوم لجنة مختصة بدراسة مشروع الموازنة بدقة وتمنح اللجنة صلاحيات واسعة لكي تطلب ما تريد من بيانات ومعلومات حول قانون المالية من دراسة ومناقشة هذا المشروع، وعندما تنتهي هذه اللجنة من دراسة هذا المشروع تقدم اللجنة تقريرها إلى البرلمان، وعندها يقوم البرلمان بعقد اجتماع من أجل مناقشة التقرير ودراسة مشروع الموازنة حتى يستنتج اتجاهات العمل الحكومي، وبعد الدراسة يمكن للبرلمان أن يوافق على مشروع الموازنة ويمكن له أن

[1]– محمود حسين الوادي، "**تنظيم الادارة المالية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص30.

يرفضه، ويمكن أن يقوم بتعديلات لتقديرات الموازنة العامة، وللسلطة التشريعية الحق في إجراء تعديل على مشروع الموازنة ، فما دامت هي السلطة الرقابية فيحق لها إعطاء وإبداء ملاحظاتها على كل أبواب مشروع الموازنة كما يحق لها تعديل الاعتمادات المقدرة بالزيادة أو النقصان، وفي حالة موافقة البرلمان على مشروع الموازنة بالاقتراع يتم إصدار قانون يسمى بقانون الموازنة العامة، فيحدد هذا القانون المبلغ الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم إرفاقه بجدولين يشمل أحدهما على تفصيل الإيرادات العامة، ويشمل الجدول الأخر على تفصيل النفقات العامة.[1]

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

عندما يتم اعتماد مشروع قانون المالية من قبل السلطة التشريعية، يتم إقرارها ونشرها قبل أن تصبح صالحة للتنفيذ، وتنفيذ الموازنة العامة معناه تطبيق تلك الإجراءات المتعلقة بمباشرة تحصيل الإيرادات العامة للدولة، فيمكن للوزارات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشاريع وتسيير الخدمات التي اعتمدتها السلطة التشريعية مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض التكاليف، أما في ما يخص في تحصيل الإيرادات العامة فتتولى الوزارات و الهيئات العامة و الأجهزة الحكومية المختلفة تحصيلها، حيت يتم إتباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي قاعدة العدالة وقاعدة اليقين وقاعدة العمومية والوحدة والوضوح والاقتصاد وهذا للتكفل بالتحصيل الإيجابي لإيرادات العامة، فلا يعني مجرد فتح الاعتماد في الموازنة العامة تنفيذها فعملية التنفيذ مقيدة بقواعد تهدف إلى مراقبة الأموال العمومية، ومن هنا نلاحظ أن تنفيذ الموازنة العامة تحكمه اعتبارات سياسية ومالية وإدارية، فالاعتبارات السياسية أساسها احترام امتيازات البرلمان في المجال المالي، لاسيما الاعتبار المالي فيرتكز على منع تبذير الأموال العمومية من قبل المسؤولين.[2]

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:

إن عملية الرقابة على الموازنة العامة تساير جميع مراحلها، وذلك من أجل التأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، وكذلك حسن إدارة الأموال العمومية، ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلا، لأن السلطة التنفيذية يمكن أن تخرج عن الحدود التي حددها لها قانون المالية، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة من أجل أن يتم التنفيذ وفقا للحدود والتوجيهات والتعليمات

[1]– محمد طاقة و هدى العزاوي ،"**اقتصاديات المالية العامة**" ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007، ص194.

[2]– الخطيب أحمد شحادة و أحمد زهير الشامية، مرجع سبق ذكره ص310.

الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق في مختلف الأنظمة على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة، وتتنوع الرقابة على تنفيذ الموازنة من دولة إلى أخرى وسوف نتطرق إلى ثلاث أنواع من الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وهي:[1]

4.1. الرقابة الادارية: تتم الرقابة الإدارية داخل السلطة التنفيذية ويقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسهم، أو يقوم بها الموظفين التابعين لوزارة المالية من أجل التأكد من سلامة التصرفات المالية بجانبها الإداري و الإنفاقي بالنسبة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية من أجل التأكد من سلامة هذه التصرفات ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية، والرقابة الإدارية تقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق القسم المالي في كل وزارة أو مصلحة والذي يشمل المراقب المالي ومديري الحسابات.[2]

4.1.1. الرقابة السابقة على الصرف: وهي تلك الرقابة الوقائية التي تكون بمثابة واقي وحاجز من الوقوع في الخطأ المالي، تقوم بعلاجه قبل حدوثه، و يقوم بهذه الرقابة الرؤساء وموظفو وزارة المالية على جميع وزارات وهيئات الدولة، فعلى المحاسبين التأكد من تطابق أوامر الصرف مع التعليمات المالية، فأساس الرقابة السابقة هو عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان متطابقا للقواعد المالية والاعتمادات المالية الواردة في الموازنة، فلقد نص قانون الموازنة العامة على وجوب امتناع المراقبين الماليين عن التأشير على كل أمر صرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد أصلا أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذه النفقة أو إذا طلب تنفيذ صرف نفقة تجاوزت الاعتمادات المخصصة في باب من أبواب الموازنة العامة.

4.1.2. الرقابة اللاحقة على الصرف: وهي تلك الرقابة التي تتم بعد الانتهاء من صرف الأموال و مع الانتهاء من السنة المالية، فتكون هذه الرقابة إما على الحسابات أو على الخزائن المالية، يقوم بها المسؤولين الإداريون كتدقيق لاحق للصرف، وذلك بعد إتمام عملية الإنفاق وتكون دائما بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، فهي لا تنصب على جانب النفقات كما هو الحال في الرقابة السابقة، و إنما تمتد لتشمل الرقابة على الإيرادات العامة من أجل التأكد من أي الجهات الإدارية المختصة قامت بالتحصيل وهل ما تم تحصيله قد تم إيداعه في الخزينة العمومية، وتشمل هذه الرقابة الحسابات و الخزينة.

---

[1]– عادل فليح علي ،"**المالية العامة والتشريع المالي والضريبي** "، دار حامد، الأردن، 2003 ، ص 384-387-389.

[2]– محمد دويدار ، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" ، منشورات الحلبي، لبنان ،2001، ص511.

4.2. الرقابة البرلمانية: لا ينطوي دور الهيئات البرلمانية على مجرد التصديق على الموازنة العامة للدولة فقط، ولكن يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها من أجل التحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة، فالرقابة على تنفيذ الموازنة في الأساس من اختصاص السلطة التشريعية، وتعتبر الرقابة السياسية أكثر شمولية من الرقابة الادارية والقضائية لما تتمتع به من رقابة مطلقة، فالإدارة لا يكفي أن تراقب نفسها لذلك تعتبر الرقابة التشريعية من أنواع الرقابة الممارسة على الموازنة العامة فتقوم بها لجنة المالية في البرلمان، فهي تتمتع بصلاحيات تدقيق البيانات والإحصائيات والحسابات المقدمة من طرف الهيئات الحكومية المختلفة، فتتم عملية الرقابة في مرحلة دراسة وتقييم مشروع الموازنة واعتماده وإقراره كما تتم أيضا خلال عمليات تنفيذ الموازنة، ويمكن للسلطة التشريعية القيام بهذه الوظيفة عن طريق ثلاث وسائل وهي:[1]

1. نقل الاعتمادات الواردة في الموازنة من باب لآخر لفتح اعتمادات جديدة و يكون ذلك عن طريق تقديم طلب؛
2. استجواب أعضاء الوزارات وسؤالهم عن أي غموض مالي من خلال ما يخول لهم القانون؛
3. اعتماد و مناقشة الحساب الختامي وذلك ما يساعد في التقييم الأمثل للموازنة العامة، وهوما يساعد في تسهيل عملية تصحيح الأخطاء الواردة.

4.3. الرقابة المستقلة: و هي الرقابة التي يعهد بها لهيئة مستقلة من السلطة التنفيذية، وهذا النوع من أهم أنواع الرقابة فاعلية، لأن هذه الرقابة يكسب موظفيها وأجهزتها طابعا أكثر استقلالية و أكثر نزاهة وحزم ودقة، عند قيامها بعملية الرقابة للهيئات الحكومية فهي تراقب كل تصرفاتهم المالية وكيفية تنفيذهم لبنود الموازنة العامة، فاستقلال الأطراف التي تقوم بهذه الرقابة هو الذي يحقق نجاح وتأثير الرقابة، بابتعادها عن أي نوع من هذه الضغوط التي توجه إليها من الأجهزة و الأشخاص العاملين في الجهات الرقابية إضافة إلى ذلك فهذه الرقابة تتصف و تميل بالحكم في القضايا المالية بمعيار العدل والانصاف والجدية، لذلك تظهر لنا مدى أهمية الرقابة المستقلة[2] ، و تشمل الرقابة المستقلة الرقابة المالية والمحاسبية و الرقابة الفنية.

---

[1]– لحسن دردوري، "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص109.

[2]– لحسن دردوري، مرجع سابق، ص110.

فالرقابة المالية والمحاسبية تتمثل في مراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة من أجل التأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للقواعد المالية، وأيضا مراجعات حسابات التقاعد والتأمينات الاجتماعية ومراجعة الحسابات السنوية والقروض والتسهيلات الائتمانية، وهناك الكثير من الحسابات التي تشملها هذه الرقابة، أما فيما يتعلق بالرقابة الفنية فتهدف إلى تقييم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة فيما يتعلق بأعمالهم الإدارية والتنظيم.

لقد استخلصنا من هذا الفصل أن النفط أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود يعتبر مادة حيوية و أساسية و الركيزة التي تستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، و قد لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية و الدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، و تتحدد أسعار النفط عن طريق عدة عوامل أهمها العرض و الطلب في الأسواق العالمية، هذه الأخيرة وعلى مر التاريخ مرت بعدة تطورات تاريخية و شهدت العديد من التقلبات و الأزمات التي كانت سببا رئيسيا في التغير السعري لهذه السلعة، مما أدى إلى تغير مجريات اللعبة، و كبح جماح الشركات النفطية الكبرى المتمثلة في الدول الصناعية التي كانت تسيطر على قطاع النفط في العالم في فترة ما و تتيح للشركات النفطية الوطنية المتمثلة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي تكاثفت، لفرض سياستها الداعية إلى الرفع من قيمة السعر النفطي و تقدير قيمته خصوصا بعد التقدم الصناعي والاعتماد الكبير على هذه السلعة الطاقوية المهمة منشئة بذلك منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC.

كما أعطى لنا الفصل صورة واضحة عن المبادئ و القواعد التي تحكم الموازنة العامة و المعروفة بدورة الموازنة العامة، إضافة إلى كيفية الرقابة عليها وأهم الجهات التي تؤطر الموازنة العامة لمعظم مختلف الدول.

و يعد النفط سلاحا اقتصاديا ومصدر للثروة وهذا يشمل الجهتين المنتجة والمستهلكة، فالميزانيات العامة للدول المنتجة تعتمد عليه للحصول على إيرادات عامة ناتجة عن الجباية البترولية، ومن ناحية معدلات النمو فإن مدى مساهمة النفط فيها تشكل نسب كبيرة خاصة الدول التي تحتوي احتياطات و طاقات انتاجية كبيرة، و عليه خصصنا الفصل الثاني لدراسة تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

الفصل الثاني

تطور أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

عرفت الجزائر تطور كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية. وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أحادي الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ما جعله يخضع بدوره إلى تقلبات الأسعار في السوق العالمي، فإن هذه العلاقة تجعل التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية تحت تأثير تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

و تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم صادراته بحجم كبير في إجمالي الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية بترولية، و كذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة و تطويرها.

و وفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة واقع قطاع النفط في الجزائر و كذا الموازنة العامة التي سنقوم بدراسة فيها كل من الايرادات و النفقات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2016 وكذا تأثير النفط عليها، و ذلك كما يلي:

المبحث الأول: النفط في الجزائر؛

المبحث الثاني: الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016)؛

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016).

المبحث الأول: النفط في الجزائر

يعد قطاع المحروقات في الجزائر أهم قطاع ترتكز عليه التنمية الاقتصادية و يلعب القطاع دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على هذا القطاع الهام في تطوير اقتصادها وخاصة بعد قرار التأميم عام 1971. و بذلك أصبح بمثابة المحرك الرئيسي لمختلف القطاعات من خلال توفير الأموال الكافية التي تسمح بتمويل التنمية الاقتصادية. حيث تساهم عوائد المحروقات بأكثر من 90 % من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، و تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى تاريخ و واقع النفط في الجزائر مركزين على الفترة من 2000 إلى 2016 وذلك من خلال التطرق إلى الأسعار، الاحتياطات، الطاقة الإنتاجية... الخ، مرورا بالصدمات النفطية في هذه الفترة و تأثيرها على اقتصاد الجزائر الريعي.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

لقد كان اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) المكتشف سنة 1915، و واد قطرين (جنوب سور الغزلان) و لكنها كانت عرضية و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب. أما التاريخ الذي يمكن اعتباره تاريخ بداية عهد البترول في الجزائر، فكان سنة 1956، و كان المحفز في ذلك هو انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال و بعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة 1949-1956 كمية 308.7 ألف طن و هي كمية متواضعة نسبيا. وفي نفس السنة 1956 قد تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة "و كذا أكبر الحقول البترولية في الجزائر و أشهرها حقل "حاسي مسعود"[1] ، ثم توالت الاكتشافات و بدأ الانتاج و التصدير و تطور الانتاج من 0.4 مليون طن سنة 1958 و وصل بعد الاستقلال إلى 26.5 مليون طن سنة 1969، ويقدر إنتاج الجزائر سنة 2016 حوالي 68,5 مليون طن.[2]

[1]- بلقاسم زياني، " **دور المحروقات في تمويل التنمية – حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1994- 1995، ص169.

[2] -http: //www.bp.com : BP Statistical Review of World Energy June 2017.

بعد الاستقلال سعت الجزائر إلى وضع قاعدة نفطية متينة، في ظل الاحتكار الفرنسي للمورد و كان ذلك بإنشاء شركة سوناطراك SONATRACH بتاريخ 31 ديسمبر 1964، كان من أبرز مهامها هو القيام بأنشطة التنقيب و الإنتاج و النقل و التسويق للمنتجات البترولية للبلد، و استطاعت أن تشق دربها عالميا، حتى أصبح يطلق عليها اسم "هيئة الأركان الإفريقية"، كونها تترأس قائمة الشركات النفطية الوطنية في أفريقيا، ترتيبها على لائحة الشركات النفطية العالمي حسب ترتيبات 2010 كما يلي[1]:

- أول شركة إفريقيّة ؛
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة ؛
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- سادس شركة عالمية في ما يخص الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين ؛
- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي و رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميّع ؛
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميّع.

أما عن انضمام الجزائر لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الأوبك فقد كان في1969، و يعد نفطها صحاري بلند من بين أهم النفوط المشكلة لمزيج سلة الاوبك[2].

تأميم البترول: لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية و منها المحروقات، و بالرغم من ذلك فإن "اتفاقية إفيان" أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية و بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال محدودا على الاقتصاد الجزائري، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت مرتبطة بالصناعات خارج الوطن. كما أن فرنسا كانت قد وقعت مع الجزائر اتفاقية في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط في الفترة ما بين 1969 و 1970 مع أن إنتاج النفط الجزائري ارتفع من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.9 مليون طن عام 1968، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية[3]،

---

[1]– موقع سوناطراك، http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach.htm ، تاريخ الزيارة 2018/02/10.

[2]– موقع ويكيبيديا، https://en.wikipedia.org/wiki/OPEC#Membership، تاريخ الزيارة 2018/02/15.

[3]–Abdelkader SID AHMED, «**développement sans croissance :l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde**», 0.P.U, Alger, 1983, P49.

لذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في سياسة الاستغلال المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية و وضعتها تحت ملكية ورقابة الدولة. و بهذا جاء قرار تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين و الذي أعلن عنه خلال الاحتفالات بعيد العمال في فيفري 1971 و ينص على :

أولا: أخذ حصة 51 % من الشركات العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، و هذا ما سمح للجزائر بمراقبة % 56 من مجمل الإنتاج البترولي.

ثانيا: التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

ثالثا: تأميم النقل البري للبترول و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر قرار التأميم في المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 أي بعد شهرين من التأميم و الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة و إنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية. و قد لقي هذا القرار معارضة شديدة من فرنسا و سعت بكل ما لها من دبلوماسية في الخارج لمنع دخول البترول الجزائري في السوق العالمية مما صعب في بداية الأمر على هذا الأخير تقبله إلا أن الظروف حالت دون ذلك.[1]

وعليه أصبحت شركة سوناطراك تعمل على تقويم المحروقات من خلال سياسة استثمارية محطمة، والتي تطورت مع الأيام لترقى بجميع فروع الصناعة البترولية من الاستكشاف إلى البتروكيمياء، وفي الثمانينات انسحبت شركة سوناطراك من نشاطات الخدمات البترولية و البتروكيمياء والتكرير والتوزيع، ليقتصر نشاطها على ميادين البحث والإنتاج و النقل بالإضافة إلى ميداني معالجة الغاز وتسويق المحروقات.

بالنسبة للحفر الاستكشافي ففي سنوات 2014، 2015، 2016 توصلت الشركة إلى اكتشافات خاصة بالنفط عددها 18، 10، 17 اكتشاف على التوالي[2]. و يوضح الشكل التالي عدد اكتشافات المحروقات ومواقعها بالجزائر لسنة 2014.

[1]- بلعيد عبدالسلام ،" **الغاز لجزائري بين الحكمة و الضلال**"، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990 ، ص 40.

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 43 ، 2016، ص 116.

الشكل رقم (2-1): يوضح اكتشافات المحروقات لشركة سوناطراك لسنة 2014

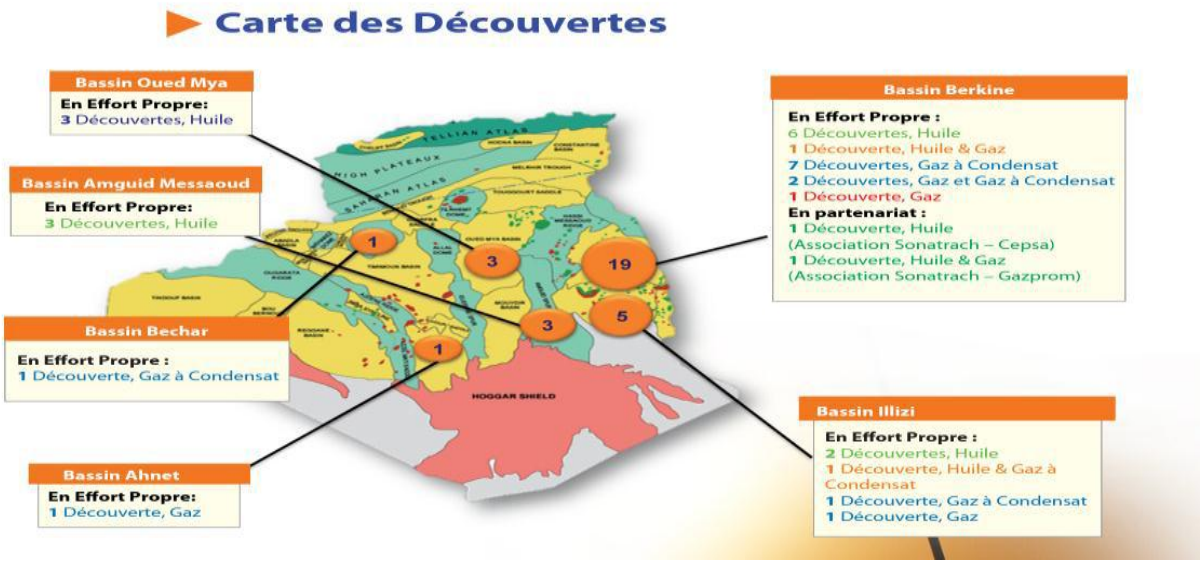

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك لسنة 2014 ، ص 13.

أما عن عملية التنقيب فإجمالي الآبار التي تم حفرها هو 162 بينهم 150 من إنجاز سوناطراك لوحدها، أما عن الآبار المنجزة فقد انتهت من 111 منها، 101 منها كان من إنجاز الشركة لوحدها، وهذا يعد إنجازا هاما بالنسبة للشركة يحقق لأول مرة منذ بداية الشركة نشاطها .أما عن آبار التطوير فقد تم الانتهاء من 104 ، 80 بئر بجهود سوناطراك الخاصة، والتي تتموقع معظمها في حاسي مسعود و تينهارت وأقبلي وتيديكلت للغاز، 24 بئرا المنجز عن طريق الشراكة مع شركات أخرى تقع أساسا في حاسي بركين، بير ريبا، وبير مسنا، و بير سبع للنفط وتوات للغاز[1].

الشكل رقم(2-2): يوضح الآبار المنتهية الإنجاز و الممثلة في التنقيب الاستكشافية والتنقيب التطوير

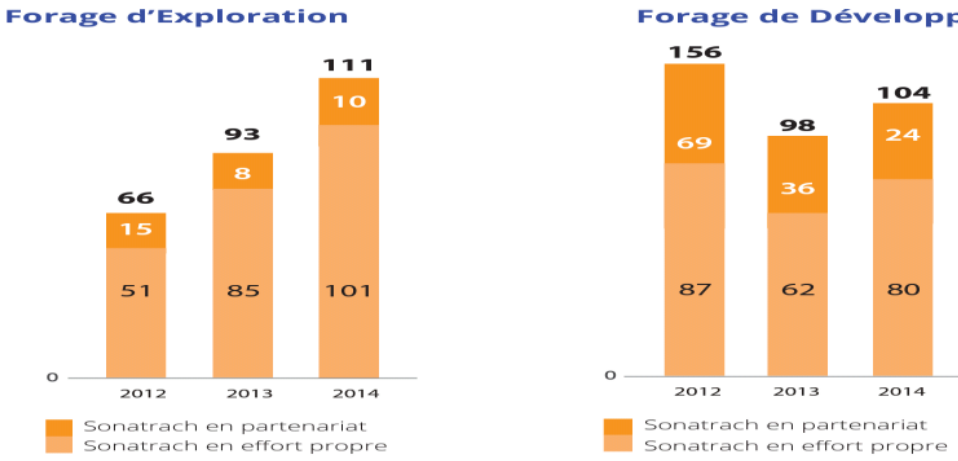

المصدر :التقرير السنوي لسوناطراك لسنة 2014 ، ص 16.

[1]– Rapport Annuel de SONATRACH 2014. P13.

المطلب الثاني: واقع النفط في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة سعر النفط الجزائري و كذلك كل ما يتعلق به من ناحية الاحتياط، الطاقة الانتاجية، الاستهلاك، الصادرات و الواردات مع التركيز على الفترة من 2000 إلى 2016.

1. أسعار النفط: يلعب سعر البترول دورا هاما في التأثير على الاقتصاد الجزائري، بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي احادي الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ما جعله يخضع بدوره إلى تقلبات الأسعار في السوق العالمي.

1.1. تطور أسعار النفط خلال فترة (2000-2011): في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب،..) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات و إنجاز العديد من المشاريع مثل المصافي إلى جانب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار.

و الجدول التالي يبين متوسط أسعار النفط الجزائري مزيج الصحاري خلال الفترة من 2000 إلى 2011.

الجدول رقم (2-1): يوضح متوسط أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2011).

سعر الوحدة بالدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مزيج صحاري	28,8	24,74	24,91	28,73	38,35	54,64	66,05	74,66	98,96	62,35	80,35	112,92

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 41، 2015.

الشكل رقم (2-3): يوضح متوسط أسعار النفط الجزائري خلال الفترة من (2000-2011)

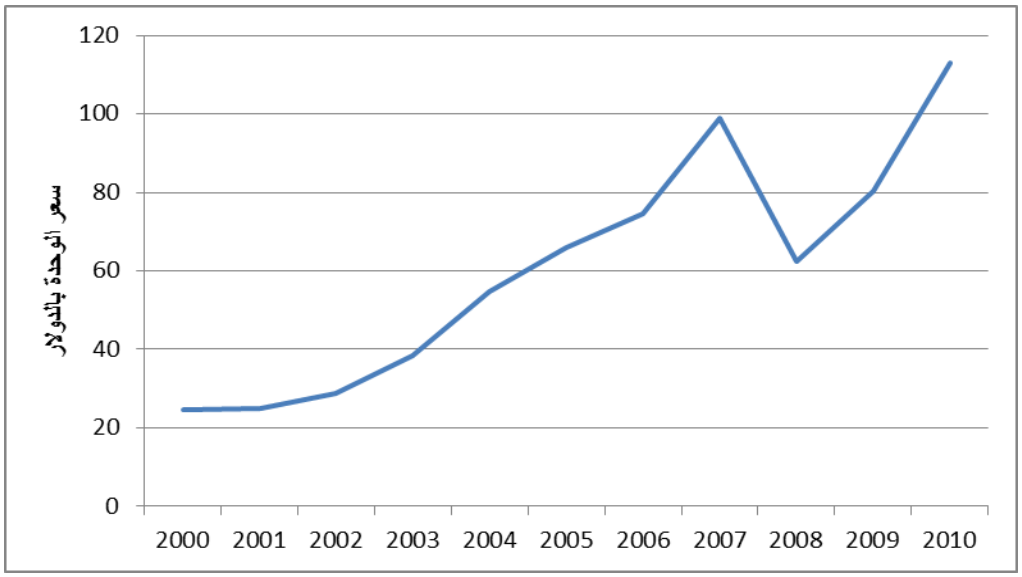

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات منظمة أوابك.

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن أسعار النفط الجزائري مزيج الصحاري شهد في الفترة بين 2000 إلى 2011 ارتفاعا يتخلله بعض الهبوط، و هذا راجع لأحداث سياسية مرت في هذه المدة، و تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت فترة (2000– 2005) أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2000، و العدوان الأمريكي على العراق سنة 2000، حيث انخفضت أسعار النفط من 28,8 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24 دولار سنة 2001 ليعاود الارتفاع سنة 2005 و يصل إلى حوالي 54 دولار بزيادة قياسية قدرت بـ 125%.

استمر إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل إلى حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الإرتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 62 دولار للبرميل سنة 2009، و شهدت سنة 2011 ، بسبب أحداث الربيع العربي، ارتفاعا للأسعار حيث تجاوزت 110 دولار للبرميل.

1.2. تطور أسعار النفط خلال فترة (2012–2016): شهد سعر النفط الجزائري في السوق العالمي تذبذبا خلال سنة 2014، وبدأ في الانخفاض مع منتصف السنة، واستمر هذا الانخفاض خلال سنة 2015 مثلما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2–2): يوضح تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة (2012–2016)

السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
2012	111,4	120,4	126,1	120,8	110,3	94,7	99,6	112,2	112,1	111,4	109,4	109,9	111,5
2013	114,2	117	108,9	103	102,8	102,1	107,6	111,9	113	111	109,3	112,7	109,5
2014	110	110,5	109	108,1	110,4	112,7	106,7	100,9	97,1	87,6	79,6	62,9	99,6
2015	47,9	58,2	56,9	59,8	64,1	61,7	56,3	47,2	48,4	49,5	45,3	38,6	52,8
2016	31,3	33,3	39,4	42.3	47.7	49.0	45.3	46.4	47.1	49.8	45.1	53.8	44.2

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 05، السنة 42، ماي 2016.

الشكل (2-4): يوضح تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة (2012-2016)

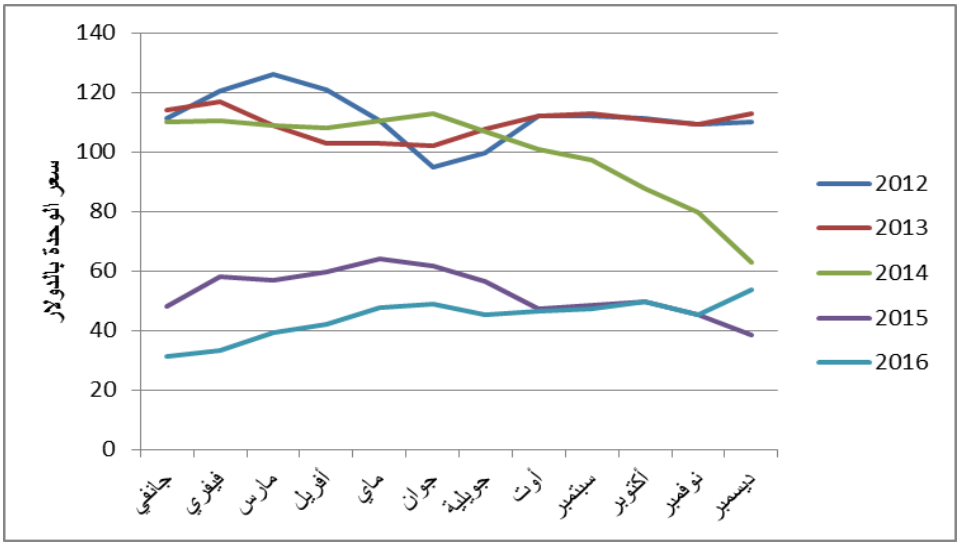

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات منظمة أوابك.

من خلال الجدول و الشكل أعلاه، نلاحظ انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 2012 و 2013 و إلى غاية منتصف سنة 2014 أين وصل إلى حدود 112 دولار للبرميل في جوان 2014 . لكن بعد ذلك شهدت سوق المحروقات في العالم تدهورا كبيرا، يرجعه بعض المحللين إلى العوامل التالية:

- التقدم الملاحظ في إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي 4,4 مليون برميل يوميا خلال الفترة (2008- 2014) و كذا بعض العوامل الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على سوق النفط العالمي؛
- تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، وخاصة الدول الأوروبية و الصين وهو ما أدى إلى انخفاض في الطلب؛
- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض، و خاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق؛
- الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأورو والعملات الأخرى.

كما أن الانخفاض المسجل في أسعار النفط أثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات للشركات النفطية، و كذا على الدول المصدرة من خلال الانعكاس المسجل على ميزانياتها وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين كان المستفيد الأكبر هو الدول المستوردة.

لقد أثرت هذه العوامل على سعر النفط الجزائري بشكل واضح، ومن خلال الجدول السابق، نجد أن متوسط سعر النفط الجزائر وصل في نهاية سنة 2014 إلى 62,9 دولار للبرميل. و رغم هذا التراجع في قطاع المحروقات، فقد سجلت الجزائر سنة 2014 انتعاشا في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3,8%

مقارنة بـ 2013 أين وصل إلى 2,8%، كما قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2013 بـ 7,1% بسبب الأداء الحسن في قطاع البناء والأشغال العمومية و نمو قطاع الخدمات.[1] هذا وقد استمر تذبذب أسعار البترول حتى سنة 2016. وهو ما انعكس بطبيعة الحال على السياسة المالية للحكومة.

2. احتياطيات الجزائر من النفط: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الرابعة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، و الجدول التالي يظهر احتياط النفط الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2016:

الجدول رقم (2-3): يوضح تطور احتياط النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)

الوحدة: مليار برميل سنويا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياط النفط الجزائري	11,3	11,3	11,3	11,8	11,8	12,3	12,3	12,2	12,2

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2017 / www.bp.com

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور الاحتياطي النفطي الجزائري للفترة (2000- 2016)

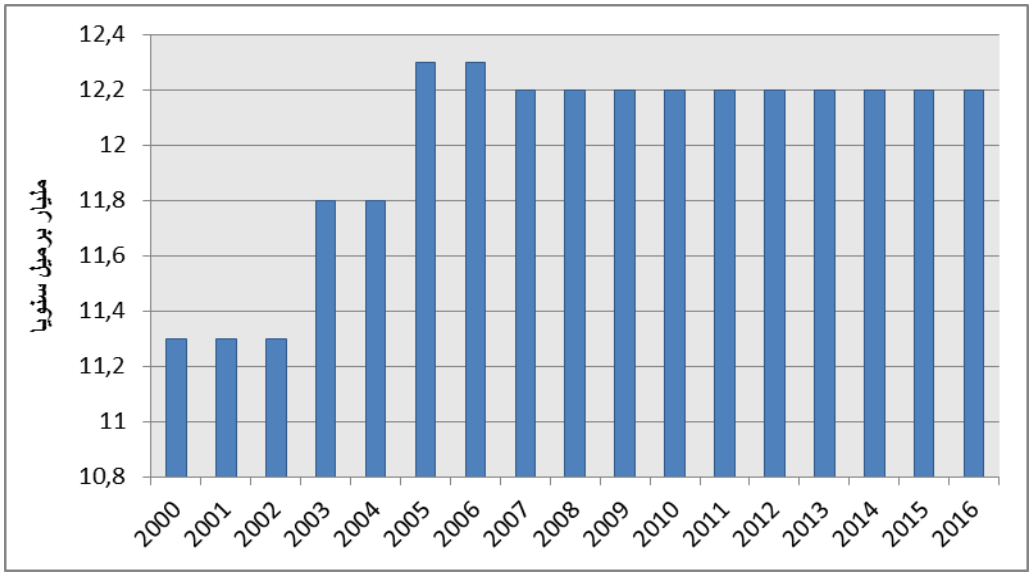

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات شركة BP.

[1]- بنك الجزائر، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**، الجزائر، ديسمبر 2015 . ص 04.

من الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 شهد احتياطي النفط الجزائري ارتفاعا وصل في سنتي 2005 و 2006 حوالي 12,3 مليار برميل في كل سنة، ثم من سنة 2007 إلى غاية سنة 2016 لم يطرأ أي تغيير في احتياطي النفط الذي بلغ 12,2 مليار برميل.

شهدت هذه الفترة فسح الجزائر المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار و الشراكة في قطاع المحروقات وكذلك تطور نشاط الحفر بعدما كان عدد الكيلومترات المحفورة لا تتعدى 80 كلم سنة 1970 حيث تجاوز 273 كلم سنة 2010، و يرجع ذلك إلى تبني نظام الشراكة بفتح ميدان البحث و التنقيب أمام المستثمرين الأجانب سنة 1986، و حققت الجزائر عدة اكتشافات جديدة لحقول المحروقات منها 88 اكتشاف جديد خلال الفترة ما بين 2000 – 2007 بمعدل 11 اكتشاف في السنة.[1]

3. الطاقة الإنتاجية للجزائر: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و إنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، و الجدول التالي يبين إنتاج الجزائر من النفط يوميا:

الجدول رقم (2-4): يوضح تطور انتاج النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
انتاج النفط الجزائري	1549	1534	1653	1826	1921	1990	1979	1992	1969

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1775	1689	1642	1537	1485	1589	1558	1579

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2017 / www.bp.com

[1]- أنيسة بن رمضان و آخرون، "**الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**"، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، العدد 15، الجزائر، 2014، ص 302.

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور انتاج النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)

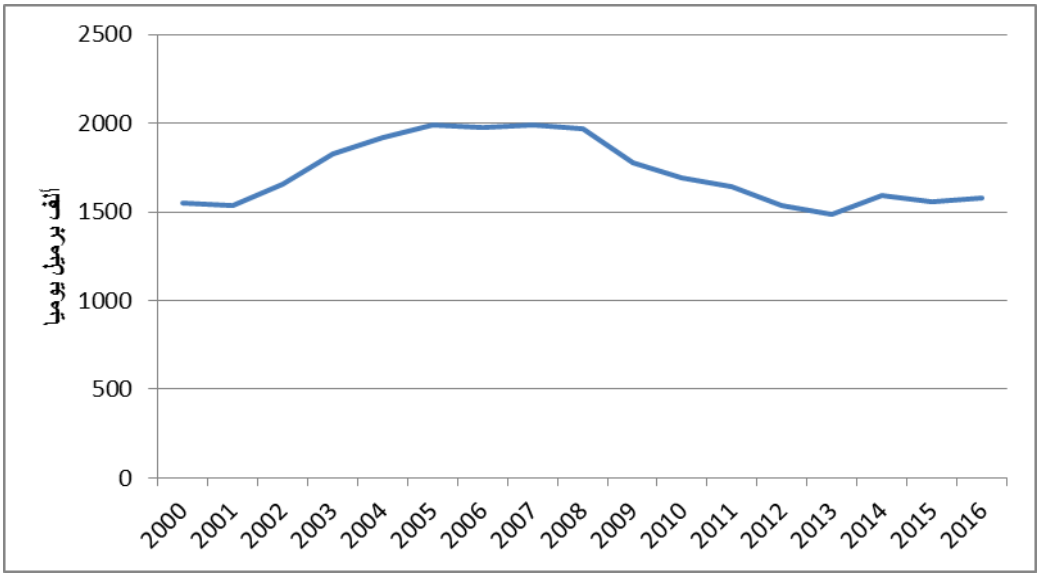

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات شركة BP.

مع بداية الألفية الجديدة دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت الفترة (2003 – 2007) مستوى إنتاج غير مسبوق حيث سجلت في سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1992 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال نفس السنة، بسبب الجهود التي قامت بها الدولة في مجال البحث و التنقيب، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات لسنة 2005 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات و الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، حيث بلغ عدد الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك.[1]

إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليعاود الإنتاج ارتفاعا طفيفا سنة 2014 مقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغ 1589 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2016 إلى 1579 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال.

[1]- زرواط فاطمة الزهراء و بورواحة عبد الحميد، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية**"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015، ص 5.

- **حصة الانتاج النفطي للجزائر في منظمة أوبك:**

في ما يخص الانتاج اليومي فلا تزال الجزائر محافظة على مكانتها محتلة المرتبة التاسعة على مستوى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC [1] ، و يوضح الشكل التالي ترتيبات الدول المنتجة للنفط حسب إحصائيات الوكالة الأمريكية للطاقة.

الشكل رقم (2-7): يوضح الانتاج النفطي لدول الأوبك سنة 2015

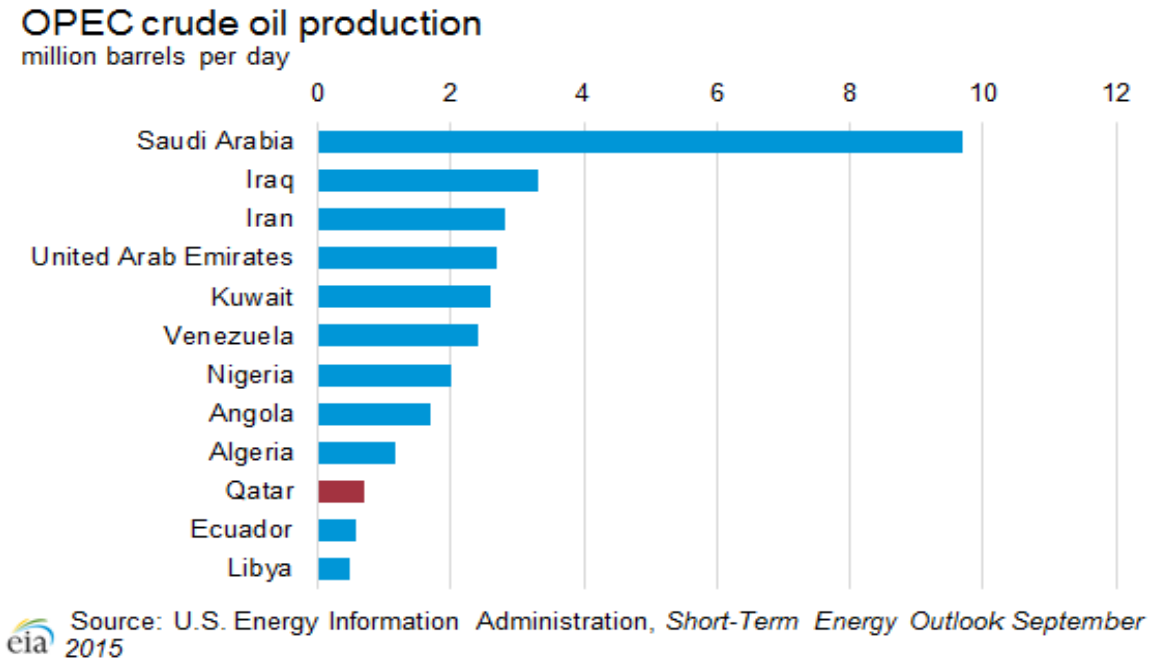

Source : U.S Energy Information Administration / www.eia.gov .

4. استهلاك الجزائر من النفط:

الجدول رقم (2-5): يوضح تطور استهلاك النفط الجزائري محليا للفترة (2000- 2016)

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
استهلاك النفط الجزائري	190	198	220	229	238	249	258	286	309

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
327	327	350	370	387	390	425	412

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2017 / www.bp.com

[1]- http ://www.opec.org :OPEC Annual Bulletin 2015.

الشكل رقم (2-8): يوضح تطور استهلاك النفط الجزائري للفترة (2000-2016)

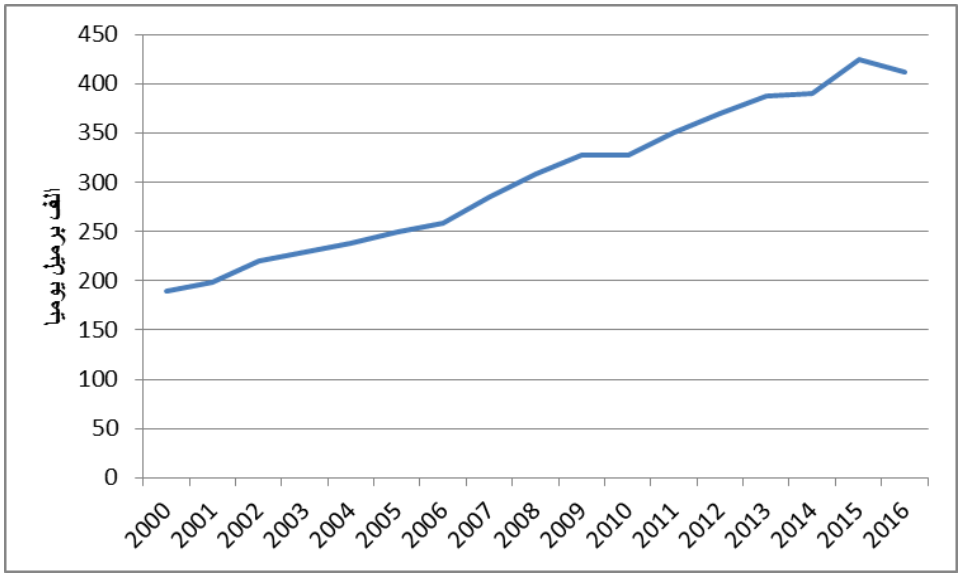

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات شركة BP.

تصنف الجزائر، بتعداد سكان يقدر بأكثر من 40 مليون نسمة وحظيرة للمركبات بلغت حوالي 8 ملايين سيارة، كرابع مستهلك للطاقة في إفريقيا، بمعدل يتوقع أن يصل سنة 2018 إلى ما يعادل 2 طن مكافئ من النفط للفرد الواحد سنويا، ولا يتوقف الاستهلاك المحلي للمحروقات في الزيادة من سنة إلى أخرى، بقفزة بلغت 425 ألف برميل يوميا من البترول في 2015 إلى غاية سنة 2016 التي شهدت انخفاضا طفيفا كما هو مبين ذلك في الجدول و الشكل السابقين.

و تشجع الأسعار، المصنفة من بين الأقل كلفة عالميا، في زيادة استهلاك الطاقة في الجزائر، حيث يتم تحديدها عن طريق مراسيم تنفيذية و لم تربط الجزائر بين سعر الوقود وسعر برميل النفط. و بالنظر إلى الأزمة التي يعرفها البلد بعد انهيار أسعار النفط و سعي الجزائر لترشيد الاستهلاك الغير عقلاني و تقليص النفقات ، لم تتأخر الدولة الجزائرية في تغيير الأسعار، حيث أعلنت سلطة ضبط المحروقات مؤخرا، عن أسعار جديدة للوقود بمحطات البنزين وهذا باحتساب جميع الرسوم التي تدخل حيز التنفيذ بداية من 2018 عبر كامل التراب الوطني.

و تأتي هذه الزيادات تطبيقا لقانون المالية لسنة 2018 الذي أقر رفع الرسم على المنتجات البترولية المطبقة على الوقود بإدخال زيادة بـ 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين و بـ 2 دينار للتر بالنسبة للمازوت. و ستسمح زيادة أسعار الوقود سنة 2018، بتوفير موارد إضافية للخزينة تفوق 60 مليار دج، أين سينتقل سعر البنزين العادي بالمحطة إلى 38.95 دينار للتر مقابل 32.69 دينار سنة 2017. و سعر البنزين الممتاز إلى 41.97 دينار للتر مقابل 35.72 دينار في 2017.

و يصل سعر المازوت إلى 23.06 دينار للتر مقابل 20.42 دينار فيما يبقى سعر ال"جي.بي.السي" ثابتا 9 دينار للتر مقارنة بـ2017[1].

5. صادرات النفط الخام الجزائري: منذ وقت بعيد و صادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، و تظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في كونه يساهم بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى حيث أنه يمثل أكثر من 93 % من الصادرات الجزائرية خلال سنة 2016.

الجدول رقم (2-6): يوضح تطور صادرات النفط الجزائري للفترة (2000- 2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات القطاع النفطي	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,45	59,61	77,19
إجمالي الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,33	54,61	60,59	78,59
النسبة المئوية %	97,27	99,03	94,87	98,03	97,92	98,40	97,87	98,38	98,22

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
44,41	56,12	71,66	70,58	63,33	60,30	35,72	27,10
45,17	57,09	72,89	71,73	64,38	62,88	37,79	28,88
98,33	98,30	98,32	98,39	98,37	95,89	94,52	93,83

Source: http://www.andi.dz.

[1]-ليليا بن فرحات، مقال بعنوان: "**هذه هي أسعار الوقود بداية من يوم الإثنين المقبل**"، على موقع جريدة النهار https://www.ennaharonline.com/ ، تاريخ الزيارة 2018/01/17.

الشكل رقم (2-9): يوضح تطور صادرات النفط الجزائري مقارنة بإجمالي الصادرات للفترة (2000-2016)

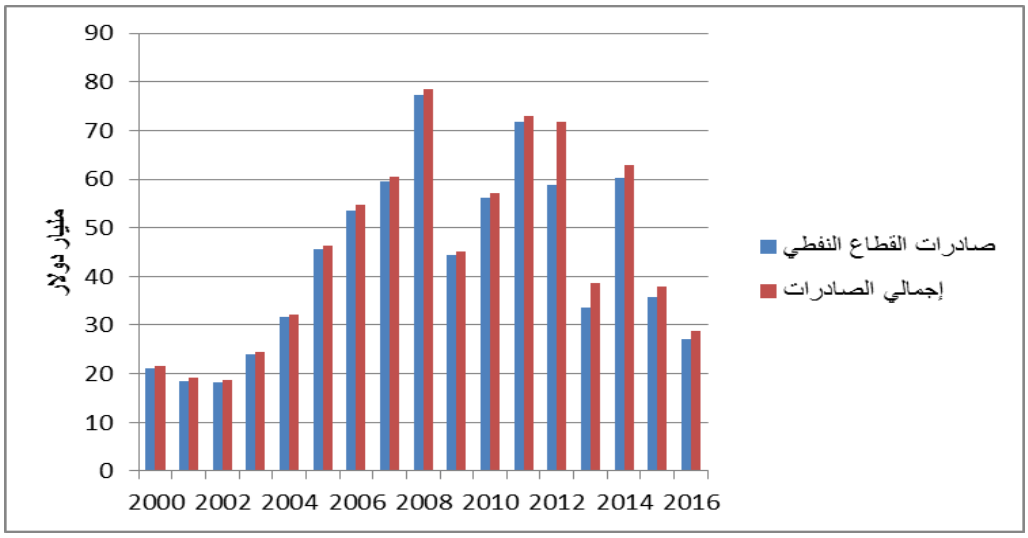

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات Andi.

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها بمتوسط حوالي 97 % من مجموع الصادرات الكلية، كما مساهمة الصادرات النفطية عرفت نموا كبيرا خصوصا في سنة 2001 إذ بلغت حوالي مقدارها 18,53 مليار دولار أمريكي ما يعادل نسبة 99,03 % من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، ثم انخفضت بمعدل طفيف جدا لتحافظ على نسبة 98 % خلال الفترة 2007-2013 ، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي عرفتها أسعار النفط، حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99 دولار للبرميل، غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 2009 والتي أدت إلى انخفاض متوسط سعر النفط إلى 62,35 دولار ، فهذا ما أدى إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية إلى 44,41 مليار دولار بعدما كانت قيمتها سنة 2008 ما مقداره 77,19 مليار دولار أمريكي، و بسبب الصدمة النفطية التي شهدتها الأسعار سنة 2014 بدأت آثار تقلصات أسعار المحروقات على المستوى العالمي تظهر على الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2015. حيث إن التراجع الشديد في عائدات صادرات المحروقات العائد إلى سقوط الأسعار و إلى تراجع حجم الإنتاج يبدو مستمرا على المدى المتوسط. وقد شرعت الجزائر في هذا السياق في تشاور مع بلدان منتجة أخرى من أجل التوصل إلى إجماع حول التحكم في الأسعار. كما سرّعت من جهة أخرى عمليات استغلال حقول الغاز الصخري[1].

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير السداسي الأول من سنة 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، نوفمبر 2015، ص 89.

و واصلت قيمة الصادرات الانخفاض لتصل سنة 2016 إلى 27,10 مليار دولار بنسبة 93,83 % من مجموع الصادرات الكلية و هي أدنى نسبة خلال هذه المرحلة,

من المعطيات نلاحظ أن قيمة الصادرات الكلية فهي تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية، وكما هو ملاحظ أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها، كانت هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح. وعليه نستنتج أن الصادرات النفطية هي عمود الصادرات الكلية للدولة.

6. واردات النفط الخام و مشتقاته:

الجدول رقم (2-7): يوضح تطور واردات النفط الخام و مشتقاته للفترة (2012- 2016)

ألف برميل يوميا

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
النفط الخام	6.4	3.1	5.9	5.4	4.7
المشتقات النفطية	89.8	102	54.5	82.2	74.5

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 05، السنة 42، ماي 2016.

الشكل (2-10): تطور واردات النفط الخام و مشتقاته للفترة (2012- 2016)

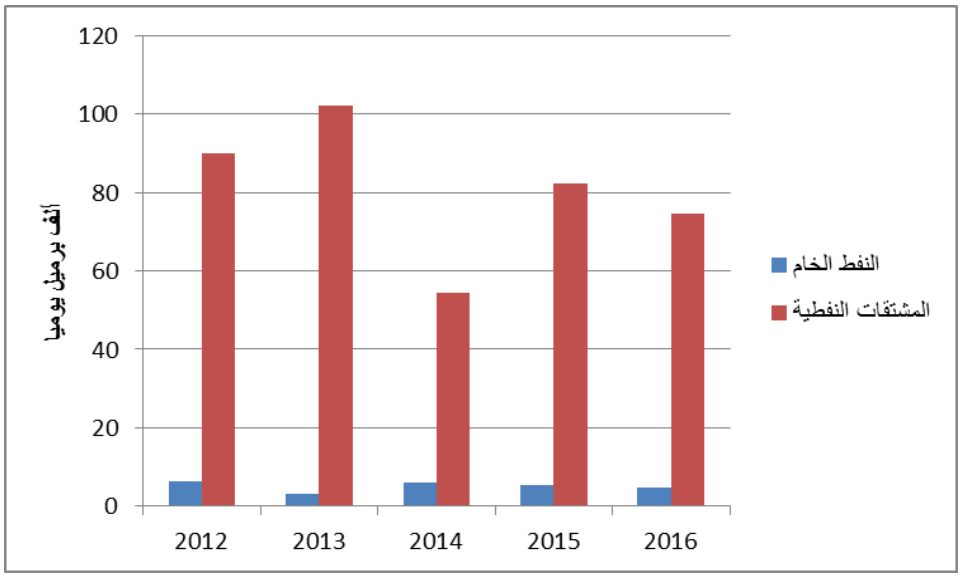

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات منظمة أوابك.

توضع الجزائر ضمن أهم المنتجين في قطاع النفط والغاز بالقارة الإفريقية والعالم، وكأحد كبار الفاعلين بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلا أن فاتورة وارداتها من المواد البترولية ومشتقاتها (بنزين، مازوت، زيوت..) لا تزال مرتفعة (سعر النفط الذي تصدره الجزائر أقل بكثير من تكلفته الإجمالية و أعباءه خلال عملية الاستيراد على شكل مشتقات متنوعة إلى 1400 دولار للبرميل الواحد)، ما يطرح جملة من التساؤلات حول ماهية الاستثمارات المباشرة خلال السنوات الأخيرة في الصناعات التكريرية للنفط، بما يسهم في تغطية جميع احتياجاتها الداخلية لمشتقات المحروقات، و وقف عمليات الاستيراد التي استنزفت ما قيمته 800 مليون دولار خلال 2016 من مدخرات الخزينة ، حيث إن البلاد تستورد من الوقود ومشتقاته ما يعادل قيمة صادراتها الإجمالية خارج إطار المحروقات، في وقت تشهد البلاد تداعيات أزمة اقتصادية ومالية صعبة، جراء تراجع عائداتها المتأتية من برميل النفط.[1]

المطلب الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعاً في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط ، وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات والصدمات الحاصلة في أسواق النفط.

1. تداعيات الصدمة النفطية 2004 على الإقتصاد الجزائري:

سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاعا مستمرا، فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008 كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007 و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008 كذلك ، حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية و جيوسياسية ، و مضاربية.

تسبب في ارتفاع الأسعار و بدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004 استجابة لتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية 2007 ، في ظل ازدهار و تجدد الصناعة

[1] – ع حنو ، مقال بعنوان: " **الجزائر تصدر برميل النفط بـ70 دولارا، وتستورده بـ1400 دولار**"، متوفر على موقع http://www.assawt.net، تاريخ الزيارة 2018/04/17.

البترولية و كذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط ، ولعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط و اشتداد المضاربة ، جراء زيادة تدفق الأموال المضاربية إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذ لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية ، نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات ، وتجنبا لتداول السندات الملوثة ، في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة عادة إلى ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية، حيث يتم تداول 1000 مليون برميل يوميا في الأسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

و قد انعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة أوبك ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95 % من إجمالي صادرتها ، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر مزيج الصحراء الذي يعتبر ثاني أغلى نفط ضمن سلة أوبك بعد نفط نيجيريا أين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 ، استفادت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من 741 ألف برميل سنة 2003 إلى حوالي 1 مليون برميل يوميا سنة 2005 ، ثم تجاوزت 1.25 مليون برميل سنة 2007، و من أهم الآثار الإقتصادية لصدمة النفط لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري نلخص في الآتي:[1]

- ✓ إرتفع الناتج المحلي الاجمالي من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005؛
- ✓ انخفض معدل التضخم من 36 % سنة 2004 إلى 1.6 % سنة 2005؛
- ✓ إنخفاض معدل البطالة فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % إلى نسبة 15.3 % سنة 2005؛
- ✓ إرتفع الاحتياط من العملة الاجنبية من 43.11 مليار دولار سنة 2003 إلى 56.18 مليار دولار سنة 2005؛
- ✓ بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007 ؛

[1]– موري سمية، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009–2010، ص 157– 159

- ✓ سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دولار سنة خلال نفس الفترة من سنة 2008.

غير أن هذه الفوائض ساهمت في عودة الجزائر للاعتماد مجددا على عوائد صادرتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة 1998 ، حيث انعكس ذلك سلبا على النمو خارج قطاع المحروقات ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي 0.8 % سنة 2007 ، بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة 8 % ، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصيصا لامتصاص البطالة، وهو ما أبقى معدلات البطالة مرتفعة حيث بلغت النسبة 12 % سنة 2006.[1]

2. تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الإقتصاد الجزائري:

شهدت نهاية سنة 2014 تدهورا لافتا في أسعار النفط في السوق العالمي، حيث من منتصف عام 2014 أخذ سعر البرميل من البترول في التدني بشكل مفاجئ ، والذي كان قد بلغ مستويات قياسية وصلت إلى حدود 126 دولار للبرميل الواحد في شهر مارس 2012 ، إذ وصل إلى 62,9 دولار نهاية سنة 2014. و كان لذلك أثر كبير على الإقتصاد الجزائري نبرزه في النقاط الآتية:[2]

- ✓ انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل السنة 2015 سوى 35,72 مليار دولار مقابل 60,30 مليار دولار العام قبله، أي بإنخفاض قدره (– 40,76 %)؛
- ✓ انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة. بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013؛
- ✓ خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات و إرتفاع الواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 % عوض 111% في النصف الأول لسنة 2014؛

[1]– عيه عبد الرحمان، "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية**" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، الجزائر، العدد 05، 2011، ص 210–212.

[2]– عبد الحميد مرغيث، بحث حول "**تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**"، جامعة جيجل، الجزائر، 2015 ، ص 3–5.

- ✓ الانكماش في الواردات امتد إلى الناتج الداخلي الخام، و الذي انخفض سنة 2015 إلى 208 مليار دولار مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 ، على أساس نمو سنوي في حدود 4 %، مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لم يتجاوز 3.9 % عام 2015 مقارنة مع 4.5 % لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد؛
- ✓ لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع ب 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 و نهاية يونيو 2015 أي انخفاض بـ 33,3 % على مدى 12 شهرا. كما سمحت بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقيمة لدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار أمريكي في سنة 2015 أي بمعدل بلغ (– 17.96%) و تكريس تدابير التقشف من أجل الحد و ترشيد النفقات العامة؛
- ✓ اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات تقشفية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014 أبرزها تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 ، تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية مثل ورش الترامواي و النقل الحديدي و الطريق السيار، كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 _ 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.[1]

المطلب الرابع: المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر إحدى الدول الريعية التي تعتمد أساسا على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة، و التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار البترول تؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية.

[1]– مريم شطيبي محمود، "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، ندوة منظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص 9.

إن انخفاض أسعار البترول يمثل تحدي للاستقرار الاقتصادي في الجزائر، إذ تفاقم العجز الموازني و تآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات. كما أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمة البترولية سيشكل تحديا آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة و إلى اتخاذ تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل، ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة أساسا.

و تعاني الإقتصاديات الريعية والجزائر خاصة من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف سياسات الاقتصادية سواءا المالية أو النقدية وهذا راجع لإرتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، محولا تلك النعمة التي وهبها الله بها إلى نقمة جعلتها تدور في دوامة اللاتقدم الاقتصادي، فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستتسبب بدوره في تزايد الإنفاق الإستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنويع في القطاعات واعادة إستثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية وهذا ما يؤكد إصابتها بالمرض الهولندي.

ولاستوضاح ذلك وبالعودة إلى تاريخ الارتفاعات النفطية او ما يطلق عليه بالطفرات النفطية، يتبين أن العوائد النفطية يتم صرفها بنفس الطريقة والمتمثلة في الإغداق في الإنفاق في البنى التحتية، و زيادة الخدمات الاجتماعية و الرعاية و الرفاهية الاجتماعية. مما يزيد من تفاقم و توغل هذا المرض في ربوع الأقطار الاقتصادية للبلد فاللاتنويع في الاقتصاد الجزائري يجعله يعاني من المرض الهولندي وذلك بإعتمادها على نسبة كبيرة من ايراداتها الموازنية على المحروقات تقدر بمتوسط 95% ، إضافة إلى تأخر مؤشر تنوع الصادرات الذي يقدر بـ 0.495 و الذي يبتعد عن الصفر، وهذا دلالة على اللاتنوع في الاقتصاد الجزائري وهذا كله راجع لإعتماد الدولة على النفط.

و لهذا فان الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الفساد والهشاشة. و من بين الأمور التي ينتقدوها المحللون، هي اعتماد الجزائر على اقتصاد أحادي الجانب مرتكزة على الثروة البترولية وفقط، دون محاولة هذا البلد بناء اقتصاد متعدد الجبهات، قادر على الصمود أمام تقلبات السوق أيضا .

المبحث الثاني: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تعمل الدولة على تدبير الموارد التي تستخدمها لتغطية نفقاتها وتتبع في ذلك سياسة مالية معينة، وتحاول التحكم في هذه النفقات والإيرادات بما يسمح لها بالمحافظة على استقرار اقتصادها، لذا تقوم بتقدير مفصل ومعتمد لنفقاتها وإيراداتها لمدة سنة مقبلة، وهذا ما يعرف بالموازنة العامة.

و تقتصر الموازنة العامة للدولة على تبيان الإيرادات والنفقات النهائية لها ، وهي تعتبر جزء من قانون المالية الذي يعتبر ليس كالقوانين الأخرى بصفته لا يتضمن عقوبات أو جزاءات تنظيمية موضوعة من طرف الدولة من حيت تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات، و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى هذا القانون لكن ليس بشيء من التفصيل، و كذلك تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر التي ارتبطت بشكل كبير ومباشر من الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية من جهة والسياسة المتبعة في جانب النفقات من جهة أخرى خلال الفترة 2000 إلى غاية 2016، مبرزين علاقة الموازنة العامة بصندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل موارد الموازنة العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 و المتعلق بقوانين المالية، لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الموازنة في الجزائر.

1. تعريف الموازنة العامة حسب قانون 17/84:

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة محددة سنويا بموجب قانون المالية، و الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ".[1]

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي و نفقات برأس مال و ترخص بها".[2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، الجريدة الرسمية، المادة رقم 6، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/09، المؤرخ في 08/15/ 1990المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة بتاريخ 15 اوت 1990.

و من خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: "يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعباءها وكدا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر و يرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأس مال ".[1]

ومنه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

2. إعداد الموازنة العامة بالرجوع إلى السعر المرجعي:

طبقا للمادة 03 من قانون المالية 21/09 فإن الموازنة العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها، يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم بها من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة حيث يتم صرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة، وجباية الإيرادات تقوم بها الجهات الحكومية المختلفة وصاحبة الاختصاص بتحصيل مال ورد في قانون المالية (بنود الإيرادات المالية)[2].

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا، هذا الأخير يعتبر أهم المصادر التي تعتمد عليه موارد الموازنة العامة في الجزائر، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الموازنة السنوية على أساس أسعار النفط بتحديد سعر مرجعي للوحدة "كل برميل نفط" باستثناء جملة من المعطيات الاقتصادية، و حتى السياسة التي تمس البلاد والعالم، ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي يحدث انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الموازنة العامة.

خلال السنوات (2000-2008) اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا يقدر ب 19 دولار للبرميل، بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية نهاية 2008 وبداية 2009 نصح الخبراء الماليين بضرورة رفع

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/88 يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 13 يناير 1988.

2-Le cadre juridique et le fonctionnement du Budget Algérien, Document°4 de la série, htm: http //alger-roi.fr/Alger/Document-algérien/.

السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل[1] ، و هذا ما عملت به فعلا الدولة الجزائرية تماشيا للأوضاع المالية والاقتصادية والعالمية حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط.

و في سنة 2010 قام وزير المالية الجزائرية بإعداد قانون المالية بناءا على إبقاء السعر المرجعي السابق 37 دولار للبرميل، و جاء هذا بعد سلسلة من الضغوط التي مارسها نواب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة خصوصا عند عرض قوانين المالية العامة خوفا بأن يكون العجز في الموازنة كبيرا في حال إصرار الحكومة إلى العودة إلى اعتماد 19 دولار كسعر مرجعي في إعداد قانون المالية. لم يتغير الاعتماد على السعر المرجعي 37 دولار للبرميل خلال السنتين 2011 و 2012.

وقد وضح "حلوة الطاهر"* بأنه سيتم دائما تسجيل عجز في الموازنة العامة في حال إصرار الحكومة على الاعتماد على السعر المرجعي السابق، مما يستدعي وجوب رفعه لتفادي الإختلالات، موضحا أن السعر المرجعي الحقيقي الذي يتم اعتماده في بلدان أخرى هو 48 دولار للبرميل.[2]

عند مقارنة السعر المرجعي الذي تستعمله الجزائر أثناء إعداد ميزانيتها مع الأسعار الحقيقية للنفط التي وصلت إليها في السوق النفطية العالمية (التي ارتفعت من 24.3 دولار للبرميل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2009). نلاحظ مدى الفارق بينهما، ما يعني هذا حتما وجود فوائض مالية كبيرة في الموازنة التي قد تصرف بطريقة غير عقلانية، لهذا لجأت الجزائر سنة 2000 إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر. أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لموازنة 2000 هدفه الأساسي هو امتصاص فائض الإيرادات النفطية من موازنة الدولة، وكذلك تسوية وسد عجز الموازنة العامة في الجزائر.

---

[1]– أمينة عتو، "**انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996–2012** "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012–2013، ص22.

* خبير اقتصادي ومالي جزائري، ونائب سابق في البرلمان.

[2]– لطيفة بلحاجنشر، مقال بعنوان: "**48 دولارا هو السعر المرجعي الحقيقي للبترول**"، متوفر على موقع الانترنيت: http://www.djazairess.com تاريخ الزيارة 2018/02/02.

3. قانون المالية في الجزائر

3.1. تعريف قانون المالية:

عرف القانون 17/84 في مادته 06 قانون المالية في الجزائر والتي ينص على أن "الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة ".[1]

و بالتالي نلاحظ أن القانون 17/84 بمختلف مواده الستة الأولى جاءت لتعطي مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، بحيث يحدد كيفية تحديد قانون المالية، ثم بعد ذلك يبين العلاقة بين قانون المالية وقانون ضبط الميزانية وصولا للمادة السادسة التي أعطت تعريفا شاملا لقانون المالية.

ومنه يمكن القول إن قانون المالية هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تتضمن الميزانية العامة للدولة و الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة كما يتم من خلال تأسيس أو إلغاء ضريبة أو اقتطاع إجباري، و منه فقانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الميزانية العامة للدولة. ومنه لا يمكن اعتماد و تنفيذ الميزانية إلا من خلال قوانين المالية لأن المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية يكون في شكل قانون. و بعدها جاء القانون 17/88 المتعلق بقانون المالية الأساسي و حدد طبيعة مختلف قوانين المالية الأخرى التي تحكم الميزانية العامة للدولة وهي قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي والمعدل وقانون ضبط الميزانية .

3.2. إعداد قانون المالية :يمكن تلخيص كيفية إعداد قانون المالية في المخطط التالي:[2]

الشكل رقم (2-11): ملخص حول كيفية إعداد قانون المالية

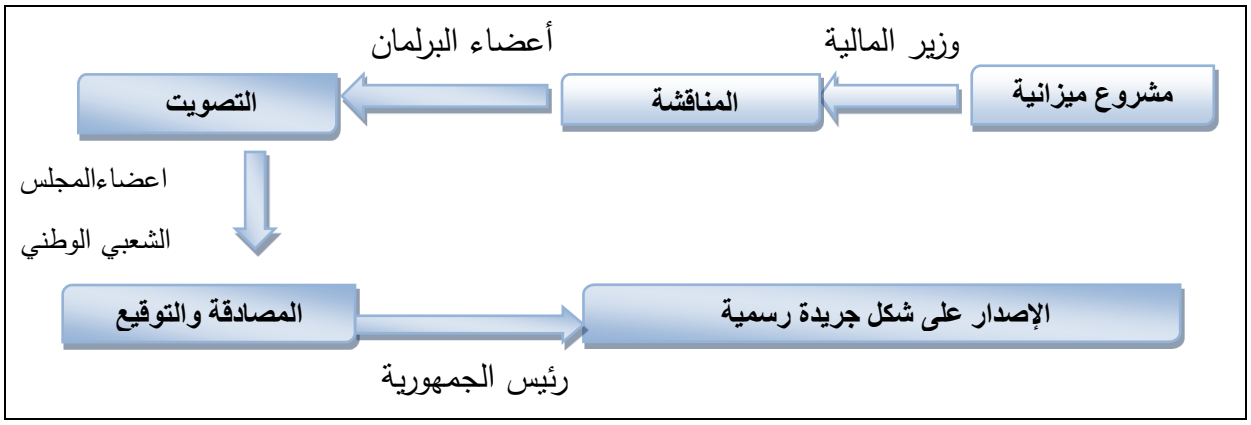

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/2000، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2]- أمينة عتو، مرجع سبق ذكره، ص21.

فقانون المالية يلعب دورا هاما في توازن الاقتصاد الوطني باعتباره القناة القانونية الوحيدة التي تستطيع من خلالها أجهزة الدولة أن تتصرف في الأموال الحكومية، فأي برنامج سياسي لا يمكن تجسيده إلا من خلال هذا القانون المالي السياسي الذي يوفر لكل مؤسسة عمومية الإمكانيات اللازمة لتؤدي الدور المعمول بها في هذا البرنامج، و قد أكد المشرع على اللزوم كونه لا يمكن للإيرادات بدونه أن تحصل و لا للنفقات أن تصرف.

المطلب الثاني: تبويب إيرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر:

تتطلب دراسة هيكل الموازنة العامة للدولة التعرف على مختلف المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الموازنة العامة، حيث تمثل النشاط المالي للدولة في سبيل تلبية الحاجات العامة للأفراد، وذلك بصرف مبالغ مالية تدعى بالنفقات العامة، اهتم الخبراء بتبويب عمليات النفقات العامة لكونها تمثل الحركة الأكثر وضوحا لنشاط الدولة، و يتم تغطيتها عن طريق الإيرادات العامة التي ينبغي ألا تهمل عملية تبويبها لما لها من أهمية و أثار مالية و اقتصادية.

1. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، و تبوب الإيرادات العامة في الجزائر بحسب طرق تحصيلها، فلقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، ورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية، والمدونة في الجدول الملحق "أ" تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة.[1] حسب الأصناف الثلاثة التالية:

1.1. إيرادات الجباية العادية: وهي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة و تشتمل على:

- **الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة:** هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أحدثتا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.

[1]– دنان راضية، بحث حول "**دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993 – 2014)** "، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر ، 2014، ص 57.

- **الرسوم على رقم الأعمال:** تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا، الرسم الداخلي على الاستهلاك و الرسم على المنتوجات البترولية.
- **الضرائب غير المباشرة:** تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب إلا على بعض المواد الاستهلاكية (كالذهب، والكحول .... إلخ).
- **حقوق التسجيل و الطابع:** تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية و حق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.
- **الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

1.2. الإيرادات العادية الغير الجبائية: تحتوي الموارد العادية الغير الجبائية بالخصوص على حاصل أملاك الدولة و الحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى والتي تشتمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجبائية أو أملاك الدولة، نذكر من بينها: الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات، الموارد النظامية، المساهمات والهبات والهدايا.[1]

1.3. الجباية البترولية: هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط، وعليه يمكن استخلاص بعض التعاريف من خلال القانون والتشريع الجزائري بخصوص هذه الضرائب وهي كالآتي:

- ✓ "الجباية البترولية هي تلك الضرائب التي تدفع على أساس مقابل ترخيص لاستغلال باطن الأرض وفق نسب مدروسة ".
- ✓ "الجباية البترولية هي مختلف القنوات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي الخاص بالتصفية والتحصيل للنشاط البترولي ".

[1]– دنان راضية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

و أخيرا يمكن تعريفها بأنها: "تلك الضرائب والرسوم الواردة في القانون 14/86 المتعلقة بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب".[1]

و قد نصت المادة 83 من القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات على أنه يتمثل النظام الجبائي على نشاطات البحث واستغلال المحروقات التالي[2]:

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية؛
- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط؛
- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية؛
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أملاك الاستغلال؛
- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا إلى الخزينة العمومية.

الجدول رقم (2-8): يمثل الجدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2016.

إيرادات الميزانية	المبالغ (ألف دج)
1-الموارد العادية	
1.1 الإيرادات الجبائية:	
201-001-حواصل الضرائب المباشرة.....	1.058.220.000
201-002-حواصل التسجيل والطابع.....	89.730.000
201-003-حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.014.380.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	(593.790.000)
201-004-حواصل الضرائب غير المباشرة.....	5.000.000
201-005-حواصل الجمارك.....	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	**2.722.680.000**
1.2 الإيرادات العادية:	
201-006- حاصل دخل أملاك الدولة.....	33.000.000
201-007-الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.000.000
201-008- الإيرادات النظامية.....	-

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.

[2]-الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، المواد: 32،33،85،86،83.

إيرادات الميزانية	المبالغ (ألف دج)
المجموع الفرعي (2)	**95.000.00**
1.3 الإيرادات الأخرى: الإيرادات الأخرى.....	247.200.000
المجموع الفرعي(3)	**247.200.000**
مجموع الموارد العادية	**3.064.880.000**
2-الجباية البترولية: 011-201- الجباية البترولية.....	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	**4.747.430.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015، ص17.

2. تبويب النفقات العامة في الجزائر

يتم تبويب النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

2.1. نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ، هذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، و هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادامت أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[1]. و تدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بالرمز "ب" وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:

2.1.1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات وتتكون من خمسة أقسام و هي:

1. دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛

[1]- بيطام ريمة،" **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 104.

2. دين داخلي، الديون العائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
3. دين خارجي؛
4. ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
5. نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على المنتوجات المختلفة).

2.1.2. تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني ، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية ....)، و باعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات، فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة، وينبغي أن تقرر وتراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.

2.1.3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: و هي إحصاء مجموع الاعتمادات التي تتوفر بجميع المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و الأدوات، و يضم:[1]

1. الموظفين– مرتبات العمل؛
2. الموظفين– المعاشات والمنح؛
3. الموظفين– التكاليف الاجتماعية؛
4. الأدوات و تسيير المصالح؛
5. أشغال الصيانة؛
6. إعانات التسيير؛
7. النفقات المختلفة.

2.1.4. التدخلات العمومية: و تتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي

[1]– بيطام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

والثقافي والاقتصادي المتعلق بالتشجيعات والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، وتضم الأقسام التالية:

1. التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
2. النشاط الدولي (المساهمات في الهيئات الدولية)؛
3. النشاط التربوي والثقافي (منح الدراسية)؛
4. النشاط الاقتصادي– التشجيعات و التدخلات (إعانات اقتصادية)؛
5. النشاط الاقتصادي– إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)؛
6. النشاط الاجتماعي– المساعدة و التضامن؛
7. النشاط الاجتماعي– الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

و بالتالي فإن النفقات المتعلقة بالعناوين الثالثة والرابعة تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية حسب العناوين والفصول بدلالة طبيعتها. أما النفقات المتعلقة بالعناوين الأولى والثانية التي هي مشتركة لكل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة تجمع في ميزانية "التكاليف المشتركة " في أسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.[1]

إن كل نفقات التسيير المجموعة في هذه العناوين الأربعة تقسم في جدول "ب" الملحق بقانون المالية و هو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–9): يمثل الجدول "ب" توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (ألف دج)
رئاسة الجمهورية.....	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول.....	3.437.925.000
الدفاع الوطني.....	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	426.127.386.000

[1]– جمال لعمارة، "**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، دار الفجر والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص 53– 54.

الدوائر الوزارية	المبالغ (ألف دج)
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....	30.573.877.000
العدل.....	73.431.991.000
المالية.....	95.399.378.000
الطاقة.....	44.793.741.000
الصناعة والمناجم.....	5.349.818.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين.....	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	26.033.177.000
التجارة.....	20.527.754.000
النقل.....	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة.....	17.616.679.000
الأشغال العمومية.....	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة.....	21.302.786.000
التربية الوطنية.....	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	312.145998.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	226.484.929.000
التهيئة العمرانية ،السياحة والصناعة التقليدية.....	4.1117.881.000
الثقافة.....	19.056.672.000
التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة.....	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان.....	243.408.000
الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات.....	379.407.269.000
الشباب والرياضة.....	37.181.458.000
الاتصال.....	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة.....	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015، ص37.

2.2. نفقات التجهيز (الاستثمار): تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، و لا تعتبر مباشرة كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة، و بالتالي يمكن القول إن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها لوسائل الإنتاج.[1]

و المادة 35 من القانون 17/84 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فلقد نصت على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي:[2]

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تسجل في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفد باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج"، و رخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، و تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاءها.

أما اعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية ومخططات للتنمية و هي:

- القطاع 0: المحروقات؛
- القطاع 1: الصناعة المعملية؛
- القطاع 2: المناجم والطاقة؛
- القطاع 3: الفلاحة والري؛
- القطاع 4: الخدمات المنتجة؛
- القطاع 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية؛

[1]– علي بساعد، "**المالية العمومية**"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية بالقليعة ، الجزائر، 1992، ص76.

[2]– جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره ، ص55.

- القطاع 6: التربية والتكوين؛
- القطاع 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية؛
- القطاع 8: السكن؛
- القطاع 9: مواضيع مختلفة؛
- القطاع 10: المخططات البلدية للتنمية.

حيث أن مجموع نفقات التجهيز تدون في الجدول "ج" لقانون المالية لسنة 2016 التالي:

الجدول رقم (2-10): الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج المبالغ (ألف دج)	اعتمادات الدفع المبالغ (ألف دج)
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة و الري	198.261.576	271.32.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239.005.000**	**773.454.928**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015، ص38.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) وعلاقتها بصندوق ضبط الموارد

لطالما ارتبط تطور الموازنة العامة في الجزائر بشكل كبير و مباشر بتطور الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية من جهة وإلى السياسة المتبعة في جانب النفقات من جهة أخرى.

1. تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

1.1. تحليل تطور الموازنة العامة: في محاولة لعرض تطور هده الموازنة العامة سوف يتم التطرق إلى تطور مكوناتها خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-11): يوضح تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ضرائب المباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك
2000	1178.1	1578.1	1173	349.5	98.5	148.5	16.2	86.3
2001	1321.0	1505.5	956.4	398.2	112.2	165.5	16.8	103.7
2002	1550.6	1603.2	942.9	483	127.9	207.9	18.9	128.3
2003	1690.2	1974.4	1285	524.9	148	213.8	19.3	143.8
2004	1891.8	2229.7	1571	495.4	168.1	168.9	19.6	138.8
2005	2052.0	3082.6	2268	640.5	241.2	235.8	19.6	143.9
2006	2453.0	3639.8	2799	720.8	241.2	241.2	23.5	114.8
2007	3108.5	3687.8	2796.8	766.7	258.1	258.1	28.1	133.1
2008	4191.0	5190.5	4088.6	965.2	331.5	331.5	33.6	164.9
2009	4246.3	3676.0	2412.7	1146.6	462.1	462.1	35.8	170.2
2010	4466.9	4392.9	2905	1287.4	559.7	559.7	39.1	179.2
2011	5853.6	5790.1	3979.7	1527.1	684.7	684.7	47.4	222.4
2012	7058.1	6339.3	4184.3	1908.6	862.3	862.3	56.1	338.2
2013	6024.1	5957.5	3678.1	2031	823.1	823.1	62.5	403.8
2014	6995.7	5738.4	3388.4	2091.4	881.2	881.2	70.8	370.9
2015	7656.3	5103.1	2373.5	2354.7	1034.5	1034.5	84.7	411.2

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ضرائب المباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك
2016	7383.6	5042.2	1781.1	2422.9	1103.8	1103.8	94.3	367.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قرارات البنك المركزي للسنوات 2004، 2006، 2010، 2016.

1.1.1. تطور الإيرادات العامة: من خلال الجدول أعلاه، عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة في قيمتها خلال الفترة (2000-2016)، وكما سبق ذكره فإن أهم جزء من هذه الإيرادات يتمثل في الجباية النفطية والذي يعتبر سعر النفط أكبر مؤثر في تقلباتها[1]، حيث ارتفعت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 5190.5 مليار دج سنة 2008، وبلغت سنة 2012 أعلى قيمة لها بـ 6339.3 مليار دج، هذا الارتفاع راجع أساسا إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية والتي تمثل أكثر من 64 % من الإيرادات العامة.

بالنسبة للفترة من 2014 إلى 2016: شهدت قيمة الإيرادات تذبذبا، ففي سنة 2015 بالرغم من أن قيمة الإيرادات النفطية قد انخفضت لكن الإيرادات الكلية زادت وذلك راجع إلى الزيادة في حجم الضرائب التي غطت نوعا ما التراجع الحاصل في الإيرادات النفطية، أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض قيمة الإيرادات مرة أخرى بالرغم من الزيادة في الضرائب والرسوم على القيمة المضافة، و يرجع ذلك إلى إتباع الحكومة سياسة تقشفية مما أجبر المواطنين على إتباع هذه السياسة أي الخفض من النشاطات التي تزيد من القيمة المضافة و بالتالي الانخفاض في الأرباح مما يؤدي ذلك إلى تقليص إيرادات الدولة من الضريبة على الأرباح.

1.1.2. تطور النفقات العامة: بالنسبة للنفقات العامة فتعتبر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الإنفاق العام، الجدول التالي يبين لنا تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016) :

[1]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014.

الجدول رقم (2-12): يمثل تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة :مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	إجمالي النفقات	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
2000	4050100	1178100	29.08%
2001	4227100	1321000	31.25%
2002	4522800	1550600	34.28%
2003	5247500	1690200	32.20%
2004	6150400	1891800	30.75%
2005	7563600	2052000	27.12%
2006	8520600	2453000	28.78%
2007	9408300	3108500	33.03%
2008	11043700	4191000	37.94%
2009	996800	4264300	427.79%
2010	11991600	4466900	37.25%
2011	14636700	5853600	39.99%
2012	16256200	7058100	43.41%
2013	16679200	6024100	36.11%
2014	17235600	6995700	40.58%
2015	16702100	7656300	45.84%
2016	17406800	7383600	42.41%

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015، رقم 26 لسنة 2014، رقم 26 لسنة 2008، رقم 40 لسنة 2017. متوفرة على الموقع

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin-statistique-AR.htm// ،تاريخ الاطلاع 2018/04/23.

الشكل رقم (2-12): يمثل تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)

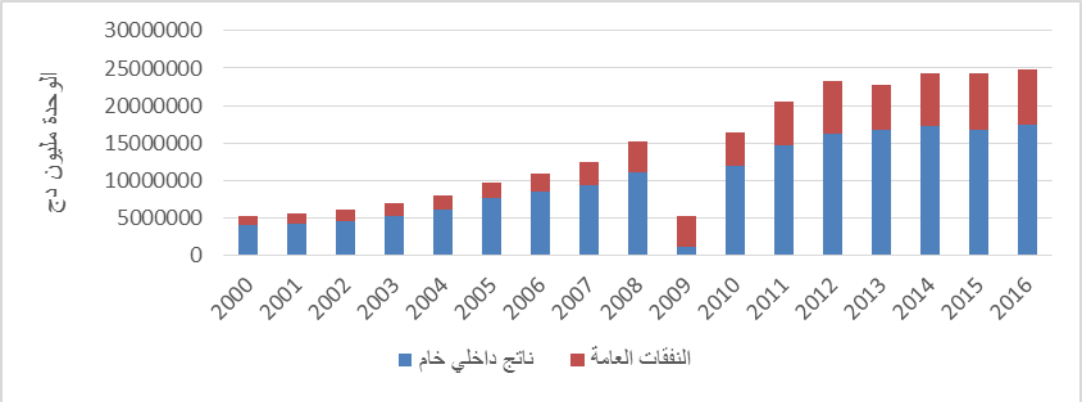

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول والشكل رقمي **(2-12)** نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة من 2000 إلى 2016 : مسجلة في سنة 2008 ما قيمته 11043700 مليون دج ، بزيادة نسبتها 172,67 % مقارنة بسنة 2000، لتنخفض سنة 2009 بنسبة 90.97 % مقارنة بالسنة قبلها ، ثم تعاود الصعود لتحقق أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة سنة 2016 بمبلغ 17406800 مليون دج، و بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في كل سنة 2012 بنسبة 43.41 % أكثر ارتفاعا و بلغت 2013 و2014، 36.11 % ،40.58% على التوالي، وفي سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7383600 مليون دج، مقابل 7656300 مليون دج في 2015 ، أي بانخفاض قدره 3.6 %، عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و2015 والمقدرة ب16.1 % و9.4% على التوالي تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% في هذا الانخفاض للنفقات الكلية.[1]

1.1.3. تطور إيرادات الجباية العادية: لقد عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ سنة 2000 وذلك بسبب مواصلة الحكومة لإصلاحاتها للقطاع الضريبي بهدف زيادة فعاليته، و كذا الحد من التهرب والغش الضريبيين، فلقد ارتفعت إيرادات الجباية العادية من349.5 مليار دج سنة 2000 إلى 1146.6 مليار دج سنة 2009، لتبلغ سنة 2016 ما قيمته 2422.9 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 2,89 % مقارنة بسنة 2015 ، و تعد نسبة إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة حيث شهدت ارتفاعا سنة 2002 بـ 30.1 % مقارنة بسنة 2000 التي كانت نسبتها 22.1 % ، لتشهد أكبر ارتفاع

1- تقوى حسناوي و عبد العزيز أحمد شاوش، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة 1986-2014**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2015- 2016، ص75.

بـ48.1% سنة 2016 ، و جاء هذا التحسن بفضل العديد من العناصر الرئيسية و التي كانت نقاط أساسية في برنامج التصحيح ومن بينها تعديل سعر الصرف، و تنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

لقد أدى الإصلاح الضريبي إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة و الغير مباشرة التي ارتفعت خلال سنوات فترة الدراسة، حيث طبقت ضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة، أما الضرائب الغير مباشرة كان العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة و الذي يتميز ببساطة وسمح بتوسيع القاعدة الضريبية.

أما عن المكونات الأخرى للجباية العادية فقد كانت نسبتها من مجموع الإيرادات العامة بين الارتفاع و الانخفاض فقد شهدت الحقوق الجمركية تطورا ملحوظا ارتفعت قيمتها من 86.3 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 411.2 سنة 2015، إلا أن هذا الارتفاع يخص ضمنيا الانخفاض الكبير والمتتالي في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.[1]

1.1.4. تطور إيرادات الجباية البترولية:

- **الفترة (2000-2009):** لقد عرفت إيرادات الجباية النفطية ارتفاعا مستمرا ومتزايدا مما أثر على الايرادات العامة بالإيجاب، حيث لم تنزل منذ سنة 2000 تحت مبلغ 1000 مليار دج، ليتجاوز المبلغ الضعف منذ سنة 2005 ولم تنزل تحت قيمة 2000 مليار دج، لتبلغ سنة 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج، و يرجع ذلك إلى انتعاش السوق النفطية و التطور الحاصل في قطاع المحروقات، إضافة إلى الطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية إلى مستويات غير مسبوقة بلغت فيها 98.96 دولار للبرميل سنة 2008. أما بالنسبة لسنة 2009 عرفت الجباية النفطية تراجعا كبيرا وبلغت قيمته 2412.7 مليار دج بانخفاض قدر بـ 41 % مقارنة بسنة 2008، و هذا بسبب تداعيات الأزمة العالمية 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 62.35 دولار للبرميل.
- **الفترة (2010-2016):** سجلت الجباية البترولية ارتفاعا من سنة 2010 إلى 2012 نتيجة انتعاش سوق النفط العالمي و ارتفاع أسعاره و ذلك أثر على الايرادات العامة التي شهدت زيادة طردية متأثرة بالارتفاع في الجباية البترولية، ثم شهدت تراجعا ابتداءا من سنة 2013 لتصل إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016 ، و هذا نتيجة انهيار أسعار النفط. لذا قامت السياسة المالية

[1]- دنان راضية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الجزائرية بإجراء تم خلاله تعويض نقص مداخيل الجباية البترولية من خلال الرفع من مداخيل الجباية العادية والتي سجلت ارتفاع نسبي بلغ سنة 2016 : 2422.9 مليار دج بعدما كانت 2091.4 مليار دج سنة 2014.

من هنا نستنتج أن أي تقلب في أسعار النفط سيؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الموازنة العامة للدولة، و يؤثر الاعتماد الشديد على إيرادات النفط ذات الصفة المتقلبة على الموازنة العامة في الجزائر.[1]

2. علاقة صندوق ضبط الموارد بالموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من المفترض أن يعقد الاعتماد الشديد على إيرادات النفط ذات الصفة المتقلبة عاجلا أو آجلا على السياسة المالية في الجزائر ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط والمصدرة للبترول من بينها الجزائر بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي هدا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الموارد".[2]

2.1. الإطار النظري لصندوق ضبط الموارد: هو صندوق تم انشاءه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 والتي تنص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، و يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية و كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية، بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.[3]

[1]- بنك الجزائر، تقرير سنوي لسنة 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

[2]- الجريدة الرسمية عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[3]- الجريدة الرسمية عدد 38 الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2003، المتضمنة قانون المالية بالنسبة لسنة 2004.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية. و يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت و ضبط و تعديل الميزانية العامة للدولة.

2.2. آلية عمل صندوق ضبط الموارد: من الناحية العملية فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية، تقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـ37 دولار، بينما سعر التوازن للميزانية 100 دولار وهو السعر لتقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز.

و نلاحظ أن قوانين المالية لكل سنة تحتوي عجزا في الموازنة العامة للدولة، يسوى هذا العجز بواسطة صندوق ضبط الإيرادات، و بالتالي يمكن القول أن هذا الصندوق ما هو إلا وسيلة تستخدمها الحكومة من أجل التصرف بشكل مدروس اتجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحقيقها لفوائض مالية معتبرة جراء ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، فهو أداة هدفها التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية، و بالتالي يعتبر كأداة حماية لإبقاء الموازنة في وضعية التوازن.

تطور مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة:

و يمكن إبراز مدى مساهمة هذه الجباية في إيرادات الدولة الجزائرية و وضعية الموازنة العامة للدولة من خلال الشكل الموالي: [1]

[1]– بوفليح نبيل، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 01، بدون سنة نشر، ص11.

الشكل رقم (2-13): يوضح تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

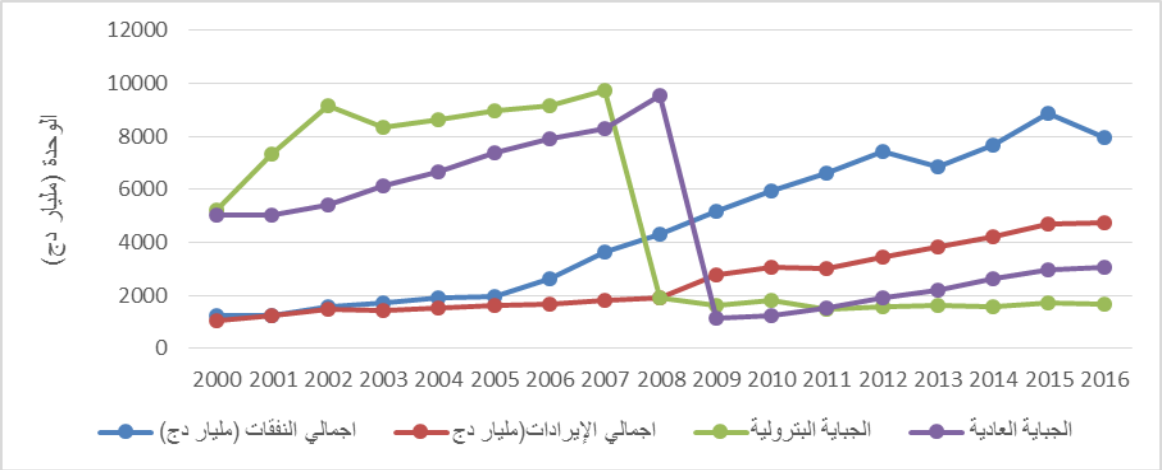

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

من خلال الشكل رقم (2-13) نلاحظ ارتفاعا مستمرا لعجز الموازنة، والذي انتقل من (-226.7) مليار دج سنة 2000 إلى (-3236.7) مليار دج سنة 2016. بدأ هذا العجز بالظهور سنة 2000 متزامنا مع الأزمة المالية العالمية حيث حاولت الجزائر تجنب بعض الآثار السلبية لهذه الأزمة، لكن انطلاقا من 2009 نجد أن العجز بلغ أحجاما قياسية وهذا راجع إلى توسع الدولة في الإنفاق العام وخاصة نفقات التسيير، كما زامنت هذه الفترة ارتفاع أسعار المحروقات.

المرحلة الأولى 2000-2010: حيث فاقت الجباية البترولية الجباية العادية، و تم تسجيل انخفاض حاد في الجبايتين حيث انخفضت الجباية البترولية سنة 2008 و العادية سنة 2009 ، بسبب الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن ازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثانية 2011: سجلت هذه المرحلة تجاوز الجباية العادية للجباية البترولية انطلاقا من سنة 2011. ورغم هذا التجاوز إلا أن تغطية عجز الموازنة المشار إليه سابقا أساسا من موارد النفط، وذلك بواسطة صندوق ضبط الموارد.[1]

[1]- فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2.3. عمليات صندوق ضبط الموارد: والذي يمكن توضيح عملياته من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-14): يوضح عمليات صندوق ضبط الموارد

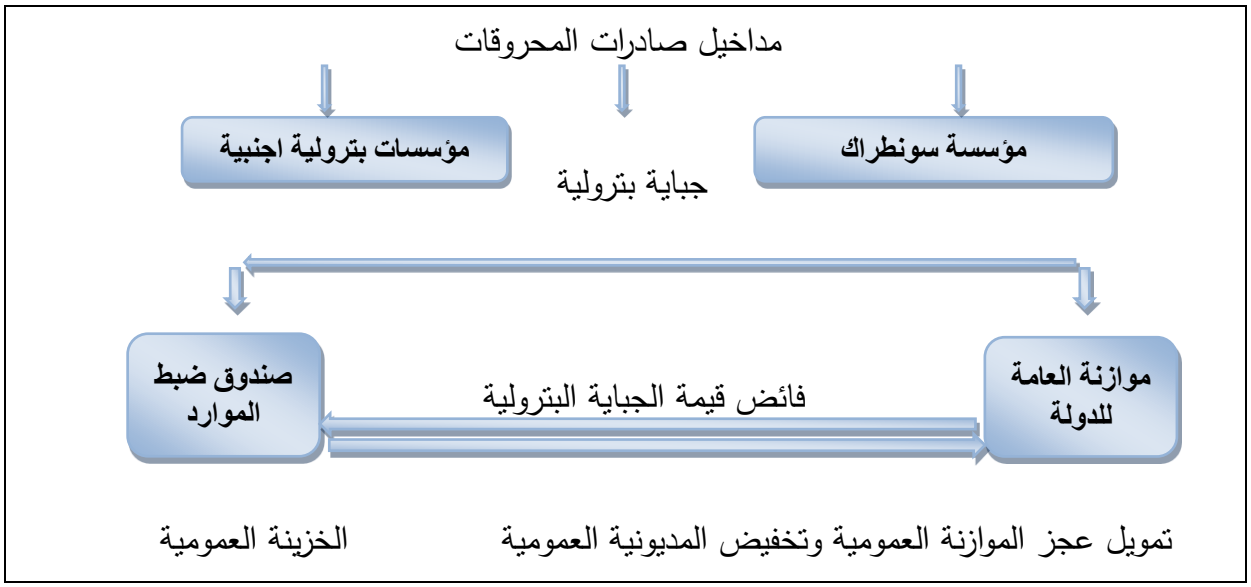

المصدر: بوفليح نبيل، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق**"، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 213.

نستنتج من الشكل رقم **(2-14)** أن عوائد الجباية البترولية توجه لتحويل نفقات الموازنة العامة مع ضرورة التقيد بالسعر المرجعي المحدد من قبل الدولة لبرميل النفط حيث تم اعتماد سعر مرجعي 19 دولار خلال السنوات (2002-2007)، ثم اعتماد سعر مرجعي مقدر 37 دولار خلال السنوات (2008-2016)، وأي زيادة عن هذا السعر يوجه مباشرة لصندوق ضبط الموارد الذي يمول عجز الموازنة العامة من جهة، و يخفض المديونية العمومية من جهة أخرى. و يمكن إبراز موارد الجباية البترولية في الجزائر بين الموازنة العامة و صندوق ضبط الموارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): يوضح توزيع الجباية البترولية في الجزائر (2002-2016).

الوحدة: مليار دج

السنة	نتائج الجباية البترولية الموجهة للموازنة العامة	نتائج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد	نتائج الجباية البترولية الفعلية الإجمالية
2002	916.4	26.504	942.904
2003	836.06	448.914	1284.974
2004	862.2	623.561	1485.761
2005	899	1368.836	2267.836
2006	916	1798.001	2714.001

2007	973	1738.848	2711.848
2008	1715.4	2288.159	4003.559
2009	1927	400.7	2327.7
2010	1501.7	1318.3	2820
2011	1529.4	2300.3	3829.7
2012	1519.04	2535.3	4042.34
2013	1615.9	2062.2	3678.1
2014	1577.73	1810.6	3388.33
2015	1722.94	550.5	2273.44
2016	1682.55	98.6	1781.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قرارات البنك المركزي للسنوات 2006، 2010، 2016.

الملاحظ من الجدول رقم (2-15) أن تطور رصيد الصندوق ارتبط بشكل أساسي بتطور فائض الجباية البترولية حيث أن رصيد صندوق ضبط الموارد في ارتفاع مستمر بانتقاله من مستوى 26.504 مليار دج سنة 2002 إلى غاية مستوى 448.914 مليار دج سنة 2003، و يعود ذلك الارتفاع في قيمة فائض الجباية البترولية التي انتقلت من مستوى 1.284.974 مليار دج إلى مستوى 4.003.559 مليار دج، وعلى الرغم من تراجع فائض رصيد الجباية البترولية سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط ، إلا أن رصيد الصندوق قد عرف ارتفاعا ملحوظا بسبب اقتصار استخداماته على تمويل عجز الميزانية بدون تسديد لعملية أي دين خلال هذه السنة، لتعاود قيمتها في الارتفاع خلال سنة 2010 إلى غاية 2012. لينخفض بعدها هذا الرصيد بشكل مستمر انطلاقا من سنة 2013 وهذا راجع لانخفاض مداخيل الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول عالميا، كما أن ارتفاع نفقات الدولة الجزائرية خاصة في جانب نفقات التسيير كان من أهم أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة و نتيجة لهذا انخفض رصيد صندوق ضبط الموارد المغطى لهذا العجز.[1]

2.4. تقييم مدى نجاح الصندوق في تحقيق استقرار الموازنة العامة:

سنقوم في هذا العنصر بالتركيز على دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشأ من اجله الصندوق وهو تحقيق الاستقرار للموازنة العامة للدولة من خلال تمويل وتغطية عجز

[1]- فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص25.

الخزينة العامة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، وبغية الوقوف على هذا الهدف لا بد من تحديد وضعية الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2016 وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	1124.9	1381.6	1576.7	1525.5	1606.2	1713.8	1841.8	1949	2902.3
النفقات العامة	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0
رصيد الموازنة العامة من دون فائض في الجباية البترولية	53.2-	60.6	26.1	164.7-	285.6-	338.2-	611.2-	1159.5-	1288.7-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الإيرادات العامة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	3275.3	3074.6	3489.8	3804.3	6027.7	6893.4	7439.1	6360.4	
النفقات العامة	4264.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6	
رصيد الموازنة العامة من دون فائض في الجباية البترولية	989-	1392.3-	2363.8-	3253.8-	3.6	102.3-	217.2-	1023.2-	

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لبيانات مأخوذة عن وضعية الخزينة العمومية لتقرير بنك الجزائر للسنوات 2004-2006-2010-2014-2016، متوفرة في الموقع www.bank.of.Algeria.dz.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد الموازنة العامة دون فائض قيمة الجباية البترولية قد حقق عجزا في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و2002 مع تسجيل فائض طفيف خلال سنة 2013، و قد تعمق هذا العجز بشكل مستمر وذلك بانتقاله من مستوى 164.7 مليار دج سنة 2003

إلى مستوى 1288.7 مليار دج سنة 2008، و على الرغم من انخفاضه سنة 989 مليار دج سنة 2009 إلا انه عاد في الارتفاع ليصل إلى مستوى قياسي سنة 2012 بمقدار 3253.8 مليار دج و بعدها الانخفاض عن هذا المستوى ابتداءا من سنة 2014، و يعود هذا الارتفاع في العجز إلى عاملين أساسيين، يتمثل الأول في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد أسعار نفط مرجعية منخفضة في تقدير الإيرادات وذلك تفاديا للصدمات العكسية لأسعار النفط التي تهدد استقرار الموازنة العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة دون فائض الجباية البترولية، و الذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية التي اعتمدتها الدولة من خلال برامج التنمية بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني. و فيما يخص كيفية تمويل العجز فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين وبالتالي طريقتين مختلفتين لتمويل الصندوق للعجز وهما:[1]

في المرحلة (2000-2005) لم تسجل أي اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز وهذا ما يتوافق مع القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي يحدد استعمال موارد الصندوق فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى 19 دولار أمريكي للبرميل، و قد تباينت سياسة تمويل العجز المتبعة من طرف الحكومة بين الاعتماد على القرض العام الداخلي "التمويل الغير بنكي" أو الإصدار النقدي إلا أن هناك أفضلية نسبة للقرض العام الداخلي على حساب الإصدار النقدي[2]، و ذلك بهدف التحكم في معدلات التضخم و ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، وفي المقابل قد امتنعت الحكومة عن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني.

و هذا ما يظهره الجدول التالي:

[1]- بلقلة إبراهيم، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 173-174.

[2]- بوفليح نبيل، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر،2011، ص 208.

الجدول رقم (2-15): دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2000-2005).

(الوحدة مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدين العمومي الداخلي	1021,9	999,4	980,5	982,2	1000	1038,9
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	221,1	184,467	170,1	156	222,703	247,838

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2004، 2006 مأخوذة من جدول الدين العمومي الداخلي رقم 10، ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de pour 2009 et 2013

- **المرحلة الأولى (2000-2005):** من خلال الجدول أعلاه يتبين أن تحويلات الصندوق لتسديد الديون العمومية الداخلية خلال الفترة (2000-2005) قد بلغت ما قيمته 1202,208 مليار دج، فبعد أن انخفض حجم الدين العام سنة 2001، عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستوى 1038,9 مليار دج سنة 2005، وهو ما يعكس اعتماد الدولة على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز، كما يعكس اهتمام الدولة بشكل أكبر بتسديد الديون الخارجية على حساب الديون الداخلية، كما تجدر الإشارة إلى أن جزء من مستوى الدين الداخلي قد تم تسديده في الفترة اللاحقة.
- **المرحلة الثانية (2006-2016):** وفقا للتعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في سنة 2006، القاضية بتوسيع تمويله ليشمل أي عجز للخزينة العمومية مهما كان سببه، إضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دج، فقد تم تمويل العجز ابتداءا من سنة 2006 مباشرة من الصندوق بنسب معينة، و في هذا الصدد فقد بلغ حجم التخصيصات المتعلقة بتمويل العجز من طرف الصندوق خلال الفترة 2006-2012 ما قيمته 1398,003 مليار دج، و قد تم تمويل الجزء الآخر من العجز عن طريق القرض العام الداخلي "التمويل البنكي" [1] و تم تسديد الدين الداخلي عن طريق الصندوق، وهو ما يعكس مرة أخرى دور الصندوق في تمويل العجز بطريقة غير مباشرة أيضا وهذا ما يظهره الجدول التالي:

[1]- بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص175.

الجدول رقم (2-16): دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2006- 2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العمومي الداخلي	1847,3	1103,9	734	816,3	1107,4	1214,8
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	618,111	314,455	465,437	-	-	-

2012	2013	2014	2015	2016
1312.1	1176.6	1238	2493	3410
-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2004-2006 مأخوذة من جدول الدين العمومي الداخلي رقم 10، Ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de pour 2009 et 2013.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن تحويلات الصندوق لتسديد الديون العمومية الداخلية خلال الفترة 2006-2008 فقد بلغت ما قيمته 1398 مليار دج، و قد فاقت هذه القيمة نظيرتها المسجلة في المرحلة السابقة، كما أن قيمة الدين الداخلي عرف تراجعا واضحا بتسجيله أدنى قيمة له المقدرة بـ 734 مليار دج سنة 2008 ، و هو ما يعكس دور الصندوق في تسديد الدين بعد تقليص المديونية الخارجية لمستويات آمنة منذ سنة 2006 ، كما يعكس تقليص دور القرض الداخلي في تمويل عجز الموازنة بعد اعتماد التخصيص المباشر من طرف صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز، ثم عاد الدين العمومي للارتفاع بعد ذلك إلى أن وصل 1312.1 مليار دج سنة 2012، ثم بلغ أقصى مستوى بمقدار 3410 مليار دج سنة 2016، و ذلك نتيجة اعتماد الدولة على الدين العام في تمويل العجز الكبير الذي سجل في هذه الفترة من جهة و عدم القيام بأي تسديد للدين العمومي من طرف الصندوق خلال نفس الفترة من جهة أخرى.

ما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن استخدام الحكومة لصندوق ضبط الموارد كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، قد ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة في مواجهة الصدمات

الخارجية أو لمواجهة ظاهرة زيادة النفقات العامة، كما يعتبر الصندوق أداة من أدوات السياسة المالية يمكن للدولة الاعتماد عليها في التأثير على الاقتصاد الوطني.[1]

2.5. الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الموارد

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى العديد من الانتقادات بسبب تداخل الأدوار التي يقوم بها مع السياسة المالية، و أبرز هذه الانتقادات ما يلي:

- صندوق ضبط الموارد لا يزال بعد 16 سنة منذ تأسيسه أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل عجز الموازنة كأهم دور به، إذ لا يزال تابعا للخزينة العمومية والوزارة المالية وبشكل أدق الحسابات الخاصة بالخزينة، مما يجعله غير مستقل عن الموازنة العامة حيث يقلل ذلك من فعاليته في ضبط الموازنة العامة خلال فترات الانتعاش.
- محدودية عمل صندوق ضبط الموارد حيث تتمثل أهدافه الأساسية في تمويل العجز الميزاني بالإضافة إلى تسوية المديونية الداخلية والخارجية للدولة، متسببا في هدر ثروات كان يمكن تحقيقها من استثمار أرصدة الصندوق في الأسواق المالية العالمية.
- تبعية الصندوق للقطاع النفطي باعتباره المورد الوحيد للصندوق مما يجعله مهددا في حالة حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط و بالتالي فهو معرض لعدم الاستدامة، مما يجعله غير محققا لهدف وضع لأجل ألا و هو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- اعتبار صندوق ضبط الموارد ملك خاص للخزينة العمومية، يجعله أمر لا يسمح النقاش فيه وبالتالي هناك نوع من التضليل على أداء الصندوق وعدم السماح للشعب الجزائري بالتعرف على النتائج المحققة من استمرار أرصدة الصندوق، وبالتالي عدم وجود شفافية ومصداقية.[2]

إلا أن هناك إشكالية فيما يخص صندوق ضبط الموارد في الجزائر، هل القواعد والأسس القانونية التي تحكم هذا الصندوق تسمح للحكومة بالاستغلال الأمثل لموارد أصل هذا الصندوق؟ إذ يتطلب على الحكومة المواصلة في تنفيذ الإصلاحات المالية و وضع سياسة مالية طويلة الأجل تركز على الحفاظ على موازنة مالية مستدامة غير نفطية، والحد من الاعتماد المفرط للحكومة على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الموازنة العامة لأن موارد هذا الصندوق غير دائمة و لا ثابتة.[3]

---

[1]- بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص209.

[2]- إدريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية 1980- 2014**"، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص71.

[3]- صندوق النقد الدولي،"**صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية**"، مجلة التمويل والتنمية واشنطن، و م أ، العدد رقم 4، ديسمبر 2001.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة خلال الفترة (2000- 2016)

بالنظر إلى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، بحيث تشكل العائدات النفطية في الموازنة العامة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فإنه و في ضوء التطورات و التذبذبات التي شهدتها أسعار النفط خاصة في الفترة (2000-2016) و التي تجسدت وانعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة و بالتالي على الموازنة العامة، من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات و الايرادات العامة و بالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط و أثرها على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من خلال التمعن في تطورات النفقات العامة فإن السمة البارزة التي تميزت بها النفقات العامة خلال الفترة (2000-2016) تقلبها الشديد بين الارتفاع والانخفاض، ومرد ذلك يعود إلى التقلب الشديد في العائدات النفطية والناجمة بدورها عن تقلب أسعار النفط و التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة			أسعار النفط بالدولار
	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	(مزيج الصحراء)
2000	1255.5	965.3	290.2	28.8
2001	1251.8	836.3	415.5	24.74
2002	1559.8	1050.2	509.6	24.91
2003	1711.1	1097.4	613.7	28.73
2004	1920	1200	720	38.35
2005	1950	1200	750	54.64
2006	2630.5	1283.4	1347.1	66.05
2007	3623.7	1574.9	2048.8	74.66
2008	4322	2017.1	2304.9	98.96
2009	5191.4	2593.7	2597.7	62.35

السنوات	النفقات العامة			أسعار النفط بالدولار (مزيج الصحراء)
	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	
2010	5860	2837.1	3022.9	80.35
2011	6618.4	3434.3	3184.1	112.92
2012	7428.7	4608.3	2820.4	111.5
2013	6879.8	4335.6	2544.2	109.5
2014	7656.2	4714.5	2941.7	99.6
2015	8857.9	4972.2	3885.7	52.8
2016	7984.1	4807.3	3176.8	44.2

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

الشكل رقم (2-15): يمثل تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000- 2016).

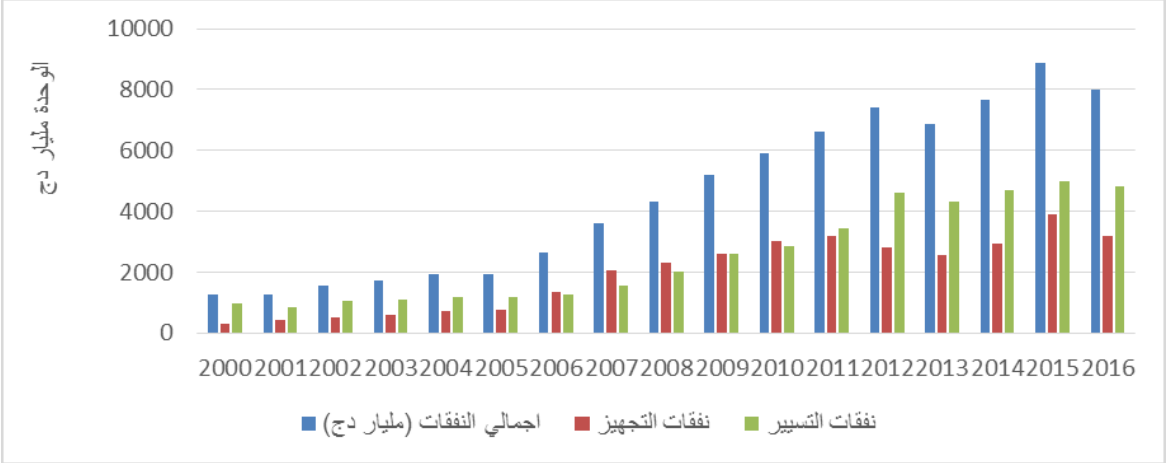

المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن الإجمالي الإنفاقي في تزايد بشكل سريع منذ بداية الألفية، أي من سنة 2000 إلى سنة 2012، حيث انتقل إجمالي النفقات العامة من 1255.5 مليار دج سنة 2000 إلى 7428.7 مليار دج سنة 2012 حيث بلغت أعلى مستوى لها في وذلك يعود للطفرة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط باستثناء بعض الأزمات التي حدثت خلال هذه الفترة في الأسواق النفطية.

إن عملية تزايد الإنفاق العام ونقصانه مرتبط ارتباط كبير بحالة السوق النفطية، وذلك بسبب اعتماد السلطة العليا في البلاد على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية متمثلا في قطاع المحروقات الذي من خلاله تبنى السياسة الاقتصادية للبلاد.

الفترة من 2013 إلى 2016 سجلت نفقات التسيير تزايدا بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز بلغ أعلى مستوى له خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي.

لكن بالرغم من تدهور في أسعار النفط مع نهاية 2014، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية حيث أن النفقات العامة لسنة 2014 بلغت ما قيمته 7656.2 مليار دج مسجلة ارتفاعا بنسبة 11.28% مقارنة بسنة 2013، ويفسر هذا الارتفاع في نفقات الدولة بسبب نفقات التجهيز التي ارتفعت بنسبة 15.62% ، و كذا الزيادة في نفقات التسيير والتي نمت بنسبة 8.73% خلال نفس الفترة.

و في سنة 2015 وصلت النفقات العامة إلى حوالي 8857.9 مليار دج بارتفاع قدر بـ 15.69% مقارنة بسنة 2014 نتيجة الارتفاع الكبير والمسجل في نفقات التجهيز التي بلغت 3885.7 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 32.09% ، و كذا ارتفاع في نفقات التسيير بنسبة 5.46%. هذا الارتفاع بسبب الآثار الناجمة أساسا عن الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية، وتوفير مناصب مالية جديدة و تعزيز جهاز المساعدة على الإدماج المهني حسب ذات المصدر الذي يقيم عند 2104.4 مليار دج مصاريف الأجور.

و لهذا قد جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2015 لوضع أحكام تهدف إلى مواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر لأسعار البترول، بإتباع سياسة تقشفية من جهة قصد التقليل من النفقات العامة و زيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية من أجل تفادي تفاقم عجز الموازنة.[1]

أما بالنسبة لسنة 2016 عرفت النفقات ضمن قانون المالية لسنة 2016 انخفاضا بنسبة 9.86% مقارنة بسنة 2015، و هذا راجع لانخفاض نفقات التسيير بـ 3.31% ، وكذلك انخفاض نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع) بنسبة 18.24% مقارنة بنفص الفترة. و قد عمدت الحكومة على إلغاء بعض المشاريع الكبرى كالتجهيزات العمومية بالإضافة إلى ترشيد النفقات. [2]

[1]– شليحي الطاهر، "**الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول، حالة الجزائر 2000–2016** "، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 04، ص 40.

2– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص74 – 75.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط وأثرها على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ المخططات السنوية، تعتمد الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها من مصدرين رئيسيين هما الجباية النفطية والموارد العادية والجدول الموالي يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016).

الجدول رقم (2-18): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	أسعار النفط (دولار)
2000	10288400	5240000	5048400	28.8
2001	12343800	7320000	5023800	24.74
2002	14577500	9164000	5413500	24.91
2003	14514500	8360600	6153900	28.73
2004	15280000	8622000	6658000	38.35
2005	16358300	8990000	7368300	54.64
2006	16679200	9160000	7519200	66.05
2007	18026160	9730000	8296160	74.66
2008	19240000	9702000	9538000	98.96
2009	2786600	1628500	1158100	62.35
2010	3081500	1835800	1245700	80.35
2011	2992400	1472400	1520000	112.92
2012	3455650	1561600	1894050	111.5
2013	3820000	1615900	2204100	109.5
2014	4218180	1577730	2640450	99.6
2015	4684650	1722940	2961710	52.8
2016	4747430	1682550	3064880	44.2

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

الشكل رقم (2-16): يمثل تطور مداخيل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000- 2016).

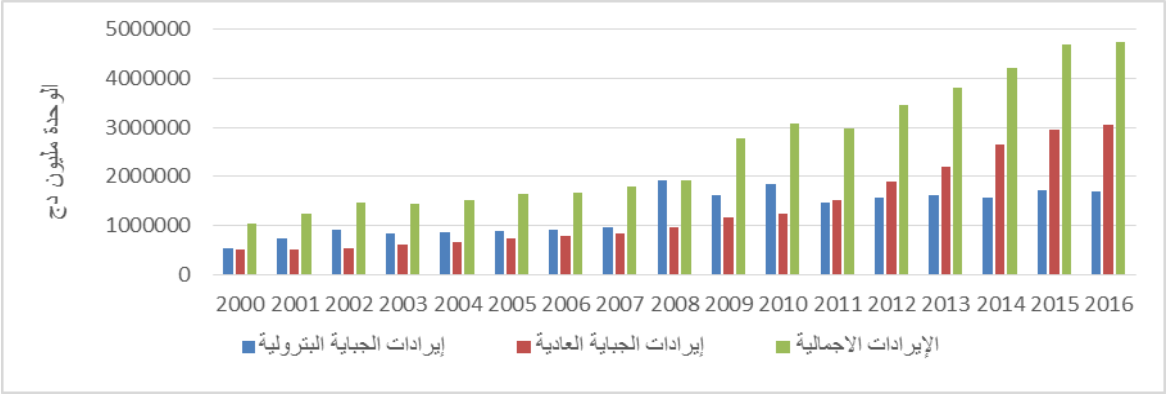

المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

يظهر من الجدول والشكل أعلاه أن إجمالي الإيرادات العامة ارتفعت بشكل قياسي حيث أنه في:

الفترة (2000-2010): انتقلت من 1028800 مليون دج سنة 2000 إلى 3081500 مليون دج سنة 2010 بزيادة قدرها 30 % ، و ترجع هذه الارتفاعات إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية خلال هذه الفترة، حيث أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى زيادة مداخيل الدولة من الجباية البترولية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة، باعتبار أن الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة .

الفترة (2011-2016): عرفت الإيرادات العامة لسنة 2016 زيادة تقدر بقيمة 4747430 مليون دج مقارنة بسنة 2015 بقيمة 4684650 مليون دج، لكن هذه الزيادة تخص الإيرادات العادية التي ارتفعت بحوالي 3,48 % باعتبار أن الجباية البترولية سجلت انخفاضا حسب قانون المالية بلغ حوالي 2.34% سنة 2016 لتصل إلى حوالي 1682500 مليون دج، كما انخفضت حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة حسب سنة 2016 إلى حوالي 35.44 % مقارنة بالموارد العادية. وهو انعكاس طبيعي لتدهور أسعار النفط من جهة، و إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة من خلال تعويض نقص الجباية البترولية من خلال الرفع من مداخيل الجباية العادية. وجاءت الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والكهرباء المتضمنة قانون المالية لسنة 2016 و التي تمثلت في رفع الرسم على القيمة المضافة إلى 17% ، ما يعني زيادة مداخيل للجباية العادية بالإضافة إلى تدابير أخرى هدفت إلى زيادة موارد الدولة خارج الجباية البترولية.[1]

[1]- شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص43.

الملاحظ من هذه الأحداث أن الإيرادات العامة لم تتأثر كثيرا حسب إحصائيات الجدول رقم (2-18)، حيث أن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط خلال الفترة 2010 وكذلك خلال فترة 2014، 2015 لم يؤثر في الإيرادات العامة وذلك بسبب ارتفاع مساهمة الجباية العادية في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة حيث انتقلت من 40 % سنة 2010 إلى 62 % سنة 2014 إلى 63 % سنة 2015 وإلى 64 % سنة ، و يرجع الانتقال في نسبة مساهمة الجباية العادية على الجباية البترولية إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الدولة من أجل زيادة مداخيل الجباية العادية 2016، كما يظهر تراجع الجباية البترولية بعد سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه السنة إلى 62,35 دولار للبرميل الواحد .[1]

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط وأثرها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والايرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تعتمد على زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، و بهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد.[2]ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- حمزة بن الزين و وليد قرونقة، مرجع سبق ذكره ، ص89.

[2]- بصديق محمد، "**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص117.

الجدول رقم(2-19):يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016).

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد	-226.7	-17	-102	-259.6	-392	-314.2	-962.6	-1821.5	-2398
أسعار النفط بالدولار	28.8	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
-2404.8	-2844.55	-3626	-3937	-3059.8	-3438	-4173.3	-3236.7
62.35	80.35	112.92	111.5	109.5	99.6	52.8	44.2

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

و يمكن تتبع تطور الرصيد الموازني من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-17): يمثل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

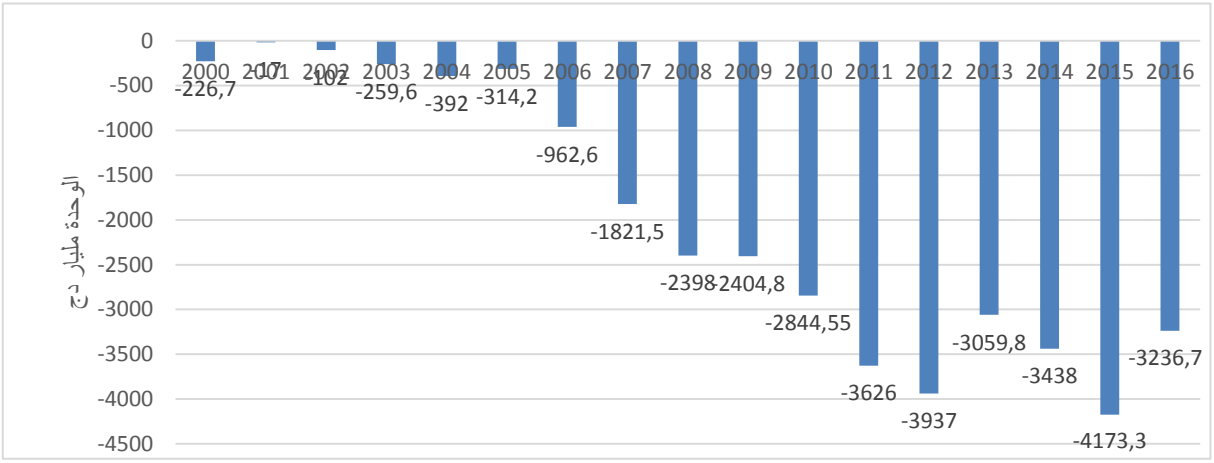

المصدر : من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000-2016).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن رصيد الموازنة دائما في عجز و هذا العجز مستمر خلال سنوات الدراسة، و ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات العامة أكثر من حجم الإيرادات العامة، حيث نلاحظ أنه بالرغم من الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا إلا أنه تم تسجيل عجز دائما ، و سجلت السنوات من 2009 إلى غاية سنة 2016 حالة عجز حاد تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر النفط لسنة 2008، أدى ذلك إلى اختلال بين النفقات والإيرادات العامة،

حيث عرفت النفقات العامة تزايدا مستمر بفعل السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية، إضافة إلى أزمة انهيار سعر الصرف خلال سنة 2014 وبالتالي الإيرادات العامة للموازنة لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار.

و سجل رصيد الميزانية سنة 2016 عجزا يقدر3236.7 مليار دج مقابل عجز قياسي بلغ 4173.3 مليار دج سنة 2015، و نتج التراجع الطفيف للعجز في 2016 في مجمله تقريبا عن انخفاض نفقات التجهيز وأيضا إلى عملية ترشيد النفقات التي طبقتها الدولة بداية من 2016. و كشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لاسيما في السنوات 2014 و2015 و2016 عن هشاشة كبيرة في المالية العامة، الذي نتج على السواء عن انخفاض الجباية البترولية و عن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العامة.[1]

المطلب الرابع: استجابة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط و السياسات اللازمة للتكيف مع ذلك

باعتبار الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 64 %من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهو ما جعل وضع الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية ومتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

و في هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 99.6 دولارا في سنة 2014 ليصل إلى حوالي 44.2 دولارا سنة 2016.

و لمواجهة هذه الصدمة اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس، لمحاولة ايجاد حلول و بدائل، و ذلك باتخاذ السلطات الجزائرية والحكومية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات و التدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة و تحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي: [2]

[1]– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي لسنة 2016، ص 76 – 77.

[2]– عبد الحميد مرغيت،" بحث حول "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**"، جامعة جيجل، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 4– 5.

1. كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛
2. سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري؛
3. اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 9.86% ، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.31 %، انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 18.24%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي تجميد مشاريع تراموای و المستشفيات، خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات عدة منها السيارات و الإسمنت .

أما بالنسبة لجانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، و فرض حقوق جمركية بـ % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

بالنسبة لمدى فاعلية هذه الإجراءات: إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير، و ذلك لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الموارد) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط. كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام و رفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

و أكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا، لاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا ، أبرزها: [1]

[1]– عبد الحميد برغيث، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- ✓ ظهور مصادر بديلة للطاقة، خاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، الولايات المتحدة، كندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل؛
- ✓ ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط و الغاز؛
- ✓ تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها؛
- ✓ تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلاك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛
- ✓ زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة، و قد تجلى ذلك مؤخرا نهاية 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية ، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز، كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي و الاقتصادي للنظام الحاكم.

و بناءا على ما سبق ينبغي على السلطات أن تكون أكثرا استعدادا للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات وأن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي ، بما يساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط وضمان العدالة بين الأجيال.

وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي لرفع نسبة النمو خارج مجال المحروقات، من خلال زيادة الدعم لقطاعات أخرى غير المحروقات

وفي سبيل إنجاح هذا التحول المنشود تتوافر الجزائر على عدة مقومات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها:

الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد الأولية من غير النفط والغاز، المياه وعدد السكان ... وهذا يزيد خيارات التنويع. فثمة قطاعات تستطيع الجزائر فيها المنافسة، مثل تلك التي تعتمد على يد عاملة كثيفة أو مياه وفيرة، ....، و لتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة و جودة المؤسسات ، و التي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار، إضافة إلى العمل على زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.

وللوقوف على أهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري نذكر ما يلي:[1]

1. **الانتاج الزراعي:** تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت التنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وتحاول الجزائر كغيرها من دول العالم تطوير قطاع الزراعة لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، و تتوفر الجزائر على أراضي خصبة شاسعة و مناخ ملائم و مخزون مياه باطنية هائل و كذا إمكانيات بشرية، لكن تبقى نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد لم تتغير كثيرا على مدار 50 سنة، ولهذا يجب إيلاء اهتمام أكبر بهذا القطاع و يمكن اعتبار الصدمة النفطية الحالية ورغم آثارها السلبية فرصة لاستغلال الأراضي الزراعية و تشجيع الفلاحين و هذا بغرض الإكتفاء الذاتي و التصدير خارجا.

2. **القطاع الصناعي:** تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي للتنمية وتساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، و لكن تبقى أغلب الصناعات الجزائرية تتعلق بالصناعات الاستخراجية البترولية و بالتالي تتأثر بانخفاض أسعار المحروقات، و عليه وجب بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي و الصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد، و إصلاح القطاعين العام و الخاص لرفع كفاءتهما و انتاجيتهما لتحفيز تنمية رأس المال البشري و بناء القدرات الوطنية، و العمل على تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها، و خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة.

[1]– فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

3. **القطاع السياحي:** يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى الدولي، بتوفرها على شريط ساحلي ممتد، صحراء شاسعة، العديد من أماكن السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية و آثار مصنفة كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو، كل هذا من شأنه جلب العديد من السياح إليها.

و للوقوف على واقع السياحة في الجزائر ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (2-20): واقع السياحة في الجزائر (2010 – 2013).

السنة	2010	2012	2013
العوائد (مليون دولار)	219	217	350
إعداد السياح (مليون)	2,07	2,63	2,73

Source: UNWTO, tourism highlights, 2015 Edition, P11

نلاحظ من الجدول رقم (2-20) ضعف أعداد السياح والعوائد من السياحة في الجزائر مقارنة بالسياحة العالمية، و ذلك ونظرا للمشاكل العديدة التي تواجه قطاع السياحة، حيث صنف المنتدى الاقتصادي العالمي الجزائر في المرتبة 123 من أصل 141 دولة حسب إحصائيات 2015، و هي مرتبة متأخرة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، و يرجع سبب ذلك إلى تدهور القطاع السياحي الوطني و إلى جملة من العوائق أهمها المشاكل الأمنية و اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية بالإضافة إلى تدني طاقات وخدمات الايواء المؤسسات الفندقية. و لهذا قامت الجزائر بجملة من الإجراءات و اعتمدت في سبيل ذلك مشروع Horizon – 2025 بهدف تطوير الفنادق الجزائرية لضمان امتثالها المستمر للمعايير الموضوعة من طرف المنظمة العالمية للسياحة UNWTO و بالتالي تحسين تصنيفها وجذب السياح سواء المحليين أو الاجانب.[1]

4. **الطاقات المتجددة:** تمثل الطاقات المتجددة الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ أو تزول وتتمثل أساسا في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية الجوفية و الطاقة المستمدة من الطاقة الحيوية، تمتاز هذه الطاقات بأنها غير ملوثة وغير ناضبة.

[1]- فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

و تنمية الطاقات المتجددة بالجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية، ولتنفيذ و تحقيق مخططها و أهدافها المحددة، أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وأدخلت عليه تغييرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح، و شرعت الحكومة بإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع و إطلاق مشاريع هامة أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.[1]

و يمكن إبراز أهم المشاريع التي قامت بها الجزائر للاستفادة من هذه الطاقات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-21): أهم مشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر.

المشروع	الموقع	الشراكة	التكلفة	القدرة
محطة هجينة للطاقة الشمسية/الغاز	حاسي الرمل	شراكة جزائرية/اسبانية NEAL/ABENER	315 مليون أورو	150 ميغاواط
أول حضيرة لطاقة الرياح	كابرتين أدرار	الشركة الفرنسية Vergnet	13.56 مليون أورو	10 ميغاواط
مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية و تركيب الألواح الشمسية	المنطقة الصناعية الرويبة	فرع سونالغاز SPA/EPE	42000 مليون دج	41800 واط/سنة

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

[1]- فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الجزائر بلد يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في مسيرته التنموية منذ الاستقلال، فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق المحروقات على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، إذ تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير النفط هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية و التنموية.

و إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل الموازنة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا هائلا منها يأتي عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط النفقات العامة بشكل أساسي بالإيرادات العامة ، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط.

تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام و التي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة، الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها ، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية.

و بدلت الجزائر مجهودات في سبيل ترشيد الانفاق العام لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من جهة و تحقيق الاستقرار من جهة أخر، بغرض فكها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات من بينها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا انشاءها لصندوق ضبط الموارد الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة و يساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى.

الخاتمة

يمثل النفط العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى ارتباط الاقتصاد العالمي باستهلاك البترول من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، فلا شك أبدا في أهميته البالغة لدرجة أن القرن العشرين سمي بـ "عصر النفط"، فهو يساهم بما نسبته 39% من الإمدادات الطاقوية في العالم، و أي اضطراب في تدفق الإمدادات النفطية سيكون له أثر مباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم، سواء المنتجة منها أو المستوردة.

خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986 ثم نهاية سنة 2014، حيث شهدت تدهورا لافتا في أسعار النفط في السوق العالمي، مما أسال الكثير من الحبر وفتح جدلا لدى صناع القرار في الدول التي تعتمد مداخيلها على الذهب الأسود، و جعل الساسة يدقون ناقوس الخطر على مثل هاته الاقتصاديات و يفكرون جديا في إعادة النظر في السياسات المنتهجة في هذه الأقطار، منها الجزائر حيث معظم المخططات الإنمائية والموازنات المالية لا تبنى دون التوقعات لعوائد النفط والغاز في السوق العالمي.

و تحتل الجزائر موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الجزائر كبلد مصدر له، حيث تعتبر إيراداته النفطية أهم مصدر لتمويل موازنتها العامة ، لذلك فإن معالجة موضوع التقلبات في أسعار النفط وما يشكله من مخاطر على الموازنة العامة يكتسب بعدا استراتيجيا بسبب ضعف التنويع في مصادر الإيرادات، ولضخامة حجم التخصيصات الإنفاقية في الموازنة لاستيعاب الزيادات في الأسعار، لاسيما و أن خطر انخفاض سعر النفط لم يعد مفهوما ضيقا أو محصورا ضمن تقلبات موسمية أو عرضية معينة بحيث يمكن حصرها بين رقمين، أو مبنيا على طلب مفاجئ أو عرض إضافي، أو حدث سياسي غير متوقع، أو غير ذلك من الأسباب التي تؤثر في سلوك أسعار النفط، وإنما أصبح مفهوم أوسع و أشمل و يكتنفه التعقيد في الوقت نفسه حيث تتداخل فيه الأسباب السياسية والاقتصادية والبيئية، والتي جعلت من هذا الخطر خطرا مركبا يعرض في ظاهره سعرا نفطيا متقلبا.

و ضمن هذا السياق فقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز السياسات و الآليات التي من شانها أن تسمح من الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر، و للوصول إلى هذه الغاية، حاولنا في هذه الدراسة توضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الموازنة، فوجدنا أن عناصر الموازنة العامة (الإيرادات، النفقات) تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط و خاصة إيرادات الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها

في حساب الجباية البترولية، و بالتالي يمكننا القول ن أسعار النفط لها علاقة مباشرة بالموازنة العامة للدولة، بصفة الجزائر بلد ريعي، أشرنا في دراستنا هذه في البداية إلى واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، ثم تطرقنا إلى تطور النفقات و الايرادات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، ثم ذكرنا اجراءات الحكومة للحد من الصدمة النفطية الأخيرة و البدائل المتاحة للانتقال من الاقتصاد الريعي للمتنوع.

1. نتائج الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى أن أبرز محددات أسعار النفط هي العرض والطلب العالميين على النفط، إلا أنها لا تبدو كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية بل إن هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط مثل سعر صرف الدولار و نوعية النفط.
- **الفرضية الثانية:** توصلنا إلى صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى أنه هناك علاقة بين أسعار النفط وايرادات الموازنة العامة، حيث أن أي تغير في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الموازنة العامة للدولة في الجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى صحة الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ونفقات الموازنة العامة في الجزائر.
- **الفرضية الرابعة:** الاجراءات المتخذة لا يمكن لها أن تخفف من حدة عجز الموازنة العامة في الجزائر ولا يمكن لها مواجهة صدمات أزمة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير، لأنه يحتاج إلى إجراءات هيكلية أوسع تمس بنية الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية.

2. نتائج الدراسة:

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛
- يتم تسعير النفط بعدة أنواع من الأسعار تختلف باختلاف السوق النفطية؛

- تبويب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو النقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الموازنة العامة تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الموازنة العامة؛
- عملية تذبذب النفقات بين الارتفاع و الانخفاض مرتبطة بحالة السوق النفطية؛
- عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للموازنة وذلك لاتباع الدولة سياسة توسعية، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة للموازنة وذلك بإتباع الدولة سياسة انكماشية؛
- بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط و بالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب لا زال يغطي الموازنة العامة في الجزائر، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي زادت حدة العجز؛
- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الموازنة العامة؛
- على الرغم من المجهودات التي بدلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا انشاءها لصندوق ضبط الموارد الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ، لكنه لم يقم بدوره الأساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها؛
- من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وجب على الدولة عدم تضييع الفرصة البديلة، عن طريق استثمار الفوائض المالية على شكل أصول مالية بالخارج، وكذلك تنويع إيراداتها عن طريق الاستثمار و تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الغير نفطية : قطاع الزراعة، الصناعة و السياحة والتي تملك فيها بنية تحتية، و يمكن أن تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

3. التوصيات والمقترحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، و العمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية؛
- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بتحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب و المخزون بدقة؛
- يجب إصلاح الخلل الموجود في الاقتصاد الجزائري و ذلك عن طريق إصلاحات هيكلية لثلاث محاور أساسية:

1. إصلاح هيكل الموازنة، وهذا عن طريق تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية، ترشيد الانفاق العام وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، وصولا إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ماليا، و خوصصة المؤسسات العمومية وذلك لخلق موارد جديدة لإيرادات الموازنة.
2. تعديل أهداف صندوق ضبط الإيرادات بحيث تتماشى مع أهدافه ومهامه المستقبلية و تسمح بتحقيق مرونة أكبر في إدارته و تسييره، وكذلك توسيع استراتيجية الاستثمار في الصندوق وذلك لتحقيق أكبر عائد مع أقل خطورة لضمان سيولته.
3. إصلاحات هيكلية جذرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات بتأهيل الموارد البشرية، و دعم قطاعات الصناعة، الطاقات البديلة، الزراعة و السياحة و ذلك عن طريق تثمين الموارد الطبيعية.

4. آفاق الدراسة:

- دراسة مصادر الطاقة البديلة في الجزائر و إمكانية احلالها للبترول، والتي تمثل رهانا حقيقيا يجب على الجزائر الاستفادة منه.
- دراسة لدور صندوق ضبط الموارد في التدخل في الحالات الاستثنائية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد و آثار الصدمات الخارجية.

قائمة المصادر و المراجع

1. المراجع باللغة العربية :

1.1. الكتب و المصادر:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "المالية العامة "، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، 1988.
2. أحمد زكي يماني وآخرون، "المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 01، 2000.
3. البطريق يونس،" المالية العامة"، دار النهضة العربية، لبنان، 1994.
4. بلعيد عبدالسلام ،" الغاز لجزائري بين الحكمة و الضلال"، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.
5. جمال لعمارة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.
6. حامد عبد المجيد دراز،" مبادئ المالية العامة" ، دار الصفاء للنشر ،الأردن، 1999.
7. حسين عبد لله،" مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
8. الخطيب أحمد شحادة و أحمد زهير الشامية، "أسس المالية العامة "، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 02، 2005.
9. صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول" ، مكتبة عين شمس، مصر، 2003.
10. ضياء مجيد الموسوي ، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. عادل احمد حشيش، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام – مدخل لدراسة السياسات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة ، مصر،2001.
12. عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1983.
13. عادل فليح علي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي "، دار حامد، الأردن، 2003.
14. عاطف وسيم اندراوس، "الاقتصاد المالي العام "، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2010.
15. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
16. على بساعد، "المالية العمومية"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية القليعة، الجزائر، 1992.

17. فاضل الجلبي وآخرون، 'واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)'، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 01، 1997.
18. فوزي فرحات، "المالية العامة"، منشورات الحلبي، لبنان، 2001.
19. قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)" ، منشوارت الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2010.
20. لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة للدولة "، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2000.
21. محمد ابراهيم الشافعي، "مبادئ المالية العامة "، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
22. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي– الجزائر–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
23. محمد أزهر السماك و عبد الحميد باشا، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية"، المكتبة الوطنية، العراق، الطبعة 01، 1979.
24. محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط" ، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الطبعة 01، 1981.
25. محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، المجلس الوطني الثقافي والفنون و الأدب، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
26. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي " ، الجزء 04، منشورات الحلبي، لبنان،2001.
27. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة "، دار المسيرة، الأردن، 2012.
28. محمد طاقة و هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007.
29. محمد فوزي ابو السعود و آخرون، "الموارد و اقتصاديتها"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
30. محمود حسين الوادي، "تنظيم الادارة المالية "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.
31. نواف الرومي، "منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام"، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، الطبعة 01، 2000.
32. هاشم علوان حسين و عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، العراق، 1992.

1.2. القوانين، المراسيم، الأوامر و القرارات:

1. الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قوانين المالية للسنوات (2000-2016).
2. الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، المواد 33،32،86،85،83.
4. الجريدة الرسمية عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
5. الجريدة الرسمية عدد 38، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، المتضمنة قانون المالية بالنسبة لسنة 2004.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/09، المؤرخ في 08/15/ 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 03، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/88 يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 13 يناير 1988 .
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/2000، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، الجريدة الرسمية، المادة رقم 06، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

1.3. التقارير و المنشورات:

1. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015، رقم 26 لسنة 2014، رقم 26 لسنة 2008 و رقم 40 لسنة 2017.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014.
3. بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015 ، الجزائر، ديسمبر 2015.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، نوفمبر 2016.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، سبتمبر 2017.
6. تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004-2006-2010-2014-2016. مأخوذة عن وضعية الخزينة العمومية.
7. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 43 ، 2016.
8. تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، الأعداد 28 – 29، لسنوات 2001 – 2002.
9. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير السداسي الأول من سنة 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015.
10. نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، العدد السنوي 44، يناير 2018.

1.4. المجلات:

1. أنيسة بن رمضان و آخرون، "الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، الجزائر، العدد 15، 2014.
2. بوفليح نبيل،" صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد 01، بدون سنة نشر.

3. جاب الله مصطفى، " تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات – حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، 2016.
4. حمزة بن الزين و وليد قرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000 – 2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2016.
5. خالد بن راشد الخاطر، مقال بعنوان " تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
6. شليحي الطاهر، "الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول، حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 04 .
7. صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط" ، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
8. صندوق النقد الدولي، "صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية، مجلة التمويل والتنمية "، و م أ، العدد 04 ، ديسمبر 2001.
9. عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي للأوابك، الكويت، المجلد 34، العدد 125، 2008.
10. عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)"، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، العدد 01، 2013.
11. عيه عبد الرحمان، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، الجزائر، العدد 05، 2011.
12. فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الوطني"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، العدد 03، سنة 2016.
13. قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، " تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 17، 2017.

1.5. الرسائل و الأطروحات:

1. إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014"، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
2. أمينة عتو، "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2012-2013.
3. أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
4. بصديق محمد،" النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
5. بلقاسم زياني، " دور المحروقات في تمويل التنمية – حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1994- 1995.
6. بلقلة براهيم، "سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014-2015.
7. بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.
8. بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3، 2010 -2011.
9. بيطام ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2014)"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
10. تقوى حسناوي و عبد العزيز أحمد شاوش، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة 1986-2014"، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2015-2016
11. حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009.

12. زغبي نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011 – 2012.
13. طارق بن قسمي و الزهرة فرحاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990– 2013"، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014– 2015.
14. عبد المالك مباني، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.
15. علي دبية، " تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001 – 2011"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 – 2013.
16. قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008– 2009.
17. كردودي صابرينة، "ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013–2014.
18. لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر– تونس"، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013–2014.
19. موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009–2010.

1.6. الندوات و البحوث:

1. دنان راضية،" دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993 –2014)"، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014.
2. زرواط فاطمة الزهراء و بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.
3. عبد الحميد مرغيث، بحث حول "تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.

4. مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة منظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

2. <u>المراجع باللغة الفرنسية</u> :

2.1. <u>Ouvrage</u>:

1. Abdelkader SID AHMED, «développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde», 0.P.U, Algérie, 1983.
2. Alomar Ibrahim ،"World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980 – 2005", MPRA ،Germany, 2009.
3. BIGAUT Christian, "Finances publiques, Droit budgétaire, Le budget de l'Etat", Ed. Ellipses, France, 1995.
4. John Roberts, "COVERING OIL A Reporter's Guide to Energy and Development/Revenue Watch", Open Society Institute, CEU Press, New York, USA, 2005.
5. Maurice Durousset, "le marché du pétrole", Ellipses Marketing, France, 1999.
6. N Gregory Mankiw, Mark P Taylor, "Economics", Thomson Learning, UK, 2006.
7. Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, "Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes", Initiative for Policy Dialogue, Open Society Institute, New York, USA, 2005.

3. المراجع الالكترونية

1. http ://alger-roi.fr/Alger/Document-algérien : cadre juridique et le fonctionnement du Budget Algérien، Document°4 de la série.
2. http ://www.bp.com: BP Statistical Review of World Energy June 2017.
3. http ://www.opec.org :OPEC Annual Bulletin 2015.
4. http://www.iea.org (IEA) .

5. http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach.htm.
6. https://fr.wikipedia.org/wiki.
7. https://www.bank.of.Algeria.dz.
8. https://www.mf.gov.dz .
9. Thomas L Friedman, article: "a Pump War?" ,The New York Times, USA, October 2014.

10. ع حنو، مقال بعنوان: " الجزائر تصدر برميل النفط ب 70. دولارا، وتستورده ب 1400. دولار"، متوفر على موقع http://www.assawt.net.
11. لطيفة بلحاج، مقال بعنوان: "48 دولارا هو السعر المرجعي الحقيقي للبترول"، على الموقع http://www.djazairess.com
12. ليليا بن فرحات، مقال بعنوان: "هذه هي أسعار الوقود بداية من يوم الإثنين المقبل"، على موقع جريدة النهار https://www.ennaharonline.com/.
13. محمد الرميحي، مقال بعنوان "أوهام أسباب انخفاض أسعار النفط"، على الموقع http://www.alarabiya.net/ar/politicsl.

الملحقات

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2000

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبائية :	
001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	108.750.000
002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	15.670.000
003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	207.890.000
004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	560.000
005 - 201 - حاصل الجمارك	92.970.000
المجموع الفرعي (1)	425.840.000
1 - 2 - الإيرادات العادية :	
006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية	7.000.000
007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 - 201 - الإيرادات النّظاميّة	-
المجموع الفرعي (2)	17.000.000
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	62.000.000
المجموع الفرعي (3)	62.000.000
مجموع الموارد العادية	504.840.000
2 - الجباية البترولية :	
011 - 201 - الجباية البترولية	524.000.000
المجموع العام للإيرادات	1.028.840.000

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات

القطاعات	اعتمادات الدفع (بآلاف د.ج)	رخص البرامج (بآلاف د.ج)
المحروقات	-	-
الصناعات المصنّعة	400.000	400.000
المناجم والطاقة	7.700.000	3.000.000
(منها الكهرباء الريفية)	3.800.000	
الفلاحة والري	43.535.000	43.907.000
الخدمات المنتجة	3.777.000	2.755.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	57.694.500	45.127.000
التربية والتكوين	41.800.000	30.105.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	10.050.000	7.154.000
السكن	59.383.000	59.364.000
مواضيع مختلفة	21.500.000	23.000.000
المخططات البلدية للتنمية	20.000.000	20.900.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	265.839.500	235.712.000
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	-
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	-	
نفقات برأسمال	11.000.000	-
إعانات تجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية	900.000	-
تكلفة تمويل الاستثمارات الأولوية للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة	1.000.000	
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	9.500.000	4.800.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	-	-
الاحتياطات من أجل تصفية الدّيون غير المدفوعة	-	-
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	24.400.000	4.800.000
المجموع العام	290.239.000	240.512.000

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2001

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبائية :	
001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	93.900.000
002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	17.800.000
003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	201.410.000
004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة	600.000
005 - 201 - حاصل الجمارك	97.670.000
المجموع الفرعي (1)	411.380.000
1 - 2 - الإيرادات العادية :	
006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية	8.000.000
007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 - 201 - الإيرادات النّظاميّة	-
المجموع الفرعي (2)	18.000.000
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	73.000.000
المجموع الفرعي (3)	73.000.000
مجموع الموارد العادية	502.380.000
2 - الجباية البترولية :	
011 - 201 - الجباية البترولية	732.000.000
المجموع العام للإيرادات	1.234.380.000